AL-MIZAN
الميزان
جـريـدة اقتـصـاديـة مـسـتـقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»
رئيس التحرير
سليمــان الفــرزلي
Vol. 4. Issue 7 . May 1997
المجلد الرابع - العدد السابع - أيار/مايو ١٩٩٧
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

عراق ضعيف عبء سعودي وعراق قوي همٌّ إيراني (ص: ١٠/١١)

احتدام النقاش في واشنطن حول الموقف من طهران

الحوار السعودي ـ الإيراني محدود بالفسحة الأميركية الضيقة!

❐ ما زال النقاش في واشنطن محتدماً حول الموقف الذي يتوجب على الإدارة الأميركية انتهاجه إزاء إيران في إطار سياستها وثوابتها الخليجية. وكانت «الميزان» قد ركزت على هذا الموضوع خلال الأشهر الأخيرة قبل أن تتكشف المناقشات الأميركية حوله الى العلن. وتقول مصادر مطلعة في واشنطن بأن قيام نوع من الحوار السعودي ـ الإيراني في الآونة الأخيرة كان نتيجة وليس سبباً للكشف عن وجود توجه أميركي الى إقامة علاقات استراتيجية في الخليج اكثر توازناً. (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحتين ١٠/١١ من هذا العدد).

لكن مما زاد من غموض هذه التحولات اضطرار الدول الأوروبية الى تعليق علاقاتها مع إيران لأسباب أميركية مغلفة بحجة أوروبية.

وقد نشرت مجلة «شؤون خارجية» التي ينشرها المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية في عددها الجديد مقالين رئيسسين أحدهما وقعه ثلاثة من أبرز المسؤولين عن الأمن القومي الأميركي في الإدارات السابقة، هم زبغنيو بريزنسكي (كارتر) وبرنت سكوكروفت (ريغان) وريتشارد مورفي، والآخر كتبه إيراني بارز في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، يدعوان إدارة الرئيس كلينتون الى تحسين العلاقات الأميركية ـ الإيرانية. والملفت أن صحفاً سعودية قد أبرزت هذه الدعوة وشددت عليها.

لكن الشكل النهائي للعلاقات السعودية ـ الإيرانية يبقى مرهوناً بالتوجه النهائي للولايات المتحدة بالنسبة الى إيران، وبمدى انعكاس هذا التوجه على بقية الفرقاء في الخليج أو المعنيين فيه. وسوف يكون ذلك أوضح في حال إجراء مراجعة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول موقف نهائي موحد. إلاّ أن ذلك مستبعد قبل تبلور الوضع الداخلي في إيران بعد انتخابات الرئاسة المقبلة.

والأهم من ذلك، أنه من المتعذر إرساء توجه أميركي جديد نحو إيران ما لم يرافقه توجه مماثل نحو العراق، ليس لأن السياسة الحالية القائمة على «الاحتواء المزدوج» تشمل البلدين فحسب، بل لأن مراجعة الموقف من العراق هو مطلب عربي والى حد ما أوروبي، ولأن المراجعة بشأن العراق تسهل عملية المراجعة بالنسبة الى إيران وتبررها.

ومن المفارقات الملفتة في هذا الصدد أن الدوائر النفطية في أميركا تضغط باتجاه تحسين العلاقات مع إيران، لأنها تعتبر ذلك خطوة أساسية للمشاركة الأميركية في إنتاج وتصدير النفط من بلدان آسيا الوسطى، لكن ذلك في الوقت ذاته سيكون له انعكاس سلبي على دول الخليج النفطية، من شأنه أن يتفاقم مع عودة العراق الكاملة الى أسواق النفط. غير أن المحللين العسكريين في واشنطن، ومن بينهم كينيث بولاك المحلل في «معهد سياسة الشرق الأدنى»، يرون ضرورة استمرار التشدد حيال إيران مستندين الى المواقف الكلامية المعلنة في طهران خلال الحملة الانتخابية. ويقول هؤلاء إنه من غير المحتمل أن يتخذ المتطرفون الإيرانيون مواقف معتدلة، بل يرجحون أن يتزايد تطرفهم ضد الغرب.

تسريح العمانيين من جيش الإمارات!

❐ قالت مصادر أوروبية حضرت معرض السلاح الأخير في أبو ظبي (إيدكس) أن السلطات العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد سرحت في الآونة الأخيرة زعداداً كبيرة من الجنود العمانيين العاملين في قواتها المسلحة. وأشارت تلك المصادر الى أن التسريح قد شمل حتى الآن ما لا يقل عن ٣٠٠٠ نفر من الجنود العمانيين.

لكن تلك المصادر قالت إنها لا تعرف مصدر هذا القرار أو غاياته، لكنها رجحت أن يكون قد اتخذ بتوصية من وزير الدفاع الفريق أول الركن الشيخ محمد بن راشد سعيد المكتوم.

غير أن المصادر المذكورة استبعدت أن يكون هذا التسريح لأسباب مالية، نظراً لأن الوضع المالي للدولة جيد ومتحسن، ولأن دولة الإمارات تسعى الآن الى الحصول على معدات وأسلحة متطورة بمبالغ كبيرة تصل الى أكثر من ستة مليارات دولار. وبالتالي، حسب تلك المصادر، فإنه لا بد أن تكون هناك أسباب سياسية أو أمنية، خصوصاً في الوضع الخليجي الراهن حيث يخيم التوتر العسكري على العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية بسبب احتلال إيران لجزر تابعة لدولة الإمارات، مما يجعل الإمارات بحاجة الى المزيد من القوات العسكرية لا الى تخفيضها.

وفي تقدير تلك المصادر، أن تسريح الجنود العمانيين من جيش الإمارات ربما ينبىء بتوتر وفتور في العلاقات بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان لأسباب قد تدفع السلطات المعنية في الإمارات الى الاعتقاد بأن كثافة عمانية في قواتها المسلحة يشكل ثغرة في أمنها الداخلي. وهناك تقدير آخر غير مؤكد هو أن سلطنة عُمان قد تكون طلبت سحب جنودها من الإمارات لأسباب غير مفهومة، ربما كان من بينها وجود خلافات بين البلدين حول مسائل حدودية، أو حول الموقف من إيران، أو حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

لكنه من غير المعروف بعد ما إذا كانت دولة الإمارات ستعوض هذا النقص في قواتها بتوسيع دائرة التجنيد الداخلي، أو الاستعانة بقوات عربية أو أجنبية صديقة.

حساب مصرفي إسرائيلي بتصرف عرفات!

❐ كشف النقاب في تل أبيب عن وجود حساب مصرفي سري بقيمة ١٥٠ مليون دولار فتحته الحكومة الإسرائيلية باسم ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية شخصياً. وقد فتح الحساب المذكور في بنك «لئومي» الإسرائيلي في تل أبيب.

وأكدت مصادر أميركية ما سربته إحدى الصحف الإسرائيلية عن الموضوع، مشيرة الى أن الحساب قد فتح في عهد حكومة اسحق رابين بموجب اتفاقيات أوسلو لتسهيل مهمة عرفات في ضبط الأوضاع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولا يحق لأحد التوقيع على الحساب أو التصرف به سوى ياسر عرفات شخصياً، أو كبير مستشاريه الاقتصاديين محمد رشيد.

وقد وضع الحساب خارج الميزانية بغية حجبه عن إجراءات التدقيق المحاسبية العادية، وكشفه صندوق النقد الدولي اثناء تدقيق في حسابات بنك «لئومي». وذكر الصندوق في تقرير داخلي له تسربت نسخ منه، أن الحساب المذكور لا يخضع لسيطرة أو رقابة الدوائر المالية الفلسطينية.

لكن دان مريدور وزير المالية الإسرائيلي قال إن المال ليس من الخزانة الفلسطينية، بل هو عبارة عن عائدات ضريبية تجمعها الحكومة الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية، وهي متأتية من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. وأشار مريدور الى أن هنالك خمسة حسابات من هذا النوع أربعة منها في غزة وواحد لدى بنك «لئومي» في تل أبيب يتصرف به عرفات وحده لمقتضيات أمنية. وبعد كشف هذه المعلومات توقعت مصادر أميركية أن تلجأ الدول المانحة للمساعدات والقروض للسلطة الفلسطينية أن تطالب بالتدقيق في أوجه إنفاق تلك القروض والمساعدات التي تقدم للسلطة الفلسطينية. كما إنها توقعت مسائلة الحكومة الإسرائيلية عن كامل معلوماتها عن الموضوع، وعن أسباب استمرارها في إيداع الأموال في الحساب السري بعدما اثيرت تحفظات عليه داخل الحكومة.

الصفقة والنظام

❐ وسط الضجيج الإعلامي المرافق للمتاعب السياسية التي يتعرض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في داخل إسرائيل، وفي عملية السلام في الإطارين الإقليمي والدولي، وهو ضجيج لا يخلو من الغوغائية، يغيب عن الأذهان، أو يراد له أن يغيب، التوجه الأساسي لبرنامج نتانياهو الاقتصادي. ذلك أن هذا البرنامج، في حال تطبيقه من غير انحراف أو تحايل، من شأنه أن يشكل مفترقاً حاسماً في المنطقة كلها.

فهو أول محاولة جدية لكسر طوق وشوكة الاحتكار الاقتصادي وتفليش شبكة القوى الاقتصادية المتحكمة والمستحكمة بالمفاصل الاقتصادية الحقيقية.

فالمعارضة الفعلية التي يواجهها هذا البرنامج هي من القوى والمصالح الاقتصادية المترسخة في إسرائيل منذ نشاتها. وهذه المصالح الاحتكارية الاسرائيلية، وإن كانت تعمل في إطار سياسي مختلف عن الأطر السائدة في العالم العربي، إلاّ أنها مشابهة لها في طبيعتها إزاء الوضع الاقتصادي العام.

وفي ضوء هذا البرنامج الذي يحاول نتانياهو تطبيقه وسط معارضة شديدة من القوى الاقتصادية المستحكمة تحت شتى الذرائع، مثل تعثر عملية السلام ومثل المخالفات العدلية وغيرها، تبدو عملية السلام ذات افق مختلف تحجبه الشكليات البيروقراطية عن الأنظار، وتحجبه الضجة الإعلامية المتزايدة عن الأسماع.

فالسلام، بما تحقق منه حتى الآن، وكما تجري المطالبة بالعودة على أساس ما هو متحقق، لا يعدو كونه صفقة فوقية بين الحكومات التي تدور كلها في الإطار الاحتكاري. وفي هذا الإطار، فإن عملية السلام كانت وستبقى تفاهماً صفقوياً بين بؤر احتكارية. لكن المشكلة هي في تحويل عملية السلام من إطار المبادلة الصفقوية لمصلحة قوى معينة، الى نظام للسلام لمصلحة العموم. وفي هذه المعضلة المتعددة الأوجه المتداخلة الثنايا، يغرق نتانياهو الآن من غير مسعف مستعد لسماعه، ناهيك بمد حبل الانقاذ له.

ومما لا شك فيه، أن أسلوب الرجل في التعاطي مع الآخرين داخل إسرائيل وخارجها، أسهم هو الآخر في زيادة الخيوط المتشابكة تشابكاً. فهو عدو نفسه في الدرجة الأولى، وهو الآن يكاد يضيع الفرصة التي كان من الممكن أن تحقق له منزلة توراتية كما في قصة داوود وجوليات الجبار.

إن عدوه الأشد هو جوليات الإسرائيلي، اكثر واصعب من جوليات الفلسطيني أو العربي!

«الميزان»

تهمه مشاريعه في بيروت
ولا يهمه لبنان
الصفحة: ٣/٢

توزيع «الميزان»

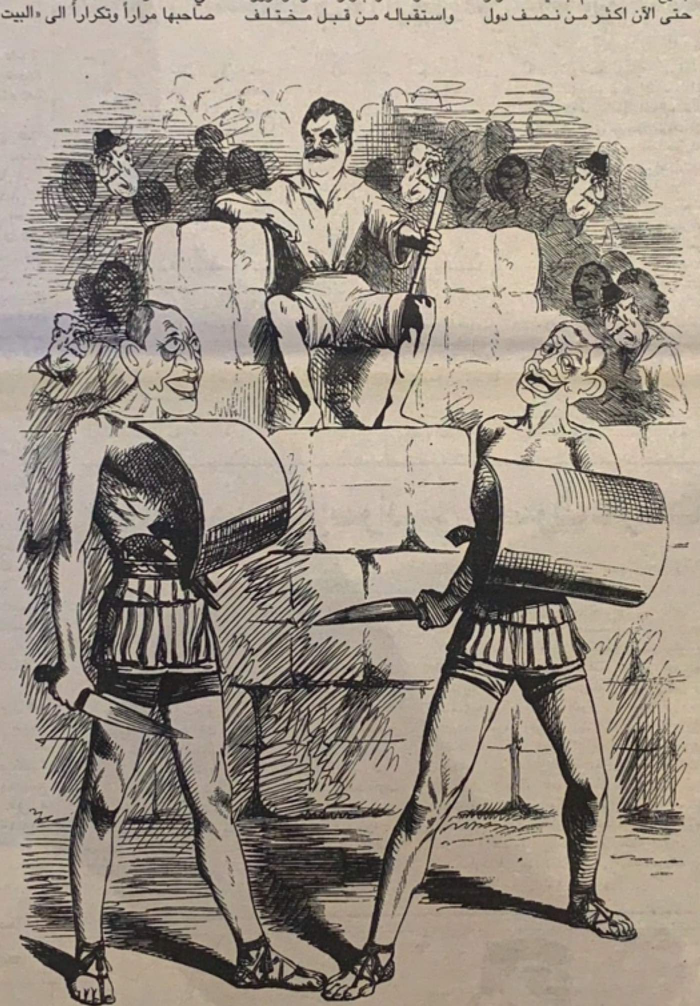
لضرورات توزيعية قررت «الميزان» الصدور في نهاية كل شهر بدلاً من منتصفه، كما كان خلال السنوات الأربع الماضيات. ونلفت المشتركين الى أننا سوف نمدد إشتراكاتهم شهراً واحداً اعتباراً من تاريخ صدور هذا العدد.

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

يبقى «أكبر» من لبنان الى أن يدخل في القمقم الدمشقي

رحلة رفيق الحريري على خطى جاك شيراك من رئاسة الحكومة



تحليل سياسي:

❐ من الحرب الأهلية الى عهد السلم الأهلي الذي تحكمه «الترويكا» المعروفة، انتقل لبنان من ساحة للصراع الى ميدان للمصارعة.

والمتصارعون الثلاثة في القمة، وهم الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري، يمارسون هذه المصارعة ضمن قواعد جديدة على لبنان، فلا أصول لتفاهمهم ولا مقاييس لمنازعاتهم سوى انعكاس ذلك على مصالحهم الشخصية ودوائرهم الانتخابية.

وفي النتيجة ثبت أن الحريري، رئيس الحكومة، بطرق مختلفة، استطاع ان يحكم اللعبة لأنه ببساطة شديدة يملك مفتاح «الصندوق»، وهمه الأول كما يبدو هو ليس ان يحكم البلد، بقدر ما يريد ان يحكم اللعبة، كما تخيّله رسام «الميزان» في الصورة المنشورة في مكان آخر، بهيئة امبراطور روماني يستمتع بالمصارعة بين أقرانه في قمة الحكم.

بيروت أولاً وأخيراً

وكما تبيّن من لعبة المصارعة الاخيرة حول الانتخابات البلدية، تأكدت شكوك بدأت في الظهور منذ سنوات حول النقطة المركزية التي يحصر رئيس الحكومة همه فيها، بل إن تلك الشكوك أخذت تظهر منذ تأسيس «شركة سوليدير»،وربما منذ مطلع الثمانينات عندما أخذ رفيق الحريري على عاتقه باسم العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز «تعزيل» العاصمة اللبنانية من الركام وتنظيف شوارعها من القمامة المتراكمة خلال الحرب، مما حمل البعض على أن يطلق عليه يومئذ لقب «الزبلكان»، كما ورد في كتاب «الف ليلة وليلة» (طبعة بولاق).

فالهم الأول لرفيق الحريري هو بيروت العاصمة وليس لبنان. إنه يريد ان يستولي ويستملك بيروت كجائزة له على دوره في مرحلة السلام. وقد تحقق له ذلك بالفعل، باستثناء بعض الثغرات التي راح يسدّها الواحدة تلو الأخرى. ومن ذلك تعيين موظف لديه في شركته السعودية محافظاً للمدينة، هو نقولا سابا.

المحافظ الجديد، يحكم محافظة بيروت مباشرة باسم الحريري. ولكي يستكمل شرعيته ضمن هذا التفكير حسم الحريري أمره بعد تردد فخاض المعركة الانتخابية النيابية عن محافظة بيروت بكلفة عالية، لكنه في النتيجة فاز بما اراد.

فهو، اذاً، صاحب بيروت عقارياً، وممثل بيروت برلمانياً، وحاكم بيروت إدارياً.

بقيت حلقة واحدة لكي يستكمل تشديد قبضته على المدينة وضواحيها هي «بلدية بيروت» التي كان الحريري مزمعاً، لو لم تتأجل الانتخابات وسط مناورات شديدة في ميدان المصارعة، على انتزاعها لنفسه ليصبح اول رئيس لبلدية بيروت من ضمن وجوده في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

على خطى شيراك

ويبدو للمراقبين ان الحريري في مخيلته الطموحة الى التملك والاستئثار يسير في هذا المنحى على خطى صديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بل إن الحريري نفسه اعترف، كما نشرت ذلك مجلته الهزيلة «المستقبل»، بأن الرئيس الفرنسي هو الذي شجعه على خوض الانتخابات النيابية ليحصل على مقعد برلماني يستكمل فيه شرعيته.

وبما أن الطريق الذي سلكه جاك شيراك الى «قصر الاليزيه»، مماثل لمسلك الحريري حتى الآن، أي رئاسة الحكومة وعضوية مجلس النواب فرئاسة بلدية العاصمة، فإنه بالتالي لا يبقى أمامه سوى رئاسة الجمهورية.

ويؤكد العارفون ببواطن الامور ان هناك شكوكاً في الوسط المسيحي بصورة خاصة بأن رفيق الحريري طامح فعلاً الى الرئاسة الاولى عندما تتغير الظروف او تصبح مؤاتية. والمرجح ان تأتي هذه الظروف متى يتوفر شرطان:

● الشرط الاول، هو المزيد من الضعف في المواقع المارونية في الحكم والادارة، وهو ضعف ملحوظ الآن وآخذ بالتزايد، ومنهم من يقول انه إضعاف متعمد نظراً الى ان رئاسة الجمهورية مازالت حتى الآن حكراً على الموارنة. فلا عجب، إذاً، ان يدبّ الضعف في مقام الرئاسة الاولى الحالية كما يلاحظ من توترات الرئيس الهراوي الاخيرة، وان يترافق ذلك مع تزايد قوة الرئاسات الاخرى وخصوصاً رئاسة الحكومة، ولا سيما رئاسة العاصمة.

● الشرط الثاني، هو تطبيق مبدأ إلغاء الطائفية السياسية لأن بقاء التوزيع الطائفي في شكله الحاضر يشكل مانعاً دستورياً امام وصول الحريري الى الرئاسة الاولى.

ولابد من القول أن هذا ليس بالامر العسير نظراً الى انه يمثل بموجب اتفاق الطائف قاعدة دستورية مقررة وان كانت غير مطبقة حتى الآن... فكل شيء في وقته.

كثرة الاسفار

والدليل الأوضح على اهتمام الحريري بمصالحه وأعماله الخاصة وببيروت ومشاريعها من دون سائر لبنان، انه لا يمكث في البلد أكثر من يومين او ثلاثة في الاسبوع الواحد، والباقي يقضيه في الاسفار متنقلاً بين عواصم العالم كبيرها وصغيرها.

وهذه الظاهرة الحريرية، تبدو بالمقارنة مع رؤساء الحكومة اللبنانية السابقين امراً ملفتاً ومستهجناً. فالرئيس الراحل رشيد كرامي، مثلاً، لم يكن يغادر البلد اطلاقاً إلا الى مؤتمرات القمة العربية، وباقي أوقاته كان يقضيها في السراي الحكومي يصرف اعمال الحكومة ومصالح الناس.

ولا تعود هذه الظاهرة الى كون الحريري يملك طائرة خاصة جاهزة لنقله في اي وقت، بل الى استغلاله منصبه الرسمي لمقابلة المسؤولين والتعرف عليهم ومصاحبتهم في جميع انحاء العالم، بحيث انه زار حتى الآن اكثر من نصف دول العالم ابتداء من الدول العربية القريبة وانتهاء بالارجنتين والبرازيل واميركا وكندا والصين وروسيا مروراً بتركمانستان وباكستان.

ولهذه الاسفار الكثيرة و المتلاحقة اسبوعياً ملامحها المميزة وأهدافها الواضحة. وبصرف النظر عن ان الحريري في اسفاره هذه قد استولى بصورة واقعية على مهام اساسية لوزير الخارجية ورئيس الجمهورية، فإن غايتها تكمن في توسيع «اعماله البزنسية» في انحاء العالم، حتى ليبدو انه الوحيد بين رؤساء الحكومات المأخوذ بفكرة «العولمة».

ورئاسة الحكومة في هذا الاطار تمثل تسهيلاً للحريري للدخول الى مواقع رسمية ومسؤولة في العالم لا يستطيع الدخول عليها بصفته مجرد «رجل أعمال». وبهذا المعنى فان منصبه كرئيس للحكومة هو جواز سفره ومروره واستقباله من قبل مختلف المسؤولين في جميع الدول.

ويقول القائلون ان رفيق الحريري «رجل الاعمال» العالمي المغلف برئاسة الحكومة ينوي استكمال زياراته الخارجية الى جميع د ول العالم من دون استثناء خلال اقامته في السراي لأنها فرصته الوحيدة للمرور والدخول الى اصحاب القرار في الدول الاخرى.

ففي العالم رجال اعمال اكبر وأغنى من رفيق الحريري لكنه من غير المتاح لأي منهم أن يدخل على أي مسؤول او صاحب قرار في أي دولة في العالم في أي وقت يشاء. هذا هو الامتياز الأول لرفيق الحريري على رجال الاعمال في كل مكان.

قمقم دمشق

ومن الطبيعي انه كلما حطت طائرة «البوينغ» الخاصة للحريري في المطارات العالمية حاملة صاحبها مراراً وتكراراً الى «البيت الابيض» و«قصر الاليزيه» و«الكرملين» وغيرها من المقرات العالمية، ان يأخذ الزهو والانتفاخ بلباب رئيس الحكومة فيشعر بأنه اكبر من لبنان كله وان لبنان ما هو الا نقطة في بحره ومجرد منطلق لأعماله... هذا الى أن يصل الى دمشق.

ففي العاصمة السورية، يعود هذا «المارد» ليدخل في القمقم متخذاً حجمه الطبيعي، فهو مارد في كل مكان إلا في ذلك المكان.

والقمقم السوري الذي يعود الحريري الى الدخول فيه بعد دخوله المظفر الى قصور الحكم في العالم الخارجي لا يضايق رئيس الحكومة اللبنانية، كما يتوهم البعض، ليس فقط لأنه اعتاد عليه، والانسان عبد العادة، بل لأنه تأكيد منه بأنه لا شغل له في حكم لبنان، وان هذه المسألة هي في نظره شكلية طالما أنها تؤمن له غاياته الأصلية.

فماذا يعنيه من اهل بعلبك الهرمل او أهل عكار او اهالي الجنوب او جبل لبنان؟

إذ إن ما يعنيه هو عنوان رئاسة الحكومة الذي لا يكاد ينزل فيه حتى يغادره الى الخارج بصفته جواز المرور حتى الى القمقم الدمشقي. هذا طبعاً بالإضافة الى العاصمة التي أوكل امرها لموظفيه ومستشاريه والقائمين على اعماله.

وليس هناك من سبب يدل على ان دمشق غير مرتاحة الى هذه الصيغة، فهي تعطي الحريري ما يناسبه في الخارج وتأخذ منه ما يناسبها في الداخل.

حلبة المصارعة

ومن قواعد لعبة المصارعة الجارية في الحلبة اللبنانية، بين أقطاب «الترويكا»، أنه ممنوع على أي من المتصارعين او «الغلاديتورز» بلغة الرومان، الذين اتقنوا هذا الفن وأقاموا له الحلبات في جميع الحواضر الرومانية القديمة ومنها بيروت، أن يفوز بالضربة القاضية لكي تستمر اللعبة للترفيه عن المشاهدين.

وهنا تمكن أهمية الدور السوري في الحفاظ على التوازنات حتى لا يغافل أحدهم نظراءه فيسدد للآخرين او لأي منهم ضربة غير متوقعة تفقده صوابه، او ربما ذاكرته، فيخلق ظروفاً متعبة وغير محسوبة لنفسه وللآخرين وللمشرف السوري على حسن سير النزال والموالفة.

لكنه من غير الممنوع شطحة هنا وشطحة هناك، كأن يشطح رئيس الجمهورية فيهدّد بالاستقالة، ثم يعود لينفي. او كأن يهدد نبيه بري بتكرار تجربة «٦ شباط» ثم يعود لينكر ما نسب إليه، او كأن يقدم الحريري مشروع الانتخابات البلدية الى المجلس ثم يعود ان يسحبه بصورة غير قانونية.

ذلك ان شطحات من هذا النوع لا تشكل خروجاً على اللعبة في الأساس وإن كانت كذلك في الشكل، فهي تبقى في كل الاحوال قابلة للتصحيح والتراجع وفي بعض الأحيان تحمل لجهة من الجهات المعنية رسالة معينة. ويقف الامر عند حدود ابلاغ مثل هذه الرسالة لمن يهمه الامر.

وقد اعتاد اللبنانيون على هذه اللعبة، وربما يكون انهم أدمنوا عليها، فلم يعودوا ينتظرون المفاجآت، وربما كان العكس هو الصحيح، أي ان المفاجآت هي التي تنتظرهم!

ومن ذلك، مثلاً، الحملة المنظمة والمركزة ضد الاتحاد العمالي العام بحجة أن رئيسه الياس أبو

والنيابة الى بلدية العاصمة الى رئاسة الجمهورية!



رزق مشاكس وغير مطواع وتناسى الشأن النقابي ليتدخل في السياسة!

زيارة البابا

وليس بمستغرب أن يكون رفيق الحريري، صاحب بيروت والحكومة اللبنانية، أكثر الحمسين لزيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الى بيروت، ليلقي منها خلاصة أعمال السينودوس الفاتيكاني من أجل لبنان.

ذلك ان إنقاص الوزن المسيحي في الدولة اللبنانية من الناحية العملية، لا بد له من تعويض ما من الناحية المعنوية. وفي هذا الإطار تشكل زيارة البابا الى بيروت أعلى درجة من التعويض المعنوي على المسيحيين لتغطي على ضعفهم والعقم المتزايد في قياداتهم السياسية والفكرية.

ولو كان لبنان كما كان في وضعه الطبيعي السابق لما كانت هنالك حاجة او مبررات لمثل هذه الزيارة. والدليل على ذلك انها لم تتم في أي عهد من العهود السابقة حين كان لرؤساء الجمهورية اللبنانية الدور الأول في النظام اللبناني.

ومن حسن الحظ ان الدوائر الفاتيكانية لديها تصورات واقعية ومعلومات حقيقية عن الوضع السائد في لبنان، وقد قبلت بهذه المبادرة لأنها ترى فيها امكانية التقدم نحو نوع من إعادة صياغة العلاقات بين المسيحيين وبقية الفرقاء، لعل ذلك يسعف في كسب الوقت او رفع مستوى التوازنات القائمة، أو على الأقل تسعف في تسهيل عودة رئيس الجمهورية ليكون حكماً في المصارعة وليس طرفاً فيها.

■■■

المسألة الشرقية

في القرن الماضي، كما في المسألة اللبنانية حالياً، كان للفاتيكان دور في «المسألة الشرقية» كما سميت في زمن انحلال الامبراطورية العثمانية، واطلاق لقب «الرجل المريض» عليها، وان كان ذلك الدور الفاتيكاني في بعض الاحيان خفراً وخجولاً ومن وراء الستار. وقد ارتأت «الميزان» ان تنشر من الأرشيف البريطاني صورة تعود الى سنة ١٨٥١ تمثل سياسة البابا بيوس التاسع الودية تجاه الامبراطورية العثمانية والعالم الاسلامي بعدما تخلى عن موقفه الليبرالي في السياسة إثرعودته الى روما في سنة ١٨٥٠ في أعقاب الاحتلال الفرنسي للمقاطعات البابوية. وقد تشخص الرسام البريطاني البابا بيوس التاسع جالساً على طنفسة تركية يدخن الناريجلة، وكتب على الصورة عبارة «ومحمد رسول الله» تأكيداً لقبول البابا فكرة التعايش الإسلامي ـ المسيحي.

وفي الحالتين اي في «المسألة اللبنانية» و«المسألة الشرقية» سابقاً يتخذ التعاطي الايجابي للفاتيكان مع الاوضاع الاسلامية في الشرق منحى ايجابياً نافعاً للمسيحيين الشرقيين او على الاقل يوقف التدهور في أوضاعهم وفي دورهم، الذي يستطيع الفاتيكان ان يرعاه ولا يستطيع ان يحدده أو يفرضه.

القطاع الخاص الى تراجع وقرارات مصرف لبنان لا تسعف كثيراً

موجودات البنك المركزي زادت وموجودات المصارف التجارية هبطت!

تحليل اقتصادي:

□تتخوف مصادر اقتصادية ومالية ومصرفية في بيروت من أن يتحول الضعف الراهن في النمو الاقتصادي اللبناني من حالة واقعية بفعل الشح في تدفق الرساميل الخارجية بالمقارنة مع السنوات السابقة الى ضعف بنيوي في الاقتصاد العام خلال ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ على الرغم من ظهور بوادر ايجابية في القرارات التي اتخذها المجلس المركزي لمصرف لبنان من حيث إعفاء المصارف اللبنانية من الاكتتاب الالزامي بسندات الخزينة بنسبة ٤٠٪ من ودائعها بالليرة، تسهيلاً لإقراض القطاع الخاص الذي يعاني من مشكلات تمويلية معقدة. لكن الحكومة تمارس سياسة عشوائية بالنسبة الى القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي، حيث اضطرت الى اتخاذ نوع من اجراءات الحماية تحت ضغط المزارعين مما أثار تعقيدات مع الاردن ومع مصر اللتين توردان المنتوجات الزراعية الى لبنان. وفي هذا المجال تشكل السياسة الحمائية هذه نهجاً مخالفاً لقواعد التجارة العالمية وفي الوقت ذاته تحد من قدرة المستهلك اللبناني على الاختيار بالاسعار المناسبة. وقد سلكت الحكومة هذا المسلك الحمائي المستغرب تحت وطأة الضغوط السياسية، لكن ذلك يفتح مسألة قدرة القطاع الزراعي اللبناني على المنافسة. وفي هذا الصدد يمثل التوجه الحمائي للحكومة اعترافاً بأن كلفة الانتاج الزراعي اللبناني عالية جداً بالمقارنة مع أسعار الدول المجاورة، وفوق ذلك يمثل اعترافاً منها بأنها غير قادرة على الاسهام في تخفيف كلفة الانتاج اللبناني وجعله أقدر على المنافسة حتى في السوق المحلية.

الإكتتاب بالسندات

لقد رحبت الأوساط المصرفية اللبنانية بقرار المجلس المركزي لمصرف لبنان باعفاء المصارف التجارية من الاكتتاب الالزامي بسندات الخزينة بنسبة ٤٠٪ من ودائعها بالليرة اللبنانية وهو قرار مكمل لقرارات سابقة بتخفيض الفائدة الفضلى تسهيلاً لهدفين:

الاول، إتاحة المزيد من الأموال بالليرة اللبنانية لخدمة القطاع الخاص الذي يعاني من شح في السيولة والتمويل.

والثاني، التقليل من نسبة التعامل بالدولار الاميركي او ما يسميه اللبنانيون بـ «الدولرة»، وقد لا يكون هذا الهدف الاخير واقعاً او انه لم يتحقق بالواقع، لأن نسبة الدولرة ظلت مرتفعة وتزايدت في الشهر الماضي بفعل الطلب المفاجيء من احد المصارف حتى بلغت ما تتراوح نسبته بين ٥٠ و٦٠٪.

ولئن كان الاقبال السابق على الاكتتاب بسندات الخزينة من قبل المصارف بسبب الفائدة العالية عليها من الأسباب الرئيسية في تباطوء النمو الاقتصادي في السنة الماضية، فإن الاجراءات الأخيرة لمصرف لبنان بهذا الصدد لم تحقق بعد حركة التمويل المطلوبة في القطاع الخاص. والواقع ان المعطيات الاساسية التي جعلت السياسة النقدية والمالية للحكومة غير مؤاتية للقطاع الخاص مازالت قائمة، لأن المشاريع الحكومية مازالت تفتقر الى التمويل، ولأن الميزانية العامة للدولة مازالت تعاني من عجز متزايد. واستئثار الحكومة حتى الآن بالودائع المصرفية لتمويل الدين العام ليس له تأثير نسبي كبير على حالة الطلب وهو أمر يجعل الركود الاقتصادي بادياً للعيان، وقد اثبتت تجربة الحكومة اللبنانية في السنوات القليلة الماضية ان حصولها على ما يقرب من نصف القروض المصرفية الاجمالية لم ينعكس على الطلب العام سوى بنسبة تزيد قليلاً عن ٢٠٪ فقط بينما أي تمويل للقطاع الخاص بفائدة معقولة ينعكس حسب المستويات العادية في الدول الأخرى على الطلب العام بنسبة مماثلة لحجم القروض تقريباً، أو على الأقل بنسبة الجزء الذي ينفق منها في الداخل.

حالة الاستثمار

وبصرف النظر عن هذا الفارق في نسبة انعكاس القروض الحكومية والقروض الخاصة على الطلب العام، فإن هبوط مستوى الاستثمار العام في السنتين الماضيتين بسبب شح الرساميل الوافدة قد انعكس بدوره على الاستثمار الخاص، مما كان له أثر سلبي ملحوظ على النمو العام مقاساً بالقيمة المضافة لإستثمارات القطاع الخاص التي كان من الطبيعي ان تهبط بدورها، ولو بنسبة أقل من نسبة الهبوط في الإستثمار.

ومما يذكر في هذا الصدد أيضاً أن توفير نسبة أكبر من القروض بالليرة اللبنانية بفائدة أقل من السابق الى القطاع الخاص، كما يتوخى مصرف لبنان من قراراته الاخيرة، فان حاجة هذا القطاع الى التمويل بالدولار، هي أكبر من حاجته الى التمويل بالعملة الوطنية، ذلك أن الاموال بالليرة اللبنانية مجال انفاقها محدود بدفع رواتب العمال والموظفين وشراء القليل المتيسر من المواد في السوق المحلية. اما الباقي، وهو الأغلب من حيث شراء المعدات وقطع الغيار والمواد الاولية والخبرة الأجنبية، فلا بد من الحصول عليه بعملات صعبة.

وتشير الإحصائيات المصرفية الاخيرة، على محدوديتها، الى أن القروض المقدمة الى القطاع الخاص بالعملات الاجنبية ظلت مقصرة كثيراً عن احتياجات هذا القطاع، بل هي تناقصت مع الوقت من ٣٦٪ من مجمل القروض سنة ١٩٩٥ الى ٢٦٪ في سنة ١٩٩٦. كل ذلك جعل الاقتصاد اللبناني يعمل بأقل من طاقته الممكنة، وجعل اسهام القطاع الخاص في هذا النمو ضعيفاً ومتردداً.

حالة النمو

بدأت الحكومة منذ العدوان الاسرائيلي على الجنوب في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ على تضخيم دور هذا العدوان في هبوط نسبة النمو اللبناني في السنة التالية من ٧٪ سنة ١٩٩٥ الى ٤٪ في سنة ١٩٩٦، لأن التركيز على هذا العامل يخفف عنها الضغوط السياسية الناشئة من التململ الاجتماعي بسبب حالة الركود، لكن الواقع وباعتراف نشرة «بنك عودة» الفصلية، لم يشكل تأثير العدوان الاسرائيلي سوى نسبة ١٪ من الهبوط في النمو والثلثان الباقيان من نسبة الهبوط يعودان الى السياسة العامة للحكومة وانعكاس ذلك على القطاع الخاص بالدرجة الاولى للأسباب التي سبق شرحها.

يضاف الى ذلك أن النمو الاقتصادي اللبناني المنقوص او المتناقص في السنتين الماضيتين كان ومايزال مدفوعاً في الدرجة الاولى بالاستهلاك اكثر مما هو بالانتاج. وهذا أيضاً له علاقة بأوضاع القطاع الخاص والدليل على ذلك ان حجم الاستيراد اللبناني من الخارج في سنة ١٩٩٦ بلغ ٦,٧ مليار دولار مقابل صادرات لم تتجاوز المليار دولار.

وينحصر الاستيراد اللبناني في معظمه، اي بنسبة ٥٥٪ من مجموع الاستيراد، في فئات خمس رئيسية:

١ ـ المعدات الكهربائية بنسبة ١٧,٧٪ من المجموع.

٢ ـ السيارات بنسبة ١١,٨٪ من المجموع.

٣ ـ المعادن بنسبة ٩,٦٪ من المجموع.

٤ ـ المنتوجات المعدنية بنسبة ٨,٦٪ من المجموع.

٥ ـ المنتوجات الكيماوية بنسبة ٧٪ من المجموع.

ميزان المدفوعات

وعلى الرغم من هذا التوسع الهائل في الاستيراد بسبب مستوى الاستهلاك المرتفع في لبنان، فقد ظل ميزان المدفوعات يحقق فائضاً ملحوظاً، وقد بلغ فائض ميزان المدفوعات في ١٩٩٦ حوالى ٧٨٦ مليون دولار نظير ٢٥٦ مليوناً فقط سنة ١٩٩٥.

وتشير نشرة «بنك عودة» الى أن هذه الزيادة الملحوظة في فائض ميزان المدفوعات مردها في الدرجة الاولى الى تزايد قيمة الموجودات التي يملكها مصرف لبنان بالعملات الاجنبية بمقدار ١٤٢٨ مليون دولار يقابلها هبوط في قيمة الموجودات العائدة الى المصارف التجارية بمقدار ٦٤٢ مليون دولار.

وتعلق نشرة «بنك عودة» على وضع المدفوعات هذا بقولها:

«إن هذا الكم الهائل من الاموال اللازمة لتمويل اعادة البناء من غير الممكن قطعاً تغطيته بالمدخرات المحلية وحدها، وهي لا تستطيع في أحسن الاحوال ان تغطي اكثر من ثلث الحاجة مما يفسر السياسة النقدية التي تسعى الى اجتذاب اموال اللبنانيين من الخارج».

وتخلص الى القول:

«غير انه علينا ان نتذكر ان التدفقات الترسملية لتمويل المشاريع تذهب في غالبيتها الى تمويل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار. ففي الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ نجد ان الفائض المتراكم في ميزان المدفوعات لا يمثل سوى ١٠٪ فقط من التدفقات الترسملية».

ولذا تنصح نشرة «بنك عودة» القائمين على السياسة النقدية بتشجيع دفع المدخرات الخارجية الوافدة باتجاه الاستثمار بدلاً من الاستهلاك كما هو حاصل حالياً.

■ غزة - أريحا

القيود الاسرائيلية على التصدير تميت زراعة الحمضيات

تدني الأسعار يهدد بيارات غزة والخسائر مليون دولار يومياً!

❐ بات واضحاً للرائين والمراقبين أن تل أبيب تنتهج «سياسة مدروسة» استهدفت طوال سنوات الاحتلال القضاء على القطاع الزراعي الحيوي من خلال اجراءات دفعت المزارعين لاقتلاع الاشجار واستبدالها بمزروعات اخرى. والخسائر تقدرها اوساط فلسطينية بمليون دولار يومياً.

وقد سدت قرارات الاغلاق والحصار جميع الابواب امام اي امكانية لتسويق منتوجات هؤلاء المزارعين من الحمضيات. ويتضح من المعطيات المتوافرة لدى غير مراقب ان مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في قطاع غزة تناقصت من ٨٠ الف دونم سنة ١٩٦٧ الى اقل من ٦٥ الف دونم في الموسم الزراعي ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧، والى ٤٣ الف دونم فقط في الموسم السابق ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

وهناك العديد من العوامل التي اسهمت في تراجع مجموع مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في القطاع اهمها تدهور الوضع الاقتصادي العام وما صاحبه من ارتفاع اسعار تكاليف الانتاج (الاسمدة، المبيدات، اجرة الايدي العاملة)، فضلاً عن انخفاض اسعار الحمضيات نتيجة اغلاق الاسواق الخارجية امام هذه المنتوجات وكسادها كما حدث في السنوات الماضيات.

ويؤكد المراقبون في غزة ــ اريحا ان سلطات الاحتلال عمدت الى تشجيع اقتلاع بساتين الحمضيات، بطريق غير مناسب، من خلال اغراء المزارعين بزراعة محاصيل اخرى مثل الخضار والتوت الارضي والزهور، ومساعدتهم على تصديرها الى الخارج باسعار مريحة.

لكن هذا التحول الى زراعات بديلة لم يكن السبب الوحيد في تناقص المساحة المزروعة بالحمضيات، بل ان هناك سبباً آخر يتمثل في زيادة ملوحة المياه، نتيجة لسطو المستوطنات الاسرائيلية على المياه العذبة، ونسبة الملوحة الطبيعية في المياه الصالحة لري الحمضيات هي ٣٥٠ جزء «كلور» في المليون، لكن هذه النسبة ارتفعت الى حوالي ١٢٠٠ جزء «كلور» في المليون.

ويؤكد العديد من المزارعين ان اصابة بساتين الحمضيات بالامراض الفيروسية، التي لا علاج لها سوى اقتلاع الاشجار المصابة، واستبدالها باشجار جديدة، كان له اثر بالغ على هذا المحصول الاستراتيجي المهم، خصوصاً في ظل الارتفاع الشديد لاسعار المبيدات التي يصل ثمن الكيلو الواحد منها الى اكثر من ١٢٠٠ شاقل (٣٥٠ دولارا).

الى ذلك، يقول بعض مالكي الاراضي التي كانت مزروعة بالحمضيات في السابق ان ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع اسعار الاراضي، مقابل تدني عائدات الانتاج الزراعي، ادى الى توسيع عمراني على حساب البيارات.

وحسب معطيات متوفرة من السلطة الزراعية في الحكم الذاتي، فان هذا التدهور في مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات اسفر عن تناقص كمية الانتاج لتبلغ حوالي ٩٠ الف طن من مختلف اصناف الحمضيات للموسم الزراعي الماضي مقابل حوالي ١٧٠ الف طن في الموسم ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، و٢٤٠ الف طن للموسم ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧.

فانخفاض المساحة المزروعة بالحمضيات وتدني انتاجها انعكسا بصورة مباشرة على الدخل العام للسكان مما دفع اعداداً كبيرة من العاملين في هذا المجال الى العمل داخل «الخط الاخضر» وذلك ضمن سياسة اسرائيلية مبرمجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني.

ويبلغ عدد العاملين في قطاع الحمضيات حالياً اكثر من ٢٠ الف شخص في مختلف المجالات.

والعمالة في هذا القطاع المهم تنقسم الى قمسين: عمالة دائمة طوال السنة في مجال خدمة البساتين، وهي تستوعب حوالي عشرة الاف عامل، وعمالة موسمية مرتبطة بموسم قطف المحصول وتصديره وتستوعب اكثر من عشرة الاف عامل آخر.

من جهة اخرى يؤكد تجار الحمضيات ان اجراءات الحصار المستمر تحول من دون وصول منتوجاتهم الى الموانىء الاسرائيلية والاسواق العربية والاجنبية بغرض التصدير.

ويقول المراقبون ان السلطات الاسرائيلية لم تكتف بالحصار المستمر، بل تتعمد تعطيل السيارات المخصصة لنقل الحمضيات لمدد طويلة داخل الجسور، بحجة الفحص الامني. كما تقوم باتلاف كميات كبيرة من المنتوجات المعدة للتصدير بذرائع وحجج مختلفة مما يلحق خسائر فادحة بالمتاجر والمزارع على حد سواء. ويشير هؤلاء الى تدني سعر ليمون «كريبفروت» على سبيل المثال من ٥٠ ديناراً للطن الواحد في الموسم الماضي الى ٢٠ ديناراً في الموسم الحالي.

ويطالب عدد من المزارعين تشكيل جهة مسؤولة لحماية رأس المال الوطني الزراعي ومتابعة تحصيل مستحقات التجار لدى الحكومة الاسرائيلية، فكثير من التجار لديهم شيكات مستحقة على شركات التسويق الزراعي الاسرائيلية ولا تقوم اي جهة بمساعدتهم على تحصيلها في الوقت الذي يضغط الجانب الاسرائيلي لتحصيل الاموال المستحقة للمصارف الاسرائيلية بشكل مباشر لدى التجار الفلسطينيين.

وتدني اسعار الحمضيات يهدد من جهة ثانية ما تبقى من بيارات في قطاع غزة. فالطن الواحد يكلف بشكل مباشر حوالي ٥٠ ديناراً بينما يباع في المتوسط بحوالي ٦٠ ديناراً، وهذا لا يغطي اسعار المبيدات وخدمة البساتين والتكاليف الاخرى غير المباشرة.

من جانبه يقول عطا ابو كرش، وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية، ان سياسة الاحتلال التي عملت على تشجيع تدمير زراعة الحمضيات كانت تترافق مع زراعة عشرة الاف دونم منها داخل «الخط الاخضر» سنوياً.

اما عن دور وزارته في مواجهة هذه السياسة فيقول ان الوزارة وضعت خطة لزيادة المساحات المزروعة، وتطويرها باضافة اصناف جديدة من الحمضيات تستجيب لطلب الاسواق العالمية، في حين يجري الآن اعداد قانون خاص لمنع اقتلاع اشجار الحمضيات، موضحاً ان هذا القطاع الاستراتيجي يساهم بنحو ٢٠٪ من الدخل الزراعي العام وحوالي ١٠٪ من الدخل القومي الفلسطيني في القطاع.

■ سوريا

الصناعة غير قادرة على المنافسة

خسائر الشراكة مع اوروبا ٣٠٪ من الناتج المحلي

❐ مع بدء الجولة الثالثة من التفاوض حول الشراكة بين سوريا والاتحاد الاوروبي، أخذ الخبراء السوريون يتبادلون في العلن هواجس الربح والخسارة من الشراكة التي لا بد منها مع اوروبا.

فسوريا دولة زراعية في الدرجة الاولى وتملك صناعة ناشئة غير متطورة، لذلك فان خوف الخبراء يدور حول الضرر الذي سيلحق بالصادرات الزراعية من «سياسة الحماية» التي تنتهجها اوروبا، وكذلك تضرر الصناعات الناشئة المحتاجة الى الكثير من التحديث والتطوير والاستثمارات لمجاراة الصناعات الاوروبية المماثلة.

والمشكلة الاساسية التي تعاني منها الصناعة السورية هي في تحويلها من صناعات فردية وعائلية تعتمد اساساً على رعاية الدولة الى صناعة قادرة على المنافسة في الاسواق العربية اولاً ثم الدولية من خلال التزامها بالمواصفات المتعارف عليها. وتجد الصناعة السورية حالياً صعوبات جمة في التسويق الى الدول العربية، الامر الذي جعلها في أزمة، كانت لا تشعر بها طوال سنوات الحرب الباردة حيث كانت تؤمن عملية التسويق الى الاتحاد السوفياتي سابقاً والدول الاشتراكية الدائرة في فلك موسكو، منافذ للصادرات السورية، فكانت تلك تشتري السلع السورية سداداً لديونها ولمنتوجاتها ذات المستوى التكنولوجي «المنخفض». اضافة الى ذلك كله، فانه على الرغم من قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر سنة ١٩٩١ فان كلفة الاستثمار مازالت مرتفعة وتعترض نمو الصناعة وتعيق تطور ونمو القطاعات الاخرى.

وعلى الرغم من الوعود الاوروبية بتحسين اوضاع القطاع الصناعي وبعض القطاعات المتضررة، بعد تقديم تقديرات دقيقة عنها، فإن النقاشات المطولة التي تدور في الدوائر الاقتصادية السورية، تقدّر ان الخسائر الاقتصادية سترتفع الى حدود ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وقدرت نسبة هذه الخسائر على اساس ظهور منافسة السلع والى وجود فروقات في الاسعار والاجور والقدرات الشرائية بين الطرفين، حيث سيكون المفقود في عوائد الميزانية بحدود ٦٩ مليار ليرة سورية خلال المرحلة الانتقالية تتمثل في ضرائب المهن الصناعية والتجارية وضرائب الاجور والرواتب او غياب الرسوم الجمركية التي ستشكل ١,٨ مليار ليرة. وستبلغ قيمة الفاقد من الفائض المتاح من الصناعات التحويلية وفائض السيولة اكثر من مليار ليرة سورية.

لكن عناصر الجذب المتوفرة بقوة في اتفاق الشراكة تشكل مصدر اهتمام المعنيين السوريين ستوازن وتخفف من قيمة هذه الخسائر.

وتتمثل العوامل المشجعة في هذه الشراكة بأنها طريقة لدخول منطقة التبادل الحر وستساعد بشكل تلقائي على تعديل انظمة التجارة الخارجية من نظام يعتمد على «الحصر» و«التقييد» و«المنع» الى نظام يجمع بينها وبين الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية الانتاج والسلع الوطنية.

وسيساعد الاتفاق على توحيد نظام صرف القطع الاجنبي واعادة النظر بالنظام المصرفي القائم حالياً.

ولا يرى الخبراء السوريون بداً من ان تلجأ الحكومة الى اعادة هيكلة صادراتها بحيث تشكل الصادرات الصناعية والزراعية مقدم الصادرات الى جانب النفط، وستساعد هذه الخطوات في نظر الخبراء، على جذب واستمالة الاستثمارات الاجنبية بتوفير الضمانات والتسهيلات.

وعلى الرغم من ان صادرات سورية الى بلدان الاتحاد الاوروبي تشكل ٦٠٪ من قيمة صادراتها (وهي مواد خام غالبا) فان هناك عجزاً في هذه الصادرات بالقياس الى الواردات. كما ان الصادرات الصناعية لاتزال متواضعة ولم تتجاوز مليار ليرة سورية مقابل ٢٠ ملياراً من الاستيراد خلال سنة ١٩٩٤.

ولولا النفط السوري الذي تشكل صادراته الى الاتحاد ١٠٪ من قيمة الصادرات، لكان الميزان التجاري لصالح الاتحاد لكنه الآن يجعل الميزان لصالح سوريا.

■ الأردن

حكومة عبد السلام المجالي تحاول ضبط سوق العمالة وتقليص البطالة

الرّهان على تشجيع الإستثمار ودفع الأردنيين للأعمال اليدوية!

□ فسر المحللون السياسيون والاقتصاديون تعجل حكومة المجالي الى اقرار الاتفاقية التي كان وقعها وزيرا العمل الاردني والمصري نهاية اذار/ مارس الماضي، وتعفي عمان بموجبها العمال المصريين الراغبين في مغادرة الاردن من دفع الغرامات المترتبة عليهم لمخالفتهم قوانين العمل والاقامة ومنح من يريد البقاء مهلة تستمر حتى نهاية ايار/ مايو الحالي لتصويب اوضاعهم وتسهيل اجراءات الحصول على تصاريح عمل، انه يندرج في سياق سياسات بدأت تتبعها الحكومات الاردنية منذ بضع سنوات لضبط اوضاع سوق العمل الاردني والتخفيف من العمالة الوافدة حيث اتخذت اجراءات من ضمنها اغلاق العديد من مجالات العمل امام العامل الوافد وتشديد الرقابة على العمال المخالفين ورفع رسوم تصاريح العمل. ويرى المحللون ان هذه السياسة ستؤدي الى تقليص عدد العمال الوافدين الذين تتضارب المعطيات الاحصائية حول تعدادهم. ففي حين تؤكد وزارة العمل على وجود نحو ٣٠٠ الف عامل وافد تؤكد احصائيات غير رسمية على وجود اكثر من ٤٥٠ الف عامل من جنسيات مختلفة غالبيتهم من التابعية المصرية، وهذا الوضع غير عادي في ظل وجود نسبة عالية من البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية التي تتعدى نسبتها ١٧٪ في اكثر الاحصائيات محافظة. وتعتقد الجهات الرسمية الاردنية ان ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الاردنيين، يعود اساساً الى النظرة «الدونية» للعمل اليدوي واقبال هؤلاء على العمالة «النظيفة» والتعليم الاكاديمي. ولذلك، فان احدى اهم المهمات التي وضعتها حكومة الدكتور عبد السلام المجالي لنفسها هي السعي من خلال العملية التربوية والبرامج الاعلامية والثقافية محاصرة الميول السلبية في سوق العمل ومخاطبة النظرة الدونية للاعمال اليدوية، التي تسعى الى الوظيفة على حساب المهنة.

وعليه فان حكومة عبد السلام المجالي اعلنت في بيان تشكيلها انها ستعكف على انشاء مؤسسة لتأهيل القوى البشرية تتعامل بقضايا التدريب المهني.

كما تعتقد الاوساط الاقتصادية الحكومية ان السياسة التعليمية السابقة، التي ركزت على اعداد وتخريج اكاديميين لمواجهة الطلب المتزايد عليهم من دول الخليج اسهمت في خلق البطالة والنظرة الدونية للعمل اليودي. لذلك، فإن حكومة المجالي ستعكف على اعادة النظر في المؤسسات التعليمية حيث اتخذت قرارا في مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي امرت فيه جامعات وكليات اهلية بوقف قبول طلبة جدد لمدة سنتين. وقد اثار هذا القرار استياء القائمين على هذه الجامعات والكليات التي تجاوز مبلغ الاستثمار فيها ٢٠٠ مليون دينار وتضم اكثر من ٢٦ الف طالب.

بيد ان عدداً من هذه الجامعات الاهلية بدأ بالتركيز من ناحيته على تغيير المناهج والاقسام التعليمية تجاوياً مع سوق العمل الاردني.

كما تراهن الحكومة على الانتهاء من صياغة مجموعة من القوانين الاقتصادية اضافة الى تكثيف المشاورات والحوارات مع ارباب العمل والاقتصاد في الاردن وتبسيط الاجراءات البيروقراطية لخلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات، وبالتالي خلق فرص عمل اكبر امام العاطلين عن العمل وتقوم من ناحية اخرى بانشاء صناديق اقراض لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة وتمويل هذه الصناديق من خلال تحويل الديون الخارجية الى استثمارات للقطاع الخاص.

الا ان المراقبين انفسهم يرون ان هذه الاتجاهات لدى الحكومة الاردنية لا ترتبط فقط بمواجهة نسب البطالة العالية والتخفيف منها، بل انها ترتبط ايضاً بكل موضوع الاصلاح الاداري لجهاز الدولة وهو الاستحقاق الاهم والاخطر الذي تبقّى امام الحكومات الاردنية في سياق برنامج التصحيح الهيكلي. فهم يرون ان نجاح الحكومة في دفع الاردنيين الى القطاع الخاص والعمل اليدوي يعني التخفيف من طوابير العاطلين عن العمل الواقفين امام ديوان الخدمة المدنية بانتظار الوظيفة.

■ الأردن/لبنان

خط ملاحي مشترك وتبادل للأساطيل

عمان تتفق مع بيروت على الموانىء والنقل البحري!

□ بعد تباحث طال وقعت عمان مع بيروت اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانىء لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وارساء اسس التعاون المشترك في المجال البحري لتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بين البلدين واستخدام موانئهما واساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة.

وتضمنت الاتفاقية سن سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية وتلافي جميع العوائق التي من شأنها ان تضر بتنمية النقل البحري، وتنسيق التشريعات البحرية والتعاون في مجال استغلال الموانىء البحرية وادارة وتشغيل وصيانة واصلاح السفن، والتنسيق في مجال التفتيش والارشاد والانقاذ البحري ومكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية وتبادل المعلومات بين البلدين.

واشارت الاتفاقية الى خضوع سفن كل من الاردن ولبنان وطواقمها وركابها وحمولتها خلال وجودها في حدود المياه الاقليمية الداخلية وموانىء الطرف المتعاقد الآخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الاخير.

ويعترف الطرفان بجنسية سفينة الطرف المتعاقد وعدم خضوع سفن اي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادة صادرة بصفة قانونية لاعادة قياس الحمولة. وتعتبر الحمولة الصافية والمبينة بالشهادة اساساً لحساب الرسوم.

ويضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانئه لسفن الطرف المتعاقد الآخر المعاملة ذاتها التي تعامل بها سفنه بما يتعلق بحرية الدخول والخروج والاقامة فيها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية، وتسدد كافة الرسوم واجور الخدمات والمصروفات التي تستحق على سفن الطرفين المتعاقدين في موانىء او مياه الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد.

ونصت الاتفاقية ايضاً على العمل لانشاء خط ملاحي مشترك ومنتظم بين موانئهما وتنظيم عمليات النقل البحري، والاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركاتهما البحرية. وللشركات البحرية لكلا الطرفين حق الاحتفاظ بالمصالح الضرورية لنشاطهما البحري مع مراعاة التشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر. واشارت الاتفاقية الى تشجيع الطرفين المتعاقدين على قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية اساطيلهما البحرية الوطنية وانشطة موانئهما وعقد الاتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين والحصول على الموافقة المسبقة من السلطة البحرية المختصة في الطرف المتعاقد الذي سيتم فيه الاستثمار.

وتتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري بين الطرفين بعملة قابلة للتحويل ومقبولة لديهما وطبقاً لتشريعات التمويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين.

وفي حال نشوء اي نزاع متعلق بالنشاط البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لاي من الطرفين المتعاقدين اثناء وجودهما في موانىء او مياه الطرف المتعاقد الآخر، يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع ودياً.

واذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة. وفي حالة عدم الوصول الى تسوية تطبق التشريعات المعمول بها في بلد الميناء الذي ترسو فيه السفينة.

وتشير الاتفاقية الى تنسيق وتوحيد مواقف الطرفين في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الاقليمية و الدولية ذات العلاقة بالملاحة البحرية وصناعة النقل البحري والتنسيق بينهما عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكنا. ودعت الاتفاقية الى تشكيل لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين وتجتمع مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية، ويمكن استدعاؤها في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب. ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقاً لمحضر اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين.

والهدف من تشكيل هذه اللجنة هو العمل على تحقيق هذه الاتفاقية في اطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتحاور ووضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والاحصائيات الدورية.

وما يجدر ذكره ان هذه الاتفاقية التي وقعت في عمان في التاسع من نيسان/ ابريل من قبل وزيري النقل الاردني واللبناني تصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الديبلوماسية، وتسري هذه الاتفاقية لمدة ٣٠ سنة بعد دخولها حيز التنفيذ، وتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة من سنة لاخرى ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهاء العمل بها قبل ستة اشهر .

■ إسرائيل

مناقصة لمد خط أنابيب الغاز من مصر

الإقتصاد لم يتأثر بالاضطرابات والمستثمرون اعتادوا على الخضات!

□ يبدو ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يعبأ بالعواقب التي قد تترتب على خطط الحكومة اقامة منازل لليهود بالقدس الشرقية العربية في خطوة اثارت ادانة دولية واضطرابات فلسطينية.

وعلى الرغم من ان البورصة هي المتأثر الرئيسي من الهزات السياسية والامنية إلا أن ثقة المستهلكين والصادرات والسياحة والاستثمارات لا تبدي تأثراً يذكر بتلك الهزات.

وكانت حدة التوتر الفلسطيني ـ الاسرائيلي زادت في خواتيم الشهر الماضي بعدما اقدم جندي اردني على قتل سبع تلميذات اسرائيليات، وبسبب الخلاف حول اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وحدوث اشتباكات نتيجة خطة الاستيطان اليهودي في جبل أبو غنيم الذي يطلق عليه الاسرائيليون اسم «هارحوما».

وتركت هذه الحوادث اثراً فورياً على البورصة حين انخفض «مؤشر ميشتانيم» ٩٪ منذ بلوغه مستوى الذروة في ١٨ شباط/ فبراير الماضي.

وفي وقت سابق من السنة الحالية ابدى المستثمرون في الاسواق الخارجية اقبالاً شديداً على الاسهم الاسرائيلية. لكن في الاسابيع الاخيرة توقفوا عن الشراء، مما دفع المستثمرين المحليين للاحجام عن الشراء ايضاً.

ويقول المحللون ان المستثمرين المحليين ينتابهم القلق بشأن المستثمرين الاجانب، وهم يحاولون التكهن بما سيفعلونه. وعلى الرغم من تأثر سوق الاسهم المحتمل بالازمة الاخيرة فان الاقتصاديين يستبعدون بخلاف ذلك الحاقها ضرراً بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يشهد بالفعل مستويات نمو ابطأ.

ويضيف المحللون ان عملية السلام ومدى تقدمها لهما بالتأكيد تأثير على الاقتصاد والسوق لكن هذه التطورات السياسية ليست السبب الرئيسي وراء التباطؤ الاقتصادي. فالصورة مختلفة عما كانت عليه في سنة ١٩٨٦ عندما تسببت سلسلة تفجيرات حافلات اعقبتها هجمات اسرائيلية على «حزب الله» في لبنان (نيسان/ ابريل) في الحد من نمو سريع استمر ست سنوات على التوالي مع تقلص النشاط السياحي ومنع العمال الفلسطينيين من دخول الدولة العبرية.

ان العوامل الامنية والسياسية اسهمت بنسبة ١٪ في تقلص النمو الاقتصادي سنة ١٩٩٦ فانخفض الى ٤٤٪ مقارنة مع ١٧٪ في سنة ١٩٩٥.

ولا يتوقع المراقبون الاقتصاديون ان تترك القضايا الامنية المستوى ذاته من التأثير في هذه السنة على الرغم من انهم توقعوا تقلص النمو الى ما بين ٣,٥ و٤٪ لاسباب اخرى. ويبدو ان المستثمرين الاسرائيليين والاجانب تمرسوا بشكل عام على تقلبات وتطورات عملية السلام. ففي السنة الماضية ضخ اجانب ٢٩٥ مليون دولار في الاقتصاد الاسرائيلي في صورة استثمارات مالية ومباشرة بزيادة ١٨٪ عن الاستثمارات الاجنبية في سنة ١٩٩٥.

فعلى ما يبدو فانه ينبغي لمن يريد الاستثمار في هذه المنطقة ان يتوقع انفجاراً ما في اي لحظة.

وقال مسؤولون في قطاع السياحة ان هذا القطاع الذي يمثل حساسية سياسية بالنسبة الى اسرائيل قد يتأثر بالمخاوف الامنية هذا الصيف، لكنه لن يتضح قبل فترة من ستة الى تسعة اشهر عندما يحل موسم قدوم السياح لقضاء عطلاتهم. على صعيد آخر، ذكرت وزارة البنية الاساسية انها ستطرح مناقصة عالمية لاقامة وتشغيل خط انابيب بري لنقل امدادات الغاز الطبيعي المصري الى السوق الاسرائيلية.

والخط مكمل لخط انابيب مقترح تحت الماء بين مصر واسرائيل لتوريد الغاز الى مؤسسة الكهرباء الاسرائيلية الحكومية التي ينتظر ان تستهلك ٧٠٪ من الطلب الاسرائيلي مستقبلاً على الغاز الطبيعي.

وجاء في بيان صادر عن الوزارة: «ستحصل شركة الغاز التي يرسي عليها الاختيار في المناقصة الدولية على امتياز لفترة محدودة لمد خط انابيب الغاز داخل اسرائيل وتشغيله وشراء وتسويق الغاز لمستهلكين غير مؤسسة الكهرباء».

والمناقصة ستركز على سرعة ادخال الغاز الى الاقتصاد الاسرائيلي وعلى تكلفة النقل.

وتحاول تل ابيب الوصول الى اتفاقيات طويلة الاجل لمشتريات الغاز من اجل تنويع مصادر الطاقة وتقليل نفقاتها.

وسيمتد خط الانابيب البحري تحت مياه البحر المتوسط ليصل الى ثلاث محطات طاقة اسرائيلية على الساحل.

وينتظر ان تبدأ مؤسسة الكهرباء الاسرائيلية محادثات خلال الايام القليلة المقبلة مع شركتي «اموكو» و«اجيب» لاستيراد الغاز الطبيعي المصري. وتعمل الشركتان معاً في تطوير حقل للغاز في دلتا مصر. وقالت مصادر بصناعة الطاقة ان هذه المحادثات تهدف الى الالتفاف حول المفاوضات بين الحكومتين الاسرائيلية والمصرية.

الإمارات

عكست اهتماماً ملحوظاً بقطاعي التعليم والخدمات الصحية

١٩,٨ مليار درهم لميزانية ١٩٩٧ والعجز ٩٨٧ مليوناً

لقد بلغت المصروفات العامة المقدرة في مشروع الميزانية العامة للسنة الجارية ١٩ ملياراً و٨٦٣ مليون درهم والايرادات المتوقعة ١٨ ملياراً و٨٧٦ مليون درهم بعجز قدره ٩٨٧ مليون درهم، في حين أن مخصصات النفقات العامة المدرجة في الميزانية بلغت ١٩,٨٦٢ مليار درهم مقابل ١٨,٢٤٥ مليار درهم سنة ١٩٩٦ بزيادة قدرها ١,٦٠٨ مليار درهم وبنسبة نمو بلغت ٨,٨٪.

ويجمع العارفون في شؤون البيت الاماراتي، ان الميزانية عكست السياسة الاقتصادية للدولة الرامية لتنويع مصادر الدخل ورفع نسبة مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والاستمرار في سياسة الاقتصاد المفتوح وحرية التجارة وتشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية القابلة للازدهار.

ويضيف هؤلاء ان مشروع الميزانية عكس الموارد المالية المتاحة وحدد اوجه استخدام هذه الموارد في الجوانب التي تخدم التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بهدف تمويل تلك الاحتياجات والوصول الى تحقيق اهداف التنمية في دولة الامارات.

وقد جاءت النفقات العامة للاتحاد لتلبية احتياجات الخدمات والانشطة الاخرى التي تتولاها الحكومة الاتحادية مثل الصحة والتعليم والاسكان والكهرباء بالاضافة الى الاستثمارات الثابتة والمالية في المشروعات المختلفة لكافة وزارات الدولة.

وكان الدكتور محمد خلفان خرباش، وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة، أشار الى ان النفقات العامة المدرجة في الميزانية بلغت ١٩,٨٦٣ مليار درهم مقابل ١٨,٢٥٤ مليار درهم في السنة الماضية بزيادة قدرها ١,٦٠٨ درهم وبنسبة نمو بلغت ٨,٨٪، مشيراً الى ان هذه الزيادة تعكس الاهتمام الحكومي بقطاع التعليم بمراحله كافة باعتباره المصدر الاساسي لتنمية الكفاءات الوطنية في الدولة، وكذلك الزيادة في مجال رفع مستوى الخدمات الصحية وتوفير الاهتمام بها كمّاً ونوعاً.

وقال الدكتور خرباش، ان الزيادة في قطاع التعليم والقطاع الصحي بلغت ٥٥٩ مليون درهم، وأكد على انه انطلاقاً من توجيهات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالاهتمام بتحقيق الاستقرار الاسري في المجتمع وتخفيف الاعباء المالية على الشباب واعانتهم على تكاليف الزواج، فقد تم تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون درهم لصندوق الزواج وذلك لمقابلة احتياجات الصندوق خلال العام الحالي. كما جرى تخصيص مبلغ ٦٦٢ مليون درهم للاعانات الاجتماعية وذلك للمساهمة في رفع مستويات المعيشة للمواطنين في مختلف مناطق الدولة.

وقد تم اعطاء اهمية للمرافق والمشاريع الحيوية في قطاع الكهرباء والماء، وقطاعات الخدمات الاخرى بالاضافة الى صيانة المشاريع القائمة، فلحظت الميزانية الجديدة زيادة في المبالغ المدرجة للتوسعات في قطاعات التعليم والصحة والاسكان والكهرباء، والماء والطرق، كما تضمنت مشروعات جديدة تدرج للمرة الاولى بكلفة كلية قدرها ١٤١,٢ مليون درهم وخصص لها مبلغ ١٢٨,٨ مليون درهم لاتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في تنفيذها.

كما تم تخصيص مبلغ ٨٧٧,٢ مليون درهم لاستكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها في سنة ١٩٩٦ وما سبقها.

اما اجمالي الايرادات الذاتية المقرر تحصيلها هذه السنة فقد بلغت ١٨,٨٧٦ مليار درهم حيث تبلغ الايرادات الذاتية نحو ٥,١٨٧ مليار درهم فيما بلغت مساهمة الامارات منها ١٢,٦٨٩ مليار درهم.

ولاحظ المراقبون انه على الرغم من كل الجهود التي بذلت لتقليص العجز في الميزانية الى اقل قدر ممكن، الا انه ونتيجة لزيادة اعتمادات المصروفات المدرجة للسنة المالية الجديدة، فقد بلغ العجز في مشروع الميزانية الاتحادية حوالي ٩٨٧ مليون درهم.

فاجمالي المصروفات الجارية بلغت حوالي ١٨,٨٧٤ مليار درهم سنة ١٩٩٧ مقابل ١٧,٢٩٧ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ كما بلغت قيمة الاستثمارات الثابتة حوالي ١,٧ مليار درهم مقابل ٨٦٠ مليون درهم خلال الفترة ذاتها، في حين بلغ الاجمالي العام للمصروفات حوالي ١٩,٨٦٣ مليار درهم مقابل ١٨,٢٠٤ مليار درهم. وكانت الالتزامات المالية تجاه المنظمات والمؤسسات الاخرى قد ارتفعت من ٥ ملايين درهم سنة ١٩٩٦ الى نحو ٧١,٧ مليون درهم هذه السنة.

اما ما يترتب على الدولة من التزامات خاصة بالرواتب والاجور فقد بلغ ٦,٩٤٨ مليار درهم مقابل٦,٢٤٣ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ وهذه الزيادة عكست زيادة الرواتب واستحداث الوظائف اللازمة للهيئات التعليمية لوزارة التربية والوظائف اللازمة لوزارة الصحة اضافة الى الوظائف اللازمة لمراكز المعاقين في مناطق مختلفة بالدولة.

ويلغ اجمالي الالتزامات الخاصة بالنفقات التشغيلية حوالي٢,٧٢١ مليار درهم مقابل ٢,٤٦٠ مليار درهم سنة ١٩٩٦، كما زادت المخصصات من ٢,٤٥ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ الى نحو ٢,٦٩ مليار درهم سنة ١٩٩٧، وزادت الاعتمادات الاجمالية من ٢,٣٠٥ مليار درهم عام ١٩٩٦ الى ٢,٥٢٠ مليار درهم عام ١٩٩٧ بزيادة قدرها حوالي ٩,٧٪.

قطر

وزارة المالية تتكل على الغاز والنفط في توقعاتها

الإنفاق سيرتفع ومعه العائدات في الميزانية الجديدة!

بيان وزارة المالية، سكب الحبر على التفاؤل، وتوقع انفاقاً وعائدات اكبر في الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، التي بدات هذا الشهر.

والانفاق في بيان الوزارة سيبلغ ١٦,٣٨ مليار ريال (٤,٥ مليار دولار) والعائدات ١٣,٣٩ مليار ريال مع عجز اكبر قليلاً قدره ٢,٩٨ مليار ريال.

وكان العجز في ميزانية ١٩٩٦ـ ١٩٩٧ بلغ ٢,٩٥ مليار ريال مع انفاق حجمه ١٣,٧٥ مليار وعائدات قدرها ١٠,٨٠ مليار.

ويتمتع القطريون البالغ تعدادهم ١٢٠ الف نسمة بواحد من اعلى متوسطات دخل الفرد في العالم وهو ٢٢ الف دولار سنوياً. وحتى اوائل الثمانينات كانت الدولة تسجل فائضاً نقدياً، غير ان الاستثمارات المكثفة في مشروعات لتطوير حقل الشمال، وهو اكبر مستودع للغاز الطبيعي في العالم، وخلق مصادر دخل جديدة سببا عجزاً في ميزان المدفوعات في السنوات الاخيرات. ولم نقرأ في بيان وزارة المالية سعر النفط المتوقع الذي وضعت على أساسه الميزانية. ولكننا سجلنا لعبد الله بن حمد العطية، وزير الطاقة والصناعة قولاً في ١٩ آذار/ مارس ان قطر وضعت ميزانية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ على اساس سعر قدره ١٦ دولاراً لبرميل النفط بارتفاع ٤٠ سنتاً عن السعر المقدر في ميزانية السنة المالية السابقة.

وتدر مبيعات النفط حوالي ٧٠٪ من عائدات قطر بينما ياتي الباقي من الصناعات المعتمدة على الطاقة.

وفي السنة المالية ١٩٩٧ـ ١٩٩٨ سيسهم ارتفاع انتاج النفط الخام وعائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال في تعزيز عائدات الدولة، التي بدأت في كانون الاول/ ديسمبر الماضي تصدير اول شحنات من الغاز الطبيعي المسال.

وقرأنا في بيان وزارة المالية ايضاً ان الميزانية تأتي في اطار خطط الحكومة لمحو عجز الموازنة بحلول سنة ٢٠٠٠ وتنويع اقتصادها وزيادة الدخل العام.

وقال محللون ان الزيادة التي تبلغ ٢٤,١٪ في العائدات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ ترتكز اساساً على توقعات بارتفاع اسعار النفط وزيادة انتاج قطر من النفط والمكثفات والغاز.

وتنتج قطر حوالي ٥٥٠ الف برميل يومياً من النفط الخام ولديها ثالث اكبر مكامن للغاز في العالم بعد روسيا وايران.

وذهب بيان وزارة المالية الى حد التأكيد المشفوع بالامل بان المشاكل المالية التي تواجهها الدوحة لن تستمر طويلاً لانها بطبيعة الحال متصلة بالوقت المتبقي اللازم للانتهاء من المشروعات الاساسية والتي بدا بعضها يؤتي ثماره بالفعل. وتوقع صندوق النقد الدولي ان الصادرات من النفط والغاز ستعمل على زيادة الدخل العام السنوي الى اكثر من مثليه ليصل الى سبعة مليارات دولار بحلول سنة ٢٠٠٠.

فالحكومة القطرية على ما يبدو ستمضي قدماً في اعطاء الاولوية الاقتصادية لتنمية عائدات النفط والغاز وستعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات المشروعات الانتاجية الكبرى خصوصاً في قطاعات النفط والغاز والبنية الاساسية.

فلقد تم تخصيص ١,٢ مليار ريال في الميزانية الجديدة لمشروعات الخدمات العامة والبنية الاساسية و١٢,١ مليار ريال للانشطة الاقتصادية مثل اقامة مطار جديد في الدوحةبتكلفة ٤١٣,٨ مليون ريال.

من ناحية اخرى قالت مصادر في صناعة الغاز ان «شركة قطر غاز» و«شركة تشوبو الكتريك باور» اليابانية مددتا اتفاق اسعار مبدئياً للغاز الذي تسلمه الشركة الى «ناغويا» ويبلغ ٤,١٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ثلاثة اشهر الى ٣٠ حزيران/ يونيو المقبل.

وقال مسؤول قطري انه تقرر تمديد الاتفاق الاصلي لافساح الوقت امام المتعاقدين للتوصل الى صيغة نهائية لتحديد الاسعار في المستقبل.

وكانت «قطر غاز» بدأت امدادات الغاز الطبيعي المسال للشركة اليابانية بمقتضى اتفاق مدته ٢٥ سنة في كانون الثاني/ يناير الماضي وتركت الشركتان موضوع التسعير لمراجعته على فترات مرتبطة بالتقلبات ربع السنوية في اسعار النفط الخام.

وفي كانون الثاني/ يناير ايضاً اتفق الجانبان على سعر ٤,١٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بشكل مبدئي تسليم حتى ٣١ آذار/ مارس. وقال مصدر انه مع تدني اسعار النفط منذ بداية السنة طالبت تشوبو بتخفيض سعر الغاز الطبيعي المسال بنسبة بسيطة. واضاف المصدر ذاته انه في غياب آلية محددة في الاتفاق الاصلي الذي تبلغ مدته ٢٥ سنة لم يتمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق.

وتمتلك المؤسسة القطرية العامة للبترول ٦٥٪ من «قطر غاز» وكل من «موبيل» الاميركية و«توتال» الفرنسية عشرة في المئة وكل من «ماروبيني» و«ميتسوي» اليابانيتين ٧,٥٪.

ويضمن الاتفاق الاصلي بين الشركة سعراً ادنى يبلغ ٣,٦٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للغاز الذي يجري تسليمه لميناء «كاواغو» التابع لشركة «تشوبو» في مدينة «ناغويا».

مجلس التعاون

«غات» ما لها في الخليج وما عليها

التأثير محدود على الصناعات التحويلية ولا فائدة ترجى من دون تطوير الإنتاج!

يجمع المحللون الاقتصاديون، انه من غير المستبعد أن يضام قطاع الصناعات التحويلية (باستثناء صناعة البتروكيماويات) من جراء انضمام دول مجلس التعاون الخليجي الى «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية» (غات)، ولكن الإضامة ستكون محدودة من الناحية الاقتصادية.

ويعزو المحللون استنتاجهم هذا الى عوامل عدة بينها ان دول الخليج تتبع عموماً سياسة اقتصادية تجارية وصناعية متحررة لا تتعارض او تتناقض في شكل جوهري مع مبادىء وأسس عمل «غات»، مما يستبعد معه أن يطرأ اي تغيير جوهري على معدلات الرسوم والحماية الفعلية للصناعات المحلية، لأنها في الوقت الراهن تعتبر متدنية. غير انه يمكن، من الناحية الاقتصادية الجزئية، ان يتأثر أداء بعض الصناعات الهامشية والضعيفة وعدد محدود من الصناعات الكبيرة التي تعمل على استغلال المواد المحلية التي قد تتأثر نتيجة خفض الدعم الذي تتمتع به.

ويضيف المحللون، إستناداً الى ما التزمت به دول مجلس التعاون المنضمة الى الاتفاقية، أن هذه الخطوة ستتيح لها هامش حرية اكبر لزيادة حماية صناعاتها جمركياً عند مستويات تفوق بكثير مستوى الحد الأعلى للرسوم الجمركية المطبقة فعلاً.

اما ما خص القيود غير الجمركية فإنه بات يتعين على دول الخليج ادخال تعديلات طفيفة على سياساتها في هذا المجال، مما لن يؤثر كثيراً على حماية الصناعات المحلية التي سيتعين عليها التعايش في المدى البعيد مع مستويات دعم اقل، نتيجة التزام خفض هذا الدعم خصوصاً للصادرات التي تستخدم المواد الاولية المحلية، علماً أنه لا يتوقع ان يكون مستوى خفض الدعم كبيراً بحيث يلحق اضراراً بالغة بالصناعات المحلية.

ومن بين الصناعات التي قد تتأثر سلباً بالانضمام الى «غات»، الصناعات الطبية والصيدلانية نتيجة تطبيق اتفاق حماية حقوق الملكية الفردية. الا انه يتوقع ان يتم تجاوز هذه الآثار في المدى البعيد، لكن ذلك رهن بمدى مرونة الاستجابة لواقع التطورات التي يفرضها اتفاق الحقوق الفكرية على الصناعات.

ووفقاً لعدد من المراقبين الاقتصاديين، تتيح التحسينات التي ادخلت على عدد كبير من الاتفاقات في اطار المنظمة، خصوصاً تلك المتعلقة بآلية معالجة الخلافات وسياسات مكافحة الاغراق والاجراءات الحمائية، مجالات اوسع امام دول الخليج لحماية صناعاتها من الاجراءات التمييزية التي تتخذ ضدها من جانب بقية الدول الاعضاء، ومن سياسات الاغراق التي تواجه الصناعات المحلية وتؤثر سلباً فيها، اضافة الى ان الانضمام الى «غات» سيفتح المجال للصناعات المحلية لزيادة التصدير، الا ان ذلك رهن الى حد كبير بمدى التطور الذي يمكن احداثه في هذه الصناعات خصوصاً من الناحية النوعية والسعرية.

ويوصي الخبراء بعض الدول الخليجية، بتنويع الهياكل الانتاجية للصناعات التحويلية بما يقلل من حساسيتها ازاء المتغيرات والمستجدات الناجمة عن «غات»، وايلاء تطوير نوعية الانتاج في دول المجلس بما يتفق والمعايير الدولية أهمية كبيرة، خصوصاً للاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية انضمام دول المجلس الى الاتفاقية.

كذلك، تشكل فريق من الخبراء في القطاع الصناعي لوضع نصوص الاتفاقات المختلفة في «غات» لمحاولة تجنب الالتزامات التي قد تؤثر سلباً في الصناعة التحويلية والعمل على الاستفادة من التسهيلات والامتيازات التي تعطى للدول النامية، والنظر بجدية الى تحرير انظمة دول الخليج الاقتصادية في مجال الاستثمار والتجارة، ليس من منظور التزامها نصوص الاتفاقية فحسب، بل كخيار استراتيجي في ظل السعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية. لقد بات، في نظر العارفين بشؤون وشجون مجلس التعاون، أنه من الضروري ان تتجنب دول المجلس توقيع اتفاق المشتريات في «غات» وأن تبادرالى تنظيم حملة اعلامية لتوعية الصناعيين حول طبيعة الاتفاقات المتعلقة بقطاع الصناعة في «غات»، للافساح في المجال لهم لتعديل اوضاع صناعاتهم وفقاً لها.

■ السعودية

كهرباء المملكة بحاجة الى ١١٢ مليار دولار حتى سنة ٢٠٢٢

صندوق «سامبا» للمستثمرين الأجانب... اجراء جديد في المراجعة الاستثمارية الشاملة

❐ ببطء وحذر شديدين بدأت الرياض تفتح أبوابها للمستثمرين الأجانب بعدما ردتها في وجوههم طوال السنوات الماضيات.

وضمن سياسة جديدة تطاع فيها مصالح المتمولين ويغلب فيها الرخاء والسعة على الضيق الذي تأتى من تراجع اسعار النفط ومن ترشيد الانفاق، افسح المجال للمستثمرين الدوليين من خلال صندوق اسهم جديد يمكن للاجانب شراء وحدات فيه.

الا ان محللين اعتبروا انه لما يزل على الرياض ان تقطع شوطاً غير قصير قبل أن يتمكن المثمرون الاجانب من لعب دور أكبر في السياسة المالية والاستثمارية الجديدة.

وقد اعتبر المحللون ان ما أقرّ الرأي عليه حتى الآن هو مجرد خطوة اولى ترغب فيها الرياض اختبار الاجواء ومعرفة رد الفعل الاجنبي قبل توسيع نطاق العملية الاستثمارية رمة.

وكان البنك السعودي الاميركي «سامبا» الذي يملك مصرف «سيتي بنك» ٣٠٪ منه، اعلن انه تلقى موافقة مؤسسة النقد (البنك المركزي) على انشاء صندوق الاستثمار العربي – السعودي المحدود ليكون أول صندوق يسمح بمشاركة اجنبية في البورصة السعودية أكبر بورصات الخليج التي يقتصر التعامل فيها حتى الآن على السعوديين ومواطني مجلس التعاون الخليجي.

ولم يعلن بعد حجم الصندوق وهو صندوق مغلق سيدرج في بورصة الاسهم في لندن.

ولا يحق إلاّ للسعوديين حيازة اسهم في جميع الشركات المحلية المسجلة في الرياض والتي يزيد عددها عن ٧٠ شركة مجموع قيمة اسهمها في السوق نحو ٤٥ مليار دولار.

ويسمح لمواطني الدول الخمس الاخرى الاعضاء بمجلس التعاون امتلاك اسهم سعودية باستثناء اسهم معينة منها اسهم المصارف التي تمثل نحو ثلث القيمة السوقية لاسهم المؤسسات المتداولة.

ورجح المحللون ان تحذو الرياض حذو اسواق آسيوية سمحت بدخول الاجانب تدريجاً إليها. فهذه الخطوة هي البداية الحذرة التي ستنتهي الى فتح الابواب على مصراعيها، فالمملكة لا خيار امامها سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي.

ويرى المحللون ان هذه الخطوة تبشر ايضاً بفتح صناديق مماثلة تنتظر بعض المصارف موافقة البنك المركزي عليها. فهذا الاجراء فتح اعين كثير من المصارف على أهمية هذه الخطوة، اذ انها بداية للاستثمار الاجنبي. وتتطلع معظم المصارف لانشاء صناديق مماثلة لصندوق (سامبا).

ومزايا المشاركة الاجنبية واضحة، فمن شأنها ان تحد من تدفق مليارات الدولارات التي يحولها للخارج ستة ملايين مغترب في المملكة سنوياً وان تزيد من السيولة.

والصندوق العربي - السعودي قد يغري ايضاً السعوديين على اعادة جزء مما يقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار يستثمرونها في الخارج. وعن سوق الاوراق المالية، يقول المحللون، ان حوالى عشرة اسهم فقط هي التي يجري تداولها بانتظام بكميات كبيرة.

وتشير بيانات رسمية الى تداول ١٣٧,٨ مليون سهم قيمتها ٢٥,٤ مليار ريال (٦,٨ مليار دولار) سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٢٥,٧ مليار سهم قيمتها ١٩,٣ مليار دولار في الكويت التي تبلغ القيمة السوقية للاسهم المتداولة فيها ٢٢ مليار دولار اي نحو نصف القيمة السوقية للاسهم في الرياض.

وتخلفت السعودية عن بعض جيرانها في فتح سوقها. فسلطنة عمان تسمح بالفعل بملكية اجنبية بنسبة ٤٩٪. وفي البحرين يسمح للاجانب المقيمين في البلاد منذ فترة لا تقل عن سنتين باستثمار محدود في معظم الاسهم المسجلة. وهناك بضع اسواق مفتوحة تماماً.

ومع اتاحة فرصة تقديم هذه الخدمة امام مزيد من المصارف فان السيولة ستزداد وسيساعد هذا في دعم اسعار الشركات ذات الاداء الجيد وسيجلب الى سوق الرياض مجموعة جديدة من المستثمرين المحترفين الذين يطلبون معلومات اكثر وأفضل. وسيشجع هذا بدوره الشركات على تقديم المعلومات.

فالحصول على المعلومات صعب في السعودية بوجه عام، ومستويات الافصاح لدى الشركات ليست بالصرامة التي توجد في الغرب.

فمن بين المشاكل القائمة ضرورة تنظيم مستويات الافصاح على نحو اكبر بكثير حتى تكون مقبولة بالنسبة الى الاجانب.

على صعيد آخر، قدر محمد هاشم يماني، وزير الكهرباء والصناعة، ان اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الخطة الطويلة الامد للكهرباء في المملكة العربية السعودية على مدى الـ ٢٥ سنة المقبلة بنحو ٤٣٨ مليار ريال سعودي (١١٢ مليار دولار).

وكشف يماني ان الاستثمارات اللازمة تقدر بنحو ٢٣٧ مليار ريال من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء. بينما تحتاج شبكات النقل ذات التوتر العالي وشبكات النقل الفرعية الى نحو ١٢٦ مليار ريال وشبكات التوزيع الى ٧٥ مليار ريال.

وكانت الحكومة وضعت خطة طويلة الامد للكهرباء بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٢٠ تستند الى ان قطاع الكهرباء يستطيع الاعتماد على ذاته بعدما حصل على دعم كبير في السنوات الماضية. فهذا القطاع، في رأي الحكومة على الاقل، اجتاز بنجاح مرحلة الدعم ويستعد الآن لدخول المرحلة التجارية وبعدها مرحلة «التخصيص».

وخطة تطوير قطاع الكهرباء استندت الى دراسات اظهرت ان تعداد السكان في السعودية سيبلغ سنة ٢٠٢٠ نحو ٣٨,٣ مليون نسمة. واثبتت الدراسات ان تطور اجمالي الاستهلاك السكني سيبلغ ١٢٦,٩ غيغاواط/ ساعة سنة ٢٠٢٠، وسيزيد اجمالي استهلاك الصناعة من ٣٢,٤٤٨ غيغاواط الى ٨٤,٨٤٦ غيغاواط/ ساعة في تلك السنة بمعدل زيادة سنوية تبلغ ٣,٩٪. وسيزيد الحمل الكهربائي الاجمالي للمملكة من ١٩٥٧٣ ميغاواط سنة ١٩٩٥ الى ٥٩٢٦٧ ميغاواط سنة ٢٠٢٠ وبمعدل ٤,٥٪ سنوياً.

ولحظت خطة الحكومة التوسع في محطات توليد الطاقة الكهربائية لكل منطقة على حدة، وان اجمالي طاقات وحدات التوليد المطلوبة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك سيرتفع من ١٩٦٦٢ ميغاواط الى ٦٩٥٢٠ ميغاواط سنة ٢٠٢٠، الامر الذي يتطلب تنفيذ محطات توليد خلال الخطة بسعة اجمالية تبلغ ٥٠ الف ميغاواط بمعدل اضافات سنوية تراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ميغاواط.

وسيتم خلال الخطة ايضاً ربط شبكتي الكهرباء بين المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية بخط مزدوج بقوة ٣٨٠ كيلو فولت – تيار مزدوج. بينما سيتم ربط المنطقة الوسطى بالمنطقة الغربية بخط كهربائي بقوة ٣٠٠ كيلو فولت – تيار مستمر كما ربط المنطقة الوسطى بالمنطقة الشمالية بخط مزدوج جهد ٣٨٠ كيلو واط سيثبت جدواه.

وكانت وزارة الطاقة حددت في وقت سابق ان حاجات قطاع الكهرباء من القوى العاملة في السنين العشر الاولى من الخطة سترتفع من ٢٩٦٨٠ عاملاً سنة ١٩٩٥ الى ٣٩٠٢٢ عاملاً، بزيادة نحو ١٠ الاف عامل وبمعدل الف عامل كل سنة. والزيادة في نسبة العمال السعوديين الى اجمالي العمال في هذا القطاع كانت في حدود ٦٣٪ سنة ١٩٩٦ وسترتفع الى ٨١٪ سنة ٢٠٠٥.

■ اليمن

الوقت الضائع في البحث عنه وتناوله يتراوح بين ٤ و٦ ساعات يومياً

«القات» قوت اليمنيين انفقوا على استهلاكه ٤١,٢ مليار ريال سنة ١٩٩٥

❐ في دراسة عمّمت اخيراً، حول استهلاك «القات»، تبيّن ان متوسط نصيب الأسرة منه يبلغ ٢٢,١٣ ربطة في الشهر الواحد.

وثبت لواضعي الدراسة ان معدلات استهلاك القات في اليمن بلغ سنة ١٩٩٥ نحو ٤١,٢ مليار ريال (الدولار يعادل ١٣٢ ريالاً)، مقارنة مع ١٤,٥ مليار ريال سنة ١٩٩٠.

ووفقاً لبيانات نتائج ميزانية الاسرة تبين ان القات يشكل ٣١,١٪ من الانفاق على الغذاء الذي بلغ ٨ الاف و٣٥١ ريالاً للأسرة الواحدة، مشيرة الى ان انفاق الاسرة على القات يبلغ في الشهر الفاً وتسعين ريالاً كمتوسط مرجح على مستوى اليمن.

وقرانا في الدراسة ان الانفاق على القات يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحبوب واللحوم في قائمة الانفاق على السلع الغذائية بما يصور الآثار الاقتصادية على نفقة المعيشة للأسرة اليمنية.

وكان الدكتور علي صالح الزبيدي رئيس قسم الاقتصاد في كلية التجارة في «جامعة صنعاء» قد اضفى شرحاً على ما جاءت به الدراسة، فقال ان القات له اثره الكبير على عملية الادخار الناجمة عن الآثار التوزيعية التي تركها على الدخل في المجتمع، بالإضافة الى اثره على نفقة المعيشة للاسرة والفرد وبالتالي المجتمع من خلال مشاركته في زيادة الانفاق على الاستهلاك.

وأشار الدكتور الزبيدي، الى ان الانفاق على القات يتم من فئات مختلفة في دخلها. فاسعاره ارتفعت الى نحو ١١٧,٢٪ سنة ١٩٩٥ عما كان عليه الوضع قبل نحو سنوات ست، اي ان اسعاره ارتفعت بمعدل سنوي مقداره ٢,٥٪، وان ذلك بدوره يؤثر في الرقم القياسي لنفقة المعيشة ومستوى الاسعار العام».

وأوضح ان تناول القات في معظم القوى العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة يحملها على رفع اسعار خدماتها وبعض منتوجاتها وفق الارتفاع في اسعار القات وبما قد يدفعهم الى الرشوة والاختلاس، التي تمثل آثاراً اجتماعية خطيرة منعكسة في محاولتهم رفع مستوى دخلهم وبما يرفع من مقدرتهم على شرائه. ولحظت الدراسة، ان ضريبة القات تحتل نسبة متدنية من الايرادات الضريبية في اليمن، مقارنة بما يمكن جبايته منها، فقد احتلت ٢,١٤٪ من اجمالي الضرائب سنة ١٩٩٠ مقارنة مع ١,٣٪ سنة ١٩٩٥.

ويرى البعض في اليمن ان للقات تأثيراً ايجابياً في زيادة نشاط العامل بل ان معظم الاعمال الحرفية تتم اثناء وبعد تناول القات، فيما يدلل البعض الآخر على تأثيره السلبي على العمل وحصول الفتور عند تناوله وبعده. والقات في تناوله يضيع قدراً كبيراً من الوقت الذي كان يمكن ان يستخدم في الانتاج حيث يقدر الوقت الضائع في البحث عنه وتناوله ما بين ٤ ـ ٦ ساعات في المتوسط يومياً.

فاذا اعتبرنا ان عدد المتعاطين له يبلغ ما بين الفين و٧٤٥ شخصاً الى ٣ الاف و١٠٤ اشخاص فان اجمالي عدد الساعات الخارجة عن العمل تقدر بنحو ١٤ الفاً و٦٢٢ ساعة عمل يومياً، الامر الذي ينم عن حجم الفاقد الاقتصادي والتعثر في الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، فضلاً عن تحويل عناصر الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي الى انتاج مادة القات وحدها.

● قال مسؤولون حكوميون انهم يتوقعون ان يبدأ العمل في تطهير ميناء عدن خواتيم هذا الشهر في اطار مشروع لاستعادة وضعه كركيزة حيوية بين اوروبا وآسيا. وستكون عملية تجريف الرمال من قاع الميناء اول عمل ملموس في خطة احيائه التي تعد عنصراً مهماً في مشروع انشاء منطقة تجارية حرة تتكلف ٥٠٠ مليون دولار لجعل العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن محوراً بحرياً رئيسياً. وقد وصلت في ايام قليلة ماضية رابع اضخم جرافة بحرية في العالم من سنغافورة في مهمة تستغرق ١٥ اسبوعاً لتعميق الميناء حتى يستطيع استقبال اضخم سفن الحاويات في العالم. وقال المسؤولون ان الرمال المتخلفة عن عملية التجريف ستستخدم في انشاء جزيرة صناعية لتصبح ميناء جديداً ومحطة للحاويات في مواجهة ميناء عدن الحالي.

وستكون للميناء الجديد ستة ارصفة بحرية وقناة ملاحية بعمق ١٦ متراً بدلاً من ١٢ متراً مزودة بجميع الخدمات والتسهيلات.

وتدير مشروع عدن الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية (يمنكو) وهي كونسورتيوم دولي يضم مستثمرين سعوديين من اصل يمني فضلاً عن شركات سعودية واميركية وتتولى الاشراف على المشروع «شركة مينيرين» الاميركية.

ومن المنتظر ان تنتهي عمليات التجريف بحلول تموز/ يوليو المقبل في حين ستكون الارصفة ومحطة الشحن جاهزة بحلول اذار/ مارس سنة ١٩٩٩ بتكلفة مقدارها ٢٥٠ مليون دولار.

■ **الاتحاد المغاربي** — **الإتحاد الأوروبي طالب بتغييرات جذرية في التجارة والأنظمة المالية والقانونية**

التعديلات تنزل على قوانين المغرب وتونس والجزائر لتلائم مناطق التجارة الحرة

❐ على الرغم من الأمال المعقودة على الاتحاد المغاربي، الذي تشكل سنة ١٩٨٩، (يضم المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا)، ككتلة اقتصادية، فان تركيز المغرب وتونس والجزائر على اوروبا يعكس حقيقة تجارية. فالتبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي بلغ حوالي ٧٠٪ من تجارة كل من تونس والجزائر. وأظهرت احصائية عن سنة ١٩٩٤ أن حجم التبادل التجاري بين دول «الاتحاد المغاربي» بلغ ٨٧٢,٩ مليون دولار اي ٣,٣٨٪ من اجمالي تجارة الدول الاعضاء.

لذلك، فإن كلمة الاتحاد الاوروبي في الدول الثلاث الرئيسة في الاتحاد المغاربي، مسموعة وعليها تدور كل التحولات في السياسة الاقتصادية لتلك الدول الثلاث. وقد طالبها الاتحاد الاوروبي أخيراً بان تحدث تغييرات جذرية في عملية تحويل كبرى لصناعاتها وتقاليدها التجارية وانظمتها المالية والقانونية.

ويواجه المغرب والجزائر وتونس ثلاثة تحديات: عولمة الاسواق، ومنافسة حادة من دول شرق أوروبا وآسيا في مجال الخبرة والاستثمار، وضرورة توفير وظائف لمواجهة بطالة متزايدة بين الشباب.

ويأمل المغرب وتونس والجزائر، حيث يعيش ٦٥ مليون نسمة، في توطيد الروابط مع الاتحاد الاوروبي وهو بالفعل شريك تجاري رئيسي لتلك البلدان حيث يشكل ٧٠٪ من تعاملاتها في هذا المجال.

ووقع كل من المغرب وتونس اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي لانشاء منطقة تجارية حرة بحلول سنة ٢٠١٠. ويستبعد الاتفاق الزراعة مما يثير استياء مزارعين مغربيين يتنافسون مع اسبانيا والبرتغال واليونان. وبدأت الجزائر مفاوضات للعرض ذاته.

وتتحدث الدول الثلاث عن عزمها على القيام باصلاحات لمواجهة تحديات اقامة روابط اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الاوروبي.

قال اندريه ازولاي المستشار الاقتصادي للملك الحسن الثاني: «فيما يتعلق بنا يشكل تطوير أسواقنا الراسمالية قبل اي هدف آخر عاملاً حاسماً لمساعدة شركات اجنبية على المنافسة في المنطقة التجارية الحرة التي يبنيها المغرب».

وكان المغرب أدخل بالفعل اصلاحات على قوانين المصارف والتجارة والجمارك، كما قام بتخصيص الشركة التي تدير بورصة الاسهم والسندات، وشكل لجنة للاسواق المالية، ووضع قواعد منظمة لصناعة تبادل الاموال.

ولا توجد حدود للاستثمارات الاجنبية في المغرب او قيود على إخراج الاموال.

قال ديفيد بولوك الاستشاري في مؤسسة «جي.ام.ايه» للاسواق الراسمالية ومقرها لندن «بالتاكيد خلقت الحكومة (المغربية) جواً مناسباً للمستثمرين على المستوى الاقتصادي والقانوني».

ولكنه مثل محللين آخرين أشار الى ضرورة ان يمتد الاصلاح الى مستويات أخرى لتحسين وزيادة كفاءة الاجراءات الادارية.

كما تسود انتقادات واسعة النطاق لنظام التعليم في المغرب حيث تبلغ نسبة الامية ٦٠٪. ويقول محللون اجانب ان الاصلاح في هذا المجال يعتبر عنصراً رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي والمنافسة.

أما في تونس، وهي اول دولة عربية توقع اتفاقاً مع الاتحاد الاوروبي، فقد بدأت حكومة حامد القروي بازالة الحواجز الجمركية وتنفيذ برنامج لتحديث حوالي ٢٠٠ شركة سنوياً خلال العشر سنوات المقبلة. كما ان هناك ارادة قوية للتغيير على مستويات عليا ولكن يجب ان تصل الى المجال الاداري.

فالبيروقراطية وعدم الكفاءة، مازالت في تونس تحبط المستثمرين الحمسين، وتلك شكوى اصبحت متداولة بين المستثمرين والخبراء في الاتحاد الاوروبي الذين كرروا الشكوى من التصرفات الادارية ووعدوا غير مرة بمعالجتها. إلاّ ان تلك المعالجة لما تزل تسير ببطء شديد!

تمضي الدول المغاربية الثلاث قدماً في برامج التخصيص لشركات تمتلكها الدولة وتأمل ان يجتذب هذا التخصيص استثمارات وخبرات اجنبية.

وتجري حالياً مناقشة قانون تخصيص مغربي يمكن ان يؤدي الى توسيع نطاق برنامج حقق منذ بدء تنفيذه في سنة ١٩٩٣ عائدت مقدارها ١,١ مليار دولار، فزادت العائدات بنسبة ٢٠٪ باجتذاب مستثمرين اجانب. وربما يفتح قانون آخر يجري بحثه حالياً الباب امام استثمارات اجنبية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. واجرت تونس خلال الشهر الماضي تعديلاً على قانون ليسمح للاجانب بشراء حصة تصل الى ٤٩٪ من شركات مدرجة في البورصة من دون تصريح مسبق. وكانت هذه الحصة في الماضي ١٠٪ فقط.

وتستعد الجزائر، التي يعتمد اقتصادها على النفط والغاز، لتطوير صناعات في غير مجالات الطاقة لتحقيق عائدات مقدارها ملياري دولار على الاقل بحلول سنة ٢٠٠٠ ولكنها تريد مساهمات اجنبية.

وبموجب قانون للتخصيص صدر في مطلع هذا الشهر، سيتم بيع ٢٥٠ شركة تقريباً. وتأمل الحكومة اجتذاب مشترين اجانب، لكن محللين اقتصاديين يستبعدون ان يسرع مستثمرون اجانب الى مشروعات في الجزائر التي هي مسرح صراع مسلح بين قوات الحكومة وأصوليين مسلمين سقط فيه نحو ٦٠ الف قتيل منهم اكثر من ١٠٠ اجنبي.

وقد أبعد هذا الصراع مستثمرين اجانب عن الجزائر عدا الذين يعملون في مجال النفط والغاز الذي فتحت الحكومة ابوابه امام استثمارات اجنبية مباشرة في سنة ١٩٩٠ ووقعت اكثر من ٤٠ عقداً منذ ذلك الوقت. ويعتقد مسؤولون ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تمتد الى مجالات اخرى في الاقتصاد الجزائري على الرغم من مشاكل اعادة هيكلة مؤسسات مملوكة للدولة تنقصها الكفاءة. ويمكن اجتذاب اموال اجنبية بمنح حوافز ضريبية والغاء قوانين الامن الوظيفي في شركات متخمة بالموظفين.

وفي سنة ١٩٩٦ انخفض معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس والمغرب بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥، ولكن مجموعة شركات «دايو» الكورية الجنوبية اعلنت هذا الشهر انها ستستثمر ٩٠٠ مليون دولار في المغرب.

وأشار وزير تونسي الى ان برنامج استثمار سابق في مجال الطاقة اعطى انطباعاً زائفاً بهبوط معدل الاستثمار. ومضى محمد غنوشي وزير التعاون الدولي والاستثمار الاجنبي يقول: «بدأ الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي بالفعل في اعطاء دفعة للاستثمارات الاجنبية».

■ **السودان** — **الدولة تعيش على المقايضة والتضخم ١٠٠٪**

الحرب في الجنوب والعزلة الدولية تضغطان والانهيار الشامل يذرّ قرنه

❐ تغصّ شوارع الخرطوم وحيطانها بلا فتات ملونة تمجد «الانجازات» التي حققتها السنوات السبع «لثورة الانقاذ» الاسلامية للفريق عمر البشير وهي: بناء مراحيض عامة في وسط العاصمة، وفتح مسرح للبكم، وزيادة انتاجية الفرد!

وفي الحقيقة، فان اكبر الدول الافريقية مساحة تجتاز أزمة خانقة بسبب الحرب التي تخبو حيناً يم يرتفع أوارها حيناً آخر في الجنوب المتمرد منذ سنة ١٩٨٣ فتلتهم عائدات الدولة كلها. فمنازلة المتمردين في الجنوب تكلف الخرطوم سنوياً ما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار في حين لا تتجاوز عائدات الحكومة ٤٥٠ مليوناً.

وبسبب النقص في الاموال تلح حكومة البشير على رجال الاعمال للمساهمة في المجهود الحربي بمبلغ تحدده سلفاً. وهو ما ينطبق على بعض الموظفين، ومنهم من يفرض عليه ان يعمل اشهراً مجاناً للمجهود الحربي «لتنظيف وتحرير البلاد من الغازي الاجنبي»، كما جاء في تعميم على موظفي احدى الوزارات.

ويشكل «المجهود الحربي» ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الذي يصل الى ٧ مليارات دولار ولتغطية العجز المالي البالغ ٢٠٠ مليون دولار، تلجأ الحكومة الى طباعة الاوراق النقدية.

ويصل الدين الخارجي الى ٢٠ مليار دولار بينها ١٧ ملياراً كمتأخرات، وبدلاً من تسديد متأخرات ديون «الصندوق الدولي» التي تقدر بـ ١,٦ مليار دولار سنوياً، لم يسدد السودان في سنة ١٩٩٦ سوى بضع عشرات من الملايين.

وكان «صندوق النقد الدولي» قد جمد القروض الى السودان منذ نهاية الثمانينات وهدد بطرده من عضويته. وتجري الخرطوم مفاوضات لتجنب مثل هذه العقوبة ومن المتوقع ان توقع رسالة نوايا بهذا الصدد في وقت قريب.

ويريد «صندوق النقد الدولي» اخضاع سعر صرف العملة السودانية لقانون العرض والطلب، وهناك حالياً اربع تسعيرات للجنيه السوداني تراوحت بين ١٣٠٠ جنيه و٢٠٠٠ جنيه مقابل الدولار.

الا ان تنفيذ مطالب «صندوق النقد الدولي» بتعويم العملة يعني تخفيضها وهو ما سيؤدي الى زيادة الاسعار ويسبب مشكلات اجتماعية، على الرغم من ان البشير الذي وصل الى السلطة اثر انقلاب عسكري في سنة ١٩٨٩ اكد ان الشعب السوداني لن يثور ضد «الارتفاع الفاحش في الاسعار وسيقبل كل الضغوط طالما تأكد انه لا يوجد فساد».

ويرى المراقبون، ان الوضع الحالي لا يسمح بمزاولة الاعمال، فالناس لا يودعون اموالهم في المصارف مع بلوغ التضخم ١٠٠٪ مقابل حصولهم على فوائد لا تتجاوز ٣٠ او ٤٠٪. وغياب الودائع يعني توقف نشاط المصارف. وهذا في وقت اصبحت فيه المقايضة ظاهرة عامة مرافقة للاقتصاد السوداني المعتل، فتلجأ اليها الحكومة ايضاً في مبادلاتها الخارجية، على الرغم من كلفتها الباهظة.

وفي احياء الخرطوم الشعبية يقايض ناسها الخدمات مقابل المنتوجات، في غياب السيولة. فالنساء يحكن الملابس ويتقاضين مقابل ذلك خبزاً من جاراتهن، وغالباً ما يجتمع سكان المبنى ذاته حول جهاز تلفيزيون واحد بهدف تقليل الكلفة وتخفيف مصروف الكهرباء!

ويقول المراقبون، ان الحكومة ستقايض قريباً ٤٠٠ الف طن من القمح، ما يوازي الكمية المستوردة لسنة بكاملها، عبر سمسار واحد. وعلى الرغم من ان ذلك يخفض الكلفة، الا انه لا يعود بالفائدة سوى على هذا الشخص، في حين يعاني التجار من توقف حالهم وتعطل تجارتهم ومواردهم. وتقدر الاحصاءات الدولية العجز في الميزان التجاري الخارجي السوداني بـ ٨٠٠ مليون دولار، نصفها تمول عبر تحويلات العمال المهاجرين بالعملة الصعبة والباقي بالرساميل القصيرة الاجل. وتبقى اللافتات الملونة في شوارع الخرطوم تتغنى بـ «انجازات» «ثورة الانقاذ»!

■ **مصر** — **بروكسيل تكشف أمام القاهرة أوراقاً مستورة**

التفاوض مع أوروبا تعثر والزراعة و«حقوق الإنسان» من أسبابه!

❐ يبدو ان التفاوض بين القاهرة وبروكسيل حول الشراكة، وصل الى طريق مسدودة. وبعد مباحثات في بروكسيل، يومي ٢٠ و٢١ آذار/ مارس الماضي، خرج هانس فاندن بروك، المفوض الاوروبي للعلاقات الخارجية ليعلن بالفم الملآن ان «المجلس سجل اختلافاً واضحاً في وجهات النظر بين الطرفين لا يمكن تخطيها في المرحلة الراهنة».

ورد هانس فاندن بروك الباب خلفه عن اي اجراء جديد من طرف الاتحاد، يكسر الجمود مع القاهرة.

«نعتقد ان الجانب المصري هو الذي يعرقل المفاوضات وليست لنا رغبة بالتوصية بتفويض وزاري جديد لحل عقدة الخلاف الزراعي مع مصر»، بهذه العبارات اتهم المفوض الاوروبي ولام القاهرة. فردّ محمد شعبان، سفير مصر لدى الاتحاد الاوروبي، بأنه والوفد المفاوض معه ابدوا «مرونة واضحة في المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي الذي لم يتقدم قيد انملة».

مضيفاً، «ان هناك خلافات في ما بين دول الاتحاد نفسها حول اتفاقية المشاركة مع مصر، اذ فيما يؤيد عدد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وايرلندا وفنلندا والسويد واليونان موقف مصر التفاوضي، تعترض دول قليلة، خاصة اسبانيا وايطاليا والمانيا، على حصص الصادرات الزراعية المصرية».

وينصب الخلاف المصري - الاوروبي حول حجم الصادرات الزراعية المصرية من الارزوالبرتقال والزهور المسموح بدخولها الى الاسواق الاوروبية من دون رسوم بموجب اتفاقية الشراكة المقبلة بين الطرفين. لكن لم تبد المفوضية تحت ضغط بعض الدول اي قدر من المرونة لمقابلة مطلب القاهرة للوصول الى حل وسط. وحول خلافات المفوضية معها بشأن «وضعية حقوق الانسان» اكد شعبان انه «بخلاف المنتوجات الزراعية يوجد شبه اتفاق حول القضايا الاخرى ولا تشكل عقبة امام التوصل الى اتفاق عام وان المسألة مسألة صياغة لا غير».

ويكشف الجانب الاوروبي، في محاولة لثني الجانب المصري عن مطالبه برفع سقف الصادرات الزراعية، اوراقاً كانت مستورة منها ورقة مثل «حقوق المصريين في الخارج» و«اعادة توطين المصريين المقيمين بطريقة غير مشروعة» و«حقوق الانسان» لتغطية عجز الدول الاوروبية عن ابداء مرونة تجاه قضايا الزراعة.

وكان الاتحاد الاوروبي منح مصر حصصاً تعادل ضعف الحصص المقررة في اتفاق التعاون لسنة ١٩٧٧، خصوصاً بالنسبة الى البرتقال والارز، وان مصر رفضت ذلك على اساس ان قدراتها التصديرية اكبر من ذلك بكثير وان الاتحاد الاوروبي يصدر لمصر ٦ اضعاف ما تصدره مصر لاوروبا من المنتوجات الزراعية.

لا جواب عن السؤال المزمن

النهضة العربية... فجر كاذب!

❐ أريد ان أحدثكم عن النهضة الاوروبية، وعن روح النهضة وزمنها، وفكرها وفنها، وصلاتها القريبة والبعيدة بالآمال والأحلام التي نسعى لتتحقق في بلادنا كما تحققت في بلاد كثيرة، وبالأخطار والشرور التي تهددنا في صميم وجودنا، فلا بد ان نقاومها، ولا بد أن نتغلب عليها مهما تكن المشاق، ومهما تكن التضحيات.

ولا شك انكم تنتظرون ايضاً هذا الحديث الذي شرعت في التمهيد له منذ اسابيع، حين اهداني الدكتور ثروت عكاشة الجزء الاخير من موسوعته القيمة حول فنون العالم في مختلف العصور، وقد خصص هذا الجزء الاخير لفنون النهضة الاوروبية، فضاعفت احتفالي به، لقيمته العلمية والفنية من ناحية، ولأنه من ناحية أخرى يطرح علينا السؤال الذي مازلنا نطرحه على انفسنا، وهو سؤال النهضة التي لاتزال في تاريخنا الحديث فجراً كاذباً لا يكاد يظهر له بصيص حتى يغرقه الحلك من جديد.

هذه النهضة الكاذبة ليست قدراً او مصادفة، بل هي ثمرة جهلنا، وعقبى هزلنا وانعدام شعورنا بالجد والمسؤولية تجاه انفسنا وتجاه اجيالنا القادمة. فقد كانت لدينا ديموقراطية تخلينا عنها وصفقنا للاستبداد. وكانت عندنا جامعة حولناها الى ورش لتخريج العاطلين والمتعصبين. وكان لدينا مفكرون كبار، وعلماء جهابذة، وفقهاء مجتهدون اسقطناهم من حسابنا وأسدلنا عليهم ستار النسيان أو صدرناهم للخارج، وأحللنا محلهم اهل التنجيم والتعزيم وشيخات الزار، قارئي الكف والفنجان.

هل أن لنا وقد اصبحنا مهددين بالارتداد الى عصور الانحطاط، ان نواجه سؤال النهضة بشجاعة، وأن نجيب عنه بحب وإخلاص؟

نعم، آن لنا ان نفعل، وهذا ما أحاوله في هذه المقالات التي بدأتها منذ شهر، ولا أعلم على وجه التحديد متى تنتهي.

لأن السؤال الأول يأخذني الى ما يليه ويتفرع عنه من أسئلة أستجيب لاغرائها، فأجد نفسي مبتعداً حيناً ومقترباً حيناً من هدفي، راضياً في البعد الذي لا أخشاه، وفي القرب الذي لا ألح في طلبه، وإنما يشدني استطراد ويكبحني استدراك، لأن النهضة ليست مجرد حادثة او مجموعة من الحوادث، بل هي حياة خصبة غنية بما دار فيها من صراعات ومغامرات، وانتصارات وانكسارات.

النهضة لحظتان من الهول الرهيب والفرح الصاعق، فها نحن اليوم في السابع عشر من شهر شباط/ فبراير سنة ١٦٠٠ ميلادية، في ميدان الأزهار بروما أمام المحرقة التي أقامتها الكنيسة الكاثوليكية لتلقي فيها بجوردانو برونو، وهو مفكر ايطالي من مفكري النهضة اتهمته الكنيسة بالزندقة، وتهديد الكنيسة تحت ستار الاصلاح الديني، وإنكار ما جاء في الكتاب المقدس من أن الأرض هي مركز الكون والقول بأنها تدور حول الشمس. وقد أدانت محاكم التفتيش الدينية جوردانو برونو، وحكمت بإعدامه حرقاً أمام الملأ.

اما اللحظة الاخرى فقد سبقت ذلك بحوالى مائة عام، وها نحن في الثاني عشر من شهر تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٤٩٢ ميلادية، بعد شهرين من إقلاع السفن الثلاث التي أبحر بها كريستوف كولومبوس في بحر الظلمات، قاصداً أن يصل الى الهند عن طريق الغرب، دون ان يعلم متى يصل، او ماذا سيصادف، لأنه أول سالك لهذا الطريق الذي كان البشر يعتقدون حتى ذلك الوقت انه يؤدي الى نهاية العالم، لكن نهاية العالم لم تظهر للبحارة، وإنما ظهرت في مدى الرؤية أرض هللوا لمرآها في فرح مجنون. كانت هذه شواطىء البلد الذي سمي «سان سالفادور»، وكانت أول ما اكتشف في العالم الجديد. وبين اكتشاف اميركا وإحراق جوردانو برونو مائة وثمانية أعوام حفلت بهول كثير وفرح كثير، او فلنقل إن هذا الفرح هو ثمرة ذلك الهول، فلن تكون النهضة بلا ثمن، ولن يتحقق التقدم بغير تضحيات.

هذا درس لا بد ان نتعلمه.

والنهضة ليست معجزة، وليست مصادفة، لأن النهضة تاريخ، وإذن فهي حياة، اي حاجات.

نحن نحتاج للحب، ونحتاج للطعام، ونحتاج للأمن، ونحتاج للحرية، ونحتاج للسعادة، ونحن بالطبع نسعى ونعمل، ونكد ونكدح لنوفر لأنفسنا هذه الضرورات ونحقق هذه المطالب، وتلك هي حياتنا.

لكننا نزداد كل يوم خبرة. فإذا تراكمت الخبرات، ونمت القدرات، وتطورت الوسائل، انتقلنا من حياة الى حياة أفضل وهذا هو التقدم، فإذا حيل بيننا وبين التقدم زمناً طويلاً، لأن الطغاة لا يريدون لنا الحرية، اولأن رجال الدين يزهدوننا في الدنيا، ويصرفوننا عن عمارتها، فقد آن لنا أن نثور على هذا الطغيان، وأن نهب من رقادنا لننتزع حقنا في الحياة والحرية، وهذه هي النهضة.

النهضة، اذن، ليست معجزة او مصادفة، بل هي طور من أطوار التاريخ. إنها فكر وعمل ونضال وتضحية.

والنهضة من جهة اخرى خبرة انسانية مشتركة تنتقل من ثقافة الى ثقافة، ومن تاريخ الى تاريخ، فنحن نستفيد اليوم من النهضة الأوروبية، كما استفاد الأوروبيون في نهاية العصور الوسطى من الحضارة العربية الاسلامية، وربما كانت الحضارة العربية الاسلامية هي الشرارة الأولى التي انقدحت في ظلام العصور الوسطى الأوروبية، فاندلع منها هذا الحريق الذي أتى على عصور الانحطاط، ثم انجلى دخانه عن أنوار العصور الحديثة.

انا إذن في هذه المقالات اقول كلمة عن أوروبا لأقول عشر كلمات عن مصر. مصر وطني وأوروبا مثل يضرب او خبرة تستفاد. والحديث عن مصر وسعيها للنهضة ومقاومتها للانحطاط حديث عن واقع ماثل وحاضر مشهود، اما نهضة أوروبا وما سبقها ولحقها فتراث بشري نرجع إليه لنتخذه عظة وعبرة. والعاقل من اتعظ بغيره.

ولقد رأينا ان الذين نفوا دانتي، والذين حاكموا غاليليو، والذين اعدموا جوردانو برونو لم يحولوا بين الأوروبيين وبين النهضة، بل ان قوى النهضة هي التي ألزمت الكنيسة حدها، وفصلت بين الدين والدولة، وضربت على أيدي الطغاة. لكن أعداء النهضة عندنا لا يتعظون ولا يعتبرون.

بعضهم ممن علموا انهم عاطلون من المواهب، مصرون مع ذلك على ان يكون لهم في الصحف كلام مطبوع، واسم مرفوع، فهم لا يصارحون المجتمع بنقائصه، ولا يساعدونه على الخلاص من عيوبه، لأنهم لا يملكون السلطة الأخلاقية التي يملكها الموهوبون، ولا يعانون ما يعانيه اصحاب الرأي من رغبة حارقة في إصلاح العالم، ولا يتعرضون لما يتعرض له المناضلون من شقاء وعذاب، ولهذا يركبون المداهنة، ويتوسلون بالنفاق، ولا يتورعون عن الكذب.

وبدلاً من ان ينددوا بالعنف، ويحضوا على التسامح، ويطالبوا باحترام الحريات ولو كره المتزمتون، نراهم يثيرون في الناس أحط غريزة، وهي غريزة التعصب والتزمت وكراهية الآخرين، واعتبارهم مصدراً للشر الذي تعاقبنا السماء عليه بما تنزله بنا من كوارث ماحقة وأزمات خانقة، فلا بد من إسكات هؤلاء الأخرين وتقديمهم قرابين نغسل بدمائهم آثامنا، ونتطهر من خطايانا.

هكذا كانت تفعل المجتمعات البدائية، وهكذا فعلت المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى، وهكذا تفعل حتى المجتمعات المعاصرة حين تصاب بالجنون، فتطارد الأجانب، او تضطهد الأقليات، او تغتال المفكرين والأدباء والفنانين، وهذا هو ما يحدث عندنا الآن.

صحيح ان لدينا ادعياء يسيئون الى حرية الفكر والإبداع. لكن الأخطاء الناتجة عن ممارسة الحرية لا تعالج الا بمزيد من الحرية، والا فالمصادرة لا تقوم الخطأ بل تخفيه فحسب، وهي لا تقود المخطىء الى الصواب، وانما تنهره وتقهره وتحرمه من ممارسة حريته. فإذا كان هذا يمنعه من الوقوع في الخطأ فهو لا يمنع سواه.

ثم ان مخالفة الرأي العام ليست خطأ كلها. نحن نتجنب مناقشة الأفكار الشائعة والتقاليد المستقرة، خصوصاً تلك التي ينزلها البعض منزلة المقدسات. ولا ريب أن احترام الرأي العام واجب، لكنه لا ينبغي ان يمنعنا من الجهر بالحقيقة التي نعلمها، حتى لو خالفنا ما يقدسه الناس بغير حق. ولقد حوكم غاليليو لأنه كان يرى عكس ما يراه رجال الدين، وكان مهدداً بالاعدام حرقا، لكنه يظل يقول: ولكن الأرض تدور!

هل ابتعدت كثيراً ام اقتربت كثيراً من السؤال؟

لكنني مازلت أبحث عن الجواب!

احمد عبد المعطي حجازي
عن «الاهرام»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

رنّوا الفلوس...

❐ منذ ان نشبت الأزمة الأخيرة في البانيا، وهي دولة أوروبية بالاسم، رحت أتابعها في الصحف كغيري من العاملين في الحقل الإعلامي. لكنني لم أقف على حقيقة الوضع هناك إلا عندما زرت أثينا في مطلع شهر نيسان/ ابريل الماضي، ولمست القلق اليوناني والايطالي من جراء تلك الازمة، وخصوصاً لجهة تدفق اللاجئين الألبان، او الارناؤوط كما يسميهم اللبنانيون، باحثين عن الرزق وعن الأمان.

ما كنا نعرفه عن ألبانيا سابقاً كان مجرد عنوانين وأسماء: محمد علي باشا مؤسس الدولة المصرية الحديثة وابنه ابراهيم باشا. الملك الراحل أحمد زوغو الذي عاش ومات منفياً في مصر، وطبعاً أنور خوجه الذي عاش طويلاً ليمحوا اسم بلاده عن الخريطة العالمية. وفي التاريخ القديم نتذكر اسم اسكندر بك الذي كان ضابطاً في الحرس السلطاني العثماني في القرن الخامس عشر، وهرب عائداً الى جبال بلاده ليقود ثورة ضد الاتراك دوخت امبراطورية بني عثمان كما حدث في اليمن بعد عدة قرون. وبذلك اطلق على ألبانيا اسم «عش النسور» لوعورة جبالها وامتناعها.

بعضهم يقول إن ما حدث هناك هو نتيجة التحول المفاجىء في قفزة واحدة، من الشيوعية المتزمتة الى الرأسمالية السائبة، وفي الحالتين في إطار من التخلف المزمن.

ومنشأ الأزمة الظاهري مفهوم وله تفسير، أي عملية الاغراء الاستثماري من خلال شركة «بيراميد» (الإهرام) التي وعدت أصحاب المدخرات بفوائد عالية قيل إنها بلغت خمسين في المائة شهرياً، وبالتالي طارت فلوس الناس، وضرب من ضرب وهرب من هرب.

هذه الحالة حدثت وتحدث في أماكن عديدة من العالم، لكن ليس على هذا النطاق. فقد حدث مثلها في بولندا في مطالع التسعينات، وهرب أبطالها الى اسرائيل. وحدث شيء من ذلك في لبنان في مطالع الستينات، وارتبط الحادث يومئذ باسم واحد من آل السعيدي. لعله نائب حاكم مصر لبنان الحالي او أحد اقاربه، لم أعد اتذكر الاسم تماما، كما حدث مرة ثانية في السنوات الأخيرة على يد المدعو أحمد الداعوق. كذلك حدث شيء من ذلك في سوريا على نطاق ضيق تداركته الحكومة السورية بسرعة وحزم.

وانفجار هذه الفقاقيع في معظم الأحيان مرده الى ضعف او انعدام المراقبة الحكومية لعدم وجود القوانين والمؤسسات المناسبة لضبط العمليات المالية من جهة، ولعدم وجود معلومات كافية من جهة ثانية، او عدم وجود معلومات اطلاقاً لدى المستثمرين او المدخرين ترشدهم الى التصرف بمدخراتهم فيقعون ضحية الجهل أحياناً، وضحية تقلبات الأسواق غير المفهومة من قبلهم في بعض الحالات، وضحية النصابين والمغامرين في كثير من الأحيان والأحوال، وربما في معظمها.

لكنه قلما حدث ان مثل هذاا لانفجار هو نتيجة لتورط بعض كبار المسؤولين في الدولة، كما يقال الآن بالنسبة الى البانيا.

وفي أثينا حدثني الاستاذ الياس غصن سفير لبنان لدى اليونان، وهو عليم باللغة اليونانية وثقافتها، ويعمل في الوقت ذاته سفيراً للبنان لدى ألبانيا ويزور تيرانا بين حين وآخر، قائلاً انه يعرف القارة الافريقية جيداً، لكنه يعتبر ان اي مدينة من الدرجة الرابعة في افريقيا، اكثر تقدماً وتطوراً من تيرانا!

وقال لي السفير غصن ان الرئيس الالباني بيريشا أبلغه مرة أن جده الرابع هو واصا باشا الذي كان متصرفاً في جبل لبنان في عهد المتصرفية في ستينات القرن الماضي. وبالنظر الى ان اسم الرئيس بيريشا تردد بالنسبة الى دور ما في نشوب الأزمة الألبانية الراهنة، فقد رويت للسفير غصن الحكاية التالية المعروفة في لبنان عن واصا باشا جد الرئيس بيريشا:

يروي أهل جبل لبنان أن واصا باشا هذا عندما كان متصرفاً في منطقتهم، كان يحب الفلوس كثيراً بحيث مارس دوره في الحكم كمدير للجمارك، له حصة في أي تبادل او تجارة كبرت أم صغرت. وعندما توفي واصا باشا أقيم له ضريح من الرخام في الحازمية يقع قريباً من مدخل «دار الصياد» في مبناها القديم.

وصادف مرة ان اثنين من التجار او من المكارية وقفا على الطريق (عند مستديرة «الصياد» الآن) يتحاسبان، بالليرات العثملية الذهبية طبعاً في ذلك الوقت، فسقطت من يد أحدهما ليرة ذهبية على الأرض فرنت رنيناً مسموعاً، وللذهب رنين يخلب الأسماع، فانتهره زميله قائلاً: «شو عملت، على مهلك، هلق بيفيق واصا باشا وبيشلحنا فلوسنا»!

وانتشرت هذه القصة في انحاء لبنان، وتداولتها الألسن من واحد الى آخر، حتى بلغت أحد الشعراء المعروفين فنظم في الحادث وفي واصا باشا قصيدة بديعة قال في أحد أبياتها:

رنّوا الفلوس على ضريح رفاته
وأنا الكفيل لكم برد حياته!

تسقط السياسة... تعيش الفلسفة

❐ وفي أثينا حيث انعقدت دورة مؤتمر برلمانات حوض البحر المتوسط الذي ذهبت الى هناك لحضوره، تردد في معظم الخطب التي ألقاها رؤساء الوفود، ارتباط اسم أثينا بالديمقراطية، باعتبار أن الفكرة ولدت هناك في سنة ٥٠٨ قبل الميلاد. وبعض المؤرخين، مثل البريطاني بيتر جونز، يقول انها ماتت هناك ايضا!

ويقول جونز إن فكرة الديمقراطية اخترعها كليستنيس في العام ٥٠٨ قبل الميلاد، وأودى بها الضابط المقدوني انتيباتر سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، فتكون قد عاشت ١٨٦ سنة فقط لا غير.

وقد أورد ذلك للدلالة على أنه ليست في العالم البوم، ولم تقم في أي يوم مضى، ديمقراطية بالمعنى الأثيني الحقيقي، وان ما يسمى بالانظمة الديمقراطية حالياً ما هو الا أنظمة أوليغارشية، أي حكم النخبة، مما يفسر قرف الناس من السياسة والانتخابات وعزوفهم عنها. وحتى الأوليغارشية يعزوها جونز الى هيرودوتس اليوناني الذي يحمل لقب «ابو التاريخ» لأنه أول من كتب التاريخ المعروف في العالم. فقد كان هيرودتوس يقول ان اختيار أفضل الأشخاص للحكم يؤدي حتماً الى انتهاج أفضل السياسات!

وهذا قد يكون صحيحاً وقد لا يكون. ولذلك عم القرف من السياسة في الغرب. وفي باريس، حيث المقاهي التي كادت تنقرض أخيراً، كان المقهى مؤسسة سياسية وثقافية واجتماعية ملفتة. لكن الآن يقوم نوع جديد من المقاهي في العاصمة الفرنسية، أطلق عليه اسم «كافيه فيلو»، اي مقهى الفلسفة، حيث تقتصر الأحاديث على النقاش في الشؤون الفلسفية فقط لا غير. تسقط السياسية... تعيش الفلسفة. لعله بعث ديمقراطية كليستنيس بعد ٢٥٠٠ سنة!

عراق ضعيف عبء سعودي وعراق قوي همٌّ إيراني!

الخيار الأميركي حول مثلث الأزمات في الخليج

❐ مازال موضوع الأمن الخليجي قيد الدرس والمداولة في الدوائر الاستراتيجية الاميركية خصوصاً والأوروبية بشكل ثانوي. ذلك أن السياسة الاميركية السابقة بالنسبة الى مثلث الأزمات الإيراني ـ العراقي ـ السعودي، والقائمة على التصور العام الذي وضعه انطوني لايك، مستشار الأمن القومي في ادارة كلينتون الاولى، تحت عنوان «الاحتواء المزدوج» لكل من ايران والعراق، قد أثبتت عدم جدواها، او على الأقل استنفدت اغراضها، فبات من الضروري رسم اطار جديد للعلاقات داخل المثلث المذكور وبين اطرافه والقوى الدولية.

وقد أشارت الميزان في عدد آذار/ مارس الماضي، الى أن الدوائر المعنية في واشنطن تبحث في انتهاج سياسة جديدة تقوم على «المسافات المتساوية» بين واشنطن واطراف المثلث المذكور في لعبة جديدة اشبه بلعبة الثلاث ورقات (راجع الصفحة الاولى من هذا العدد).

وقد جاءت التطورات اللاحقة لتؤكد ملامح التحولات التي ما زالت تتجاذبها التصورات المتناقضة سواء في داخل الدوائر الاميركية المعنية، او بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين.

التحالفات المتغيّرة

ومن أبرز ملامح تلك التجاذبات أمران حدثا خلال الأشهر الثلاثة الماضية:

● ملامح تقارب مستجد بين ايران والمملكة العربية السعودية، ظهرت من خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي الى الرياض، تبعها على الفور لقاء في مؤتمر القمة الاسلامية في «اسلام اباد» بين ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز وبين رئيس الجمهورية الاسلامية في ايرانِ علي اكبر هاشمي رفسنجاني، الذي اكد نيته في القيام بزيارة رسمية الى المملكة العربية السعودية في المستقبل القريب.

● توتر العلاقات الاوروبية ـ الايرانية بحجة ادانة مسؤولين ايرانيين بارزين في محكمة المانية بتهم الإرهاب وأعمال العنف مما أدى الى سحب المبعوثين الديبلوماسيين للدول الاوروبية لدى ايران.

وهذا التطور الأخير، ليس بالبساطة التي تبدو في الظاهر. إذ إن الاوروبيين مجتمعين في اطار الاتحاد الاوروبي كانوا حتى وقوع هذه الحادثة يعاندون السياسة الاميركية القائمة على محاصرة إيران في اطار سياسة «الإحتواء المزدوج». وكان رأي الاوروبيين ان الحوار النقدي مع الجمهورية الاسلامية في ايران، افضل وأجدى للمدى البعيد لأنها تبقي العلاقات طبيعية وخاضعة لحوار مستمر ودؤوب من شأنه تقريب ايران من المجتمع الدولي ومقاييس تصرفاته من جهة، ويدعم من جهة ثانية الفئات المعتدلة والواقعية داخل النظام الإيراني التي تضع المصالح الوطنية الاساسية لايران فوق الاعتبارات الايديولوجية.

أما في إطار السياسة الواقعية فقد كانت الحجة الاوروبية ان قطع علاقات الغرب مع ايران سوف يكون له تأثيران او انعكاسان أساسيان:

الانعكاس الاول، هو فسح المجال لجهات دولية اخرى مثل الصين وروسيا لاستمالة ايران وملء الفراغ، مما يلحق ضرراً بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للغرب.

والانعكاس الثاني، ان محاصرة ايران وحشرها في الزاوية سوف يدفعها بالتالي الى اعمال العنف مما قد يؤدي الى خلخلة الاستقرار في منطقة الخليج كلها.

لكن في النتيجة يبدو ان الاوروبيين قد خضعوا اخيراً، ولو بصورة جزئية، الى الضغوط والتصورات الاميركية.

المسافات المتساوية

ومع ذلك فان المسألة ليست محسومة تماماً في الدوائر الاميركية ومازالت خاضعة للنقاش والمداولة. وقد عكفت الدوائر الاستراتيجية على موازنة الاحتمالات الناشئة من تغيّر اليات العلاقات الثنائية والثلاثية داخل المثلث الايراني ـ العراقي ـ السعودي.

ويمكن تلخيص تلك الاحتمالات للصيغ الممكنة الى أربعة عناوين رئيسية هي:

١ ـ احتمالات العلاقة الايرانية ـ السعودية.
٢ ـ احتمالات العلاقة العراقية ـ السعودية.
٣ ـ احتمالات العلاقة الايرانية ـ العراقية.
٤ ـ احتمالات العلاقات الثلاثية الخليجية مع الولايات المتحدة على إنفراد.

وكل ذلك في ضوء الواقع الإقتصادي لدول المثلث الخليجي. واذا كان الوضع الاقتصادي في العراق بغير حاجة الى شرح نظراً الى الظروف السائدة منذ حرب الخليج الثانية والحصار الدولي، فإن الاوضاع الاقتصادية في كل من ايران والمملكة العربية السعودية، ليست واضحة تماماً، وان كانت بعض الملامح الخارجية تشير الى أنها مفهومة الى درجة يمكن بناء أي تصور واقعي على أساسها.

لعبة الثلاث ورقات الأميركية في مثلث الأزمات الخليجية بعد استنفاد «نظرية الاحتواء المزدوج» التي وضعها انطوني لايك

الاقتصاد الايراني والعلاقة مع السعودية

على الرغم من ان الإقتصاد الايراني يبدو حتى الآن وكأنه قادر على استيعاب الحصار الدولي ونتائجه السلبية، فإن هناك مؤشرات تدل على تدهور حاد وخطير في الوضع الاقتصادي الايراني أدى الى نشوء حالة من التململ الشعبي المتزايد يدفع النظام السياسي في طهران الى الاقتراب من مفترق يحتم عليه خيارات معينة في النتيجة قد لا تكون سهلة او مريحة. فالركود الاقتصادي القائم في ايران الآن، يزداد حدة بفعل تقصير الحكومة الايرانية عن الوفاء بسداد المدفوعات لدائنيها الاجانب. ويقدر الآن ان مدفوعات الديون هذه تصل الى ٨ مليارات دولار سنوياً أي ما يعادل نصف عائدات البلاد من النفط.

فالعائدات النفطية الايرانية، التي يقوم عليها اقتصاد البلاد أساساً، غير قابلة في الظروف الاقليمية والدولية الراهنة لبناء قاعدة مستقبلية راسخة على اساسها، وان كان المسؤولون في طهران يعتقدون ان ذلك ممكن، إذ إن دور ايران في تحديد السياسات النفطية والتحكم بالانتاج والاسعار محدود جداً بل معدوم نهائياً نظراً الى القوة النفطية السعودية والدور القيادي للمملكة داخل «اوبيك» ودورها الحاسم حتى الآن في تحديد التوجهات النفطية عموماً.

وبالتالي، فان العلاقات الايرانية ـ السعودية ليست بالسهولة التي تجعل التقارب المحتمل بين طهران والرياض امراً يتعدى الشكليات الديبلوماسية، (كما أشرنا في مقدمة الموضوع)، لأن الواقع القائم مازال يخيم عليه التنافس على النفوذ في الخليج بين هاتين القوتين الاقليميتين، بالإضافة الى تصورات مختلفة جذرياً بينهما حول مسألة التوجه الاسلامي. بل إن المنافسة الايرانية ـ السعودية تتعدى نطاق الخليج لتشمل لبنان وسوريا وفلسطين والسودان ومصر، وربما شمال افريقيا.

يضاف الى ذلك وجود قوات اميركية ملحوظة داخل الاراضي السعودية، وهو وجود ترفضه ايران، وهي دائمة الشكوى منه، من غير اعتبار للاضطرار السعودي الامني الى مثل هذا الوجود الاجنبي على اراضيها، ومن اسبابه، السياسات الايرانية ذاتها. فما تراه السعودية تعزيزاً لأمنها تراه ايران تهديداً لمصالحها.

المسألة الشيعية

إن الملاحظ من التجربة السعودية في المحاولات السابقة والحالية لتحسين العلاقات بين البلدين، ان مثل هذا التحسن في العلاقات لا يتعدى بعض الحدود الشكلية، لأن المسائل الجوهرية تصطدم دائماً بمطالب ايرانية لا تستطيع الرياض تلبيتها، مثل التخلص من الوجود العسكري الاميركي وتخفيف درجة الاعتماد السعودي على قوات اجنبية، لان الايرانيين يعتبرون هذه المسألة قضية استراتيجية، وبالتالي شرطاً مسبقاً لاقامة علاقات جدية وطويلة الاجل بين الطرفين.

ومن جهة ثانية، فان التقارب السعودي ـ، الايراني فوق حد معين يثير حساسيات داخلية في ايران تؤجج الخلافات الايديولوجية خصوصاً بالنسبة الى المسألة الشيعية، وليس فقط الى الرفض الإيراني المبدئي للارتباط السعودي بالولايات المتحدة التي يسميها الخمينيون «الشيطان الأكبر». وهذه مسألة حساسة ايضاً في المملكة السعودية وفي البحرين نظراً الى وجود اقلية شيعية كبيرة العدد في المنطقة الشرقية من المملكة وجوارها. ذلك ان ايران، بصفتها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، تعتبر نفسها مسؤولة عن الوجود الشيعي في كل مكان لأنها ترى في ذلك المنطلق الاساسي لشرعيتها وهويتها الاسلامية. وليست هناك حتى الآن بوادر تشير الى ان ايران مستعدة للتخلي عن هذا الدور في المستقبل القريب.

فلماذا إذاً تسعى ايران الى التقارب مع السعودية؟

الجواب عن هذا السؤال يكمن في داخل السياسة الايرانية التي تتجاذبها اطراف ومراكز قوى عديدة، ومثل هذا التقارب الذي تقوده مجموعات برغماتية معتدلة يعتبر وسيلة جانبية للإلتفاف على الخصوم الداخليين واحتواء الفئات المتطرفة بينهم.

والسؤال الأخر الذي يسأل في هذا الصدد:

هل هنالك امكانية ان يتجاوز التقارب الايراني ـ السعودي الحدود

يتحكم بالتقارب الإيراني- السعودي؟

الشكلية ليصبح اعمق وأكثر جدية؟

الدوائر الغربية تقول ان ذلك ممكن الحدوث لكن شروطه صعبة للغاية، ومن أبرزها، حسب تلك الدوائر، شرطان لا بد منهما:

١ ـ تحسن ملحوظ في العلاقات الايرانية ـ الاميركية اولاً، مما سيكون له انعكاس حتمي على حلفاء اميركا في الخليج.

٢ ـ تغيّر جذري داخل النظام الايراني ذاته، تتغير معه المسارات الاساسية للسياسات الايرانية الداخلية، على نحو ينعكس ايجابياً على العلاقات الخارجية.

والسؤال الآخر، يتعلق بالرغبة او الإرادة السعودية في التجاوب مع تغيرات ايرانية على النحو المذكور.

والجواب المحتمل، هو أن السعودية ستتجاوب حتماً مع أي تغيّر جذري من هذا النوع، لكنها غير قادرة على المبادرة باتجاه تغيير طبيعة العلاقات الراهنة بين البلدين لأنها عاجزة عن التأثير الذي يمكن أن يؤدي الى التحولات اللازمة لتغيير النهج الايراني. والأهم من ذلك أن أي تقارب ايراني ـ اميركي، على الرغم من انعكاساته الايجابية على العلاقات السعودية ـ الايرانية، لا يستطيع أن يلبي الشرط الايراني كاملاً بالنسبة الى طبيعة العلاقات السعودية ـ الاميركية، إذ إن حاجة المملكة العربية السعودية الى الوجود الاميركي والتلازم مع السياسة الاميركية غير ناشىء فقط من الخطر الايراني المتصوّر، انما يتعداه الى جملة من القضايا الدولية والاقليمية الاستراتيجية، سياسياً واقتصادياً.

العلاقات العراقية- الايرانية

منذ أن قامت الثورة الخمينية في ايران سنة ١٩٧٩ تميزت العلاقات الايرانية ـ العراقية بانعدام الثقة من اليوم الاول، مما أدى سريعاً الى نشوب حرب الخليج الاولى التي استمرت ثماني سنوات كاملة.

وبعد انتهاء الحرب، بقيت حالة التنافس بين ايران والعراق على اشدها بوسائل اخرى.

ولولا الحصار الدولي على العراق منذ سنة ١٩٩١ لما كانت التوترات في العلاقات السعودية ـ الإيرانية قد برزت كما هي الآن بصورة مباشرة. فقد أدى غياب العراق وتضاؤله في هذا المثلث الى وقوع العبء في المواجهة مع ايران على المملكة العربية السعودية. وهنا تشير الدوائر الغربية الى ان بعض المبادرات التي تظهر بين حين وآخر للتصالح او التقارب بين بغداد وطهران ما هي إلا وسيلة ايرانية لزيادة وزن الموقف الايراني تجاه الولايات المتحدة أولاً وتجاه السعودية ومجلس التعاون الخليجي ثانياً. وفي التقديرات الدولية ان المرونة الايرانية الديبلوماسية باتجاه العراق هي مناورة تكتيكية لا أكثر.

ولئن كان صحيحاً ان التقارب الايراني ـ العراقي يزيد من وزن ايران التفاوضي مع الولايات المتحدة ومع الدول المجاورة في الخليج، فإنه من ناحية اخرى يخفف من نفوذ ايران القائم على صراعها الاساسي مع العراق وعلى مكتسباتها من جراء غيابه الاضطراري عن الساحة. ثم إن هنالك مصالح لايران متقاطعة مع المصالح العراقية. لكن هذه المصالح في رأي الدوائر الغربية، ليست كافية الى درجة جعل الانفتاح الايراني على بغداد جدياً وحاسماً. فنقاط الافتراق بين بغداد وطهران مازالت اكبر من نقاط الالتقاء، منها بوجه خاص نقطتان مركزيتان تتعديان في تأثيراتهما ومضاعفاتهما حدود البلدين، الا وهما: المسألة الشيعية في جنوب العراق، والمسألة الكردية في شماله. وفي الحالتين، ترى الدوائر العالمية أن السعودية أقرب من إيران الى تقبل تعزيز سيطرة بغداد على تلك المناطق، لأن أي نفوذ إيراني فعال في داخل العراق، ولا سيما في الجنوب، من شأنه أن يقلب موازين القوى لصالح طهران على نحو غير قابل للتصحيح بسهولة.

وهنالك عامل آخر غير مباشر هو ان التقارب الايراني ـ العراقي الى درجة أعلى مما هي الآن من شأنه ان ينعكس سلباً على العلاقات الايرانية ـ السورية، التي هي في المنظور الحالي علاقات استراتيجية على اكثر من صعيد، خصوصاً بالنسبة الى الضغط على إسرائيل كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين يعتبرون الأمن الإسرائيلي من المرتكزات والثوابت الاستراتيجية في المنطقة وفي العالم. يضاف الى ذلك أن العلاقات الإيرانية ـ السورية، تعزز مركز سوريا تجاه الخليج وتمكنها من لعب دور الوساطة إذا اقتضى الأمر.

ومن المفارقات في هذا الصدد أن نقاط الإلتقاء بين طهران والرياض اكثر من نقاط الإلتقاء بين طهران وبغداد، مما يعني في النتيجة أن الخيار الأنسب لإيران هو إقامة مسافة متساوية في علاقاتها مع بغداد ومع الرياض لأن ذلك يخدم مصالحها اكثر من التحالف المباشر مع بغداد.،

ولا سيما اذا حسمت الولايات المتحدة أمر سياستها الخارجية من حيث ابدال سياسة «الاحتواء المزدوج» بسياسة «المسافات المتساوية»، كما اشارت «الميزان» في عددها الماضي.

العلاقات العراقية- السعودية

غير أن أي تحالف جدي بين ايران والعراق سوف تكون له انعكاسات مهمة وربما مخاطر جديدة.

ذلك ان مثل هذا التحالف من شأنه ان يزيد من وزن العراق في السياسة الخليجية، ويفتح أمامه خيارات واحتمالات جديدة من أبرزها، امكانية التقارب بين العراق والسعودية، او ربما امكانية عودة تحالف اوثق بينهما كما كان الوضع عشية توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الرئيس العراقي صدام حسين والعاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز قبيل الغزو العراقي العسكري للكويت.

ومن ناحية ثانية فإن اعادة تأهيل العراق لدور خليجي، من شأنه ان يجدد المخاوف الخليجية من الأخطار العراقية والايرانية على حد سواء، مما قد يؤدي الى نشوء خيار مزدوج امام الخليجيين، إما بزيادة الاعتماد على القوة الاميركية او اعادة دعم العراق كقوة موازنة لايران، والامران كلاهما يشكلان حالة استقطاب جديدة في الخليج ليست مؤاتية للاستقرار الذي تنشده الدول الخليجية.

إن القاسم المشترك بين إيران ودول الخليج وعلى رأسها السعودية هو إبقاء العراق مجمداً فلا يقوى الى درجة الخطر ولا يضعف الى درجة التفكك

والقاسم المشترك بين ايران ودول الخليج وعلى رأسها السعودية، هو ابقاء العراق ضعيفاً الى حد معين، فلا يقوى الى درجة الخطر ولا يضعف الى درجة التفكك والانحلال، لأن تفكك العراق سوف يؤدي الى تفكك المنطقة بكاملها، ولأن استعادته لقوته العسكرية السابقة سوف يؤدي هو الآخر الى تنامي المخاوف وزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة، بما فيها ايران.

فالعراق الضعيف جداً، كما هو الآن، سوف يؤدي في التقديرات الغربية الى تنامي واتساع المنافسة والصراع بين ايران والسعودية. وعودة العراق قوياً يخفف من هذه المنافسة لكنه يعقد من جهةاخرى موازين القوى في المنطقة، ويفسح مجالاً اكبر للمداخلات الدولية.

أميركا في مثلث الازمات

صحيح ان الولايات المتحدة قد عملت في السابق على تقوية العراق لمواجهة ايران، لكنها ظلت في الوقت ذاته تنظر بعين الحذر الى القوة العسكرية العراقية، الامر الذي جعل الادارة الاميركية في العهدين الجمهوري والديموقراطي على السواء، تركز على اهمية الدور الاميركي المباشر في الخليج وبصفة خاصة في المملكة السعودية.

وهذه السياسة الاميركية الثابتة حتى الآن كان لها انعكاس متناقض بالنسبة الى المملكة السعودية، فمن جهة أدت الى تعزيز القوة السعودية العسكرية والأمن السعودي، ومن جهة ثانية أدت الى نشوء دور مركزي للولايات المتحدة في تقرير السياسة الداخلية للمملكة السعودية وبقية دول الخليج، مما أدى بدوره الى زرع بذرة التوتر وعدم الاستقرار الداخلي في الدول الخليجية من جراء نشوء قوى معارضة ومتطرفة تختلف مع انظمتها حول الاعتماد على القوة الاميركية.

وهذا الامر ايضاً تحسب له ايران حسابات متعددة التوجهات منها الآتية:

اولاً، انعكاس هذه الخيارات من حيث التقارب والتباعد بين اطراف المثلث على الاقتصاد النفطي لاطراف هذا المثلث وخصوصاً بالنسبة الى ايران المتعطشة الى الاموال النفطية.

فالغياب العراقي الراهن، على علاته، مازال مؤاتياً لبقية الاطراف. لأن العودة الطبيعية للعراق الى اسواق النفط سوف تؤثر على عائدات السعودية وايران معاً، وان كان تأثيرها على السعودية أقل من تأثيره على ايران.

ثانياً، ان اي تحالف جدي بين ايران والعراق سوف يشكل انعكاساً سلبياً على الولايات المتحدة، وبالتالي على المملكة العربية السعدوية، لكنه من جهة ثانية سوف يؤدي الى زيادة الاعتماد الخليجي على الولايات المتحدة، وتالياً على علاقات الدول الخليجية بعضها ببعض، فتضطر الى التقارب والانضواء التام تحت الجناح السعودي ـ الاميركي.

ولذلك، فإن الايرانيين في حساباتهم، خصوصاً تجاه العراق، يحاولون من الناحية الواقعية استخدام الورقة العراقية كتهديد مبطن للولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين اكثر من اعتمادهم لهذه الورقة كخيار استراتيجي جدي. ماذا يستنتج من هذه الدوامة المتشابكة في المصالح المتقاربة والمتنافرة والمتباعدة في الوقت ذاته؟

في محصلةالامر تتوقف الصورة النهائية للعلاقات في الخليج على مستقبل العلاقات السعودية ـ الايرانية، اكثر مما تتوقف على العلاقات بين الاطراف الاخرى اي العلاقات السعودية ـ العراقية او العلاقات الايرانية ـ العراقية. لكن العلاقات السعودية ـ الايرانية مرهونة بشكل لا يقبل الجدل بتطور العلاقات الاميركية ـ الايرانية، والعلاقات بين واشنطن وطهران تتوقف بدورها على مسار السياسة الداخلية في ايران من جهة، وعلى التصور الاميركي النهائي في الولايات المتحدة لمستقبل العلاقة مع ايران. وبالتالي، وبانتظار ان تحسم الولايات المتحدة خيارها الايراني، وهو أمر، كما اشرنا، في طور البحث والتجاذب بين مراكز القوى في واشنطن، فانه من المرجح ان تلعب الولايات المتحدة دوراً ملحوظاً في إبطاء وتيرة الحوار السعودي ـ الايراني مع ترك الباب مفتوحاً الى حين تتخذ القرار الذي يمكنها من دفع التقارب بين الرياض وطهران باتجاه اهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

أصغر الدول أكثرها اهتماماً

ثروة الأمم في تعليم أبنائها وبناتها... العلوم والرياضيات

☐ صدرت في الأونة الأخيرة الدراسة الدولية الثالثة لأحوال تعليم العلوم والرياضيات في العالم، وهي دراسة رافقتها إحصائيات حول النسب لكل دولة من الدول المتقدمة في مضمار العلوم والرياضيات شملت ٤١ دولة، على أساس ان الصف المدرسي الواحد يضم ٢٨ تلميذاً في سن الثالثة عشرة بنسبة ٤ صبيان الى ٣ بنات. وجرت الاحصائية على اساس اختباري حيث قدمت اسئلة الى ٥٠٠ مليون تلميذ في المرحلة الاولى في ٤١ دولة (راجع الجدول في مكان آخر).

التفوق الآسيوي

وأسفرت الدراسة عن نتيجة باهرة لدول شرق آسيا التي تفوقت على بلدان عريقة في التعليم العام لمراحل زمنية طويلة مثل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. فحلت اميركا في المرتبة ١٧ في العلوم والمرتبة ٢٨ في الرياضيات وحلت بريطانيا في المرتبة ٢٥ في الرياضيات بينما حلت اسكتلندا التي دخلت في الاختبار منفردة في المرتبة ٢٩.

والملاحظ أيضاً ان بعض الدول الشيوعية سابقاً مثل الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وبلغاريا، حققت اداء أفضل كثيراً من الدول الغربية الغنية المجاورة مع ان هذه الدول الشيوعية سابقاً تنفق أقل من جيرانها الاغنياء على التعليم.

فقد حلت ست دول في اوروبا الشرقية بين الدول الخمس عشرة الاولى في مجالي الرياضيات والعلوم على حد سواء. وخلص واضعو الاختبار الى نتيجة مفاجئة هي ان مقدار الانفاق على التعليم ليس سبباً جوهرياً كما هو مظنون في كيفية تعليم الاطفال. فعلى سبيل المثال تنفق الولايات المتحدةعلى تعليم اطفالها ٣ أضعاف الاموال التي تنفقها كوريا الجنوبية نسبياً، ومع ذلك حقق الطلاب الكوريون نتيجة افضل من الطلاب الاميركيين.

السياسة والتعليم

والمعروف ان هذا البحث الثالث من نوعه لقي كسابقيه معارضة وتحفظات من المعلمين ومن معظم الحكومات، خشية ان تؤدي النقاشات حول السياسات التعليمية الى إحراجتك الحكومات، باعتبار أن تحقيق نتيجة متدنية من شأنه ان يزود أحزاب المعارضة بحجج ووثائق تمكنهم من شن هجمات سياسية على حكوماتهم وتوجيه اتهامات الى وزراء التربية والتعليم بالتباخل على النظم التعليمية التي تؤهل اجيال المستقبل، وبالتالي اتهامهم بتبديد اموال دافعي الضرائب في نواح غير مجدية.

لكن الملاحظ ايضاً انه بعد صدور الدراسة الثالثة هذه، بدأت نظرة السياسيين الى الموضوع تتغيّر لأن الحكومات المعنية زادت رغبتها في معرفة اداء مدارسها بالمقارنة مع الدول الاخرى لاستخلاص الدروس والعبر من تلك المقارنات على الرغم من الاحراجات المرافقة، والدليل على ذلك ان عدد البلدان المشاركة في الاختبار الثالث كان اكبر بكثير من الاختبارات السابقة، وكذلك اهتمام السياسيين والمعلمين والمربين ووسائل الاعلام كان هو الآخر اوسع بشكل محلوظ... حتى ان الرئيس الاميركي بيل كلينتون استند الى هذه الدراسة في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد في شهر شباط/فبراير الماضي، بقوله:

«إن هذه النتائج تعكس المستويات العالمية التي يتعين على أطفالنا ان يبلغوها في المرحلة المستقبلية الجديدة».

وقد أضطر كلينتون الى ذلك لان النتائج السيئة التي حققتها اميركا بصورة عامة، اطلقت دعوات من الجسم السياسي الى اعتماد منهاج دراسي قومي ومستويات قومية للامتحانات المدرسية على اساس الملاحظة بان الدول المتفوقة في التعليم لديها مناهج وطنية من هذا النوع.

معدلات الطلاب لعمر ١٣ سنة في الدراسة الدولية الثالثة
(المتوسط العالمي =٥٠٠)

الرياضيات	المعدل	العلوم	المعدل
سنغافورة	٦٤٣	سنغافورة	٦٠٧
كوريا الجنوبية	٦٠٧	تشيكيا	٥٧٤
اليابان	٦٠٥	اليابان	٥٧١
هونغ كونغ	٥٨٨	كوريا الجنوبية	٥٦٥
بلجيكا (فلاندرز)	٥٦٥	بلغاريا	٥٦٥
تشيكيا	٥٤٧	هولندا	٥٦٠
سلوفاكيا	٥٤٥	سلوفينيا	٥٦٠
سويسرا	٥٤٥	النمسا	٥٥٨
هولندا	٥٤١	المجر	٥٥٤
سلوفينيا	٥٤١	انكلترا	٥٥٢
بلغاريا	٥٤٠	بلجيكا (فلاندرز)	٥٥٠
النمسا	٥٣٩	استراليا	٥٤٥
فرنسا	٥٣٨	سلوفاكيا	٥٤٤
المجر	٥٣٧	روسيا	٥٣٨
روسيا	٥٣٥	ايرلندا	٥٣٨
استراليا	٥٣٠	السويد	٥٣٥
ايرلندا	٥٢٧	الولايات المتحدة	٥٣٤
كندا	٥٢٧	كندا	٥٣١
بلجيكا (والونيا)	٥٢٦	المانيا	٥٣١
تايلندا	٥٢٢	النرويج	٥٢٧
اسرائيل	٥٢٢	تايلاندا	٥٢٥
السويد	٥١٩	نيوزيلاندا	٥٢٥
المانيا	٥٠٩	اسرائيل	٥٢٤
نيوزيلاندا	٥٠٨	هونغ كونغ	٥٢٢
انكلترا	٥٠٦	سويسرا	٥٢٢
النرويج	٥٠٣	اسكتلندا	٥١٧
الدانمارك	٥٠٢	اسبانيا	٥١٧
الولايات المتحدة	٥٠٠	فرنسا	٤٩٨
اسكتلندا	٤٩٨	اليونان	٤٩٧
لاتفيا	٤٩٣	ايسلندا	٤٩٤
اسبانيا	٤٨٧	رومانيا	٤٨٦
ايسلندا	٤٨٧	لاتفيا	٤٨٥
اليونان	٤٨٤	البرتغال	٤٨٠
رومانيا	٤٨٢	الدانمارك	٤٧٨
ليتوانيا	٤٧٧	ليتوانيا	٤٧٦
قبرص	٤٧٤	بلجيكا (والونيا)	٤٧١
البرتغال	٤٥٤	ايران	٤٧٠
ايران	٤٢٨	قبرص	٤٦٣
الكويت	٣٩٢	الكويت	٤٣٠
كولومبيا	٣٨٥	كولومبيا	٤١١
جنوب افريقيا	٣٥٤	جنوب افريقيا	٣٢٦

كذلك عنّف الرئيس الفرنسي جاك شيراك وزير التعليم في حكومته في اواخر السنة الماضية في مقابلة تلفيزيونية لأنه قرر الانسحاب من دراسة دولية حول تعليم البالغين اظهرت ان المستوى الفرنسي سيء»، ووصف شيراك موقف وزيره هذا بأنه «مخجل».

وفي بريطانيا، أشاح نائب رئيس الحكومة مايكل هازلتين في السنة الماضية، عن اعتراضات المسؤولين في وزارة التعليم والعمل، فنشر نتائج دراسة محايدة تقارن بين العمال البريطانيين ونظرائهم في دول منافسة اقتصادياً مثل فرنسا واميركا وسنغافورة والمانيا.

اما في المانيا، فقد كانت نتائج الاختبار الدولي الثالث، المنشورة هنا، بمثابة صدمة للالمان بسبب الاداء غير الباهر لطلابهم. ذلك ان الطلاب الالمان في هذه الدراسة احتلوا مرتبة افضل قليلاً من الطلاب الانكليز في الرياضيات، فلم يبلغوا سوى المرتبة ٢٣ من اصل ٤١ بينما تفوق الطلاب الانكليز في العلوم. كذلك في العلوم ايضاً، تفوق الطلاب الهولنديون والروس والاميركيون على الطلاب الالمان، مما حمل شبكات التلفيزيون الالمانية على نشر تقرير خاص بعنوان: «طوارئ تعليمية في المانيا»، فأدى ذلك الى قيام الصناعيين بتوجيه اتهامات صريحة الى السياسيين لتجاهلهم تحذيرات سابقة من رجال الصناعة حول هبوط مستويات التعليم في المدارس الالمانية.

دراسات جديدة

لقد شجع الاختبار الدولي الثالث، مؤسسات دولية اخرى على اجراء المزيد من الدراسات والاختبارات على نظم التعليم العام اذ قررت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التي تضم أغنى ٢٩ دولة في العالم، على اجراء دراسة مستفيضة حول الموضوع سوف تنشر في نهاية هذه السنة تليها سلسلة من التقارير السنوية، والمعروف ان ميزانيات التعليم الحكومية في دول المنظمة مجتمعة تصل الى حوالى تريليون دولار في السنة (١٠٠٠ مليار). وهذه الدراسات الجديدة سوف تكون أوسع وأعمق واكثر أعتماداً للمقارنة بين الاداء والبرامج والمستويات، وعلى اساس التقسيمات الاجتماعية ايضاً لمعرفة نسبة كل شريحة من السكان في كل دولة، من حيث بلوغ مستوى معين من التعليم في المدارس الابتدائية والكليات والجامعات على حد سواء، مع تحليل لمضاعفات النتائج الصادرة على الجسم السياسي وصناع القرار.

التطور الايجابي

والملاحظ ايضاً ان بعض الدول يأخذ الدراسات التعليمية من هذا النوع على محمل ايجابي. ومن ذلك ان الدراسة التي جرت في اواسط الثمانينات مبينة اداء ضعيفاً للطلاب السويديين في الرياضيات، حملت الحكومة السويدية على إقامة برنامج جديد لاعادة تدريب المعلمين. ويستدل من الدراسة المنشورة هنا، أن السويد حققت نتيجة أفضل من حيث المستوى التعليمي من السابق.

وكذلك اليابان، التي تستخدم مثل هذه الدراسات لأصلاح مناهجها التعليمية، خصوصاً بعدما ظهر ان تجلي الطلاب اليابانيين في الرياضيات والعلوم لم يترافق مع تقدم مماثل في اشياء اخرى من حيث تحليل المعلومات. وفي المجر، التي تعد من أفضل الدول في تعليم الرياضيات والعلوم، اكتشفت الحكومة ان طلابها مع ذلك هم الاقل ثقافة بين طلاب دول اخرى، مما حمل الحكومة المجرية على اجبار معلميها على قضاء وقت اطول في القراءة لتثقيف انفسهم.

السوق الأوروبية والعالم العربي

توسيع برنامج الإستثمار الأوروبي ليشمل بعض دول الخليج!

☐ قامت «الأسرة الأوروبية» في الأونة الأخيرة بتوسيع برنامجها للإستثمار في القطاع الخاص والمشاريع المشتركة في منطقة المتوسط ليشمل دول الخليج العربية . والأداة المبسطة والفعالة التي تجري بموجبها المساعدة المالية هي «الشراكة الاستثمارية للأسرة الاوروبية» («إكيب» لخضنظ).

وقد صممت «إكيب» لتسهم بمبلغ مليون «إيكو» في اي مشروع مشترك بين شركة او شركتين في اوروبا وشركة عربية في المتوسط، والآن ايضاً في الخليج، والغاية هي تطوير التجارة الدولية بين اوروبا والعالم العربي.

هناك ١٢ دولة عربية حتى الآن مرشحة ومهيأة لتتلقى شركاتها مساعدة أوروبية بموجب برنامج «إكيب» هي: الجزائر، مصر، المملكة المغربية، قطر، سوريا، دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، لبنان، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، تونس، اليمن. وقد استخدمت هذا البرنامج حتى الآن من خلال التعاون المشترك او اتفاقيات التراخيص اكثر من ٣٥٠ شركة. والملاحظ ان عدد الشركات المتقدمة لهذا النوع من المشاريع المشتركة اخذ في التزايد خصوصاً بعد زيادة اطار التمويل. وقد ساعد هذا البرنامج في تعزيز التعاون بين شركات القطاع الخاص في المنطقة لجهة تبادل الافكار والفرص الاستثمارية ولا سيما الزيادة في الإستثمار المباشر في التجارة. وكذلك في ميدان البحوث والتدريب، وتقول المصادر الأوروبية المعنية ان هذا التعاون له منفعة مشتركة للشركات الداخلة في البرنامج، والاهم من ذلك ان له تأثيرات جانبية ايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة.

يقوم برنامج «إكيب» على مراحل اربع تضاهي المراحل المتبعة في اقامة المشاريع المشتركة.

فالتسهيل الاول يشمل تحديد الشركات في كل من السوق الاوروبية وأي من البلدان العربية الراغبة في دخول في مشاريع مشتركة. وبموجب هذا التسهيل يمكن الحصول على منح قيمتها ١٠٠ الف «ايكو» لتغطية نفقات المصرف او غرفة التجارة العاملة لحساب مروجي المشروع المشترك، الراغبين في اقامة مثل هذه الشراكة. وتبلغ هذه المنحة نحو ٥٠٪ من كلفة الإنفاق نظراً الى ان معظم المنح في هذا الإطار تقدمها السوق الأوروبية.

اما التسهيلات الثلاثة الاخرى، فتتعلق بالمراحل التالية من تطوير المشروع المشترك، إذ إن التسهيل الثاني يهدف الى تمويل اجراء دراسة للجدوى الإقتصادية لإعداد المشروع وتحليل افاقه. والتسهيل الثالث يقدم مساهمة الجانب الأوروبي في تمويل الإستثمار ذاته. اما التسهيل الرابع فيختص بتدريب وتنمية الموارد البشرية وتطوير الوسائل التقنية. وتنطبق هذه التسهيلات على المشاريع المشتركة بالمعنى الواسع فتشمل نفقات إتفاقيات الترخيص الخاصة بنقل المعارف بالإضافة الى استثمار في رأس المال.

ويقوم البرنامج بتمويل الدروس والبحوث الخاصة بالأسواق وبترويج ونقل وتطوير التكنولوجيا والتجارة على غرار العلاقات التي اقامتها «إكيب» مع بلدان أخرى في اميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وتتوقع المؤسسة الأوروبية المذكورة، ان تكون المشاريع الداخلة فيها مع العالم العربي، ذات طبيعة دائمة وبارزة وطويلة الأجل، لكي تحقق اسهاماً ملحوظاً في اقتصاد الدولة المضيفة. وتستدعي المشاريع المتفق عليها إبراز رغبة حقيقية في نقل المعارف بين الشركاء المعنيين شرط ان يكون النشاط التكنولوجي المرافق ذو علاقة بوظيفة الشركة ومهمتها، فلا يقتصر فقط على مجرد الخدمة المطلوبة للمعدات لغاية بيعها الى الزبائن. إذ إن من الاهداف الرئيسية للمشروع هو تعزيز مهارات العاملين في الشركة المعنية.

ومن الأوجه الاخرى للمشروع التهيئة للدخول في «نظام الافضليات العمومية»، وهو برنامج يتيح الفرصة امام الشركات العربية للدخول الى الاسواق الاوروبية على اساس التعرفة الجمركية المخفضة. لذا، فان هذا النظام يعنى بتطوير الرعاية الفضلى التي تسهل دخول البضائع الى الاسواق الاوروبية شرط ان تؤكد البضائع الوافدة انها ناشئة في البلدان العربية المذكورة. وتقدم أموال المنح بشكل عام عن طريق مؤسسات تدير المشروع وهي عادة مصارف متعاقدة مع السوق الأوروبية. وهكذا فان تمويلات «إكيب» متاحة كخدمة مصرفية تقدم الى الشركات المعنية عبر الجهاز المصرفي. فالسوق الأوروبية تستخدم المؤسسات المالية كوسيط وتعتمد عليها في تقويم قيمة المشاريع والمقترحات المتعلقة بها. وبإمكان المسؤولين عن المشروع التقدم الى المؤسسة المالية التي يختارونها للحصول على المنحة المطلوبة. والملفت ان عملية اتخاذ القرار في «إكيب» سريعة جداً بحيث يتم البت بالطلبات في غضون عشرين يوماً من تقديم الاوراق.

تشمل عملية التمويل هذه جميع النواحي الاقتصادية من الصناعات التحويلية والتعليب الى الخدمات كافة وهي تضم مشاريع زراعية وتعدينية وصناعية وعمليات الكومبيوتر، وجميع المشاريع في هذه المجالات تقدم في ضوء اسهامها في تنمية اقتصادات بلدانها. والملاحظ ان المشاريع القابلة للتنفيذ والمستوفية لشروط البرنامج يجري تمويلها بصرف النظر عما اذا كانت المبادرة الى المشروع ناشئة من اوروبا او من البلدان العربية. فالمساهمون الخصوصيون في المشروع تبقى لهم السيطرة على شركاتهم ولا تتدخل المفوضية الاوروبية إطلاقاً في ادارة تلك الشركات. ومن النواحي البارزة والملفتة هي أن «برنامج إكيب» يستهدف مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أمّا الشركات الكبرى فليست مشمولة بالبرنامج.

ارتفاع الاموال المستثمرة الى ١٠ مليارات درهم مع نهاية ١٩٩٧

«صناديق الاستثمار» تنعش قلب بورصة الدار البيضاء!

❐ يجمع المحللون المتتبعون لنشاط بورصة الدار البيضاء بأن الربع الأول من هذه السنة فاجأ معظم المستثمرين. وتجاوزت نتائج البورصة توقعات السماسرة ذوي الخبرة والاحتراف في الميدان، وذلك من جراء القفزة الهائلة لأسهم معظم المؤسسات المسجلة.

وهناك ٤٧ شركة مسجلة في بورصة الدار البيضاء، حيث يحتل كل من قطاع المصارف والمجموعات القابضة والصناعات الغذائية رسملة ضخمة فيها بلغت على التوالي بالنسبة الى كل قطاع ٣٨ ملياراً و٢٣,٩ مليار و١٧,٧ مليار درهم، وذلك من مجموع رسملة البورصة التي تقدر في نهاية الربع الاول من هذه السنة بحوالى ١١٢ مليار درهم (حوالى ١٢ مليار دولار).

ويرى المحللون في مؤسسة «أبلاين» للاوراق المالية UPLINE ان إدخال النظام الالكتروني للمعاملات التجارية، بعد انتقال البورصة الى مقر عصري جديد في الحي التجاري في الدار البيضاء، كان بمثابة نسيم عليل هب على الاسهم المتداولة فيها. وكانت «مؤسسة البورصة»، وهي شركة خاصة قد قررت الانتقال الى بناية جديدة من تسعة طوابق في وسط مدينة الدار البيضاء في أواخر اذار/ مارس الماضي، حيث جهزت بأحدث المعدات وانظمة الكومبيوتر المتطورة بمساعدة خبراء فرنسيين من بورصة باريس. ولاحظ سماسرة في الدار البيضاء بأن مؤشر «أبلاين» قد سجل نمواً بلغ ٣٣,٩٪ منذ بداية السنة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة المنصرمة. ويعتبر مؤشر «أبلاين» من بين المؤشرات الثلاثة التي تتوافر في السوق الى جانب المؤشر الرسمي للبورصة ومؤشر «CFG٢٥». ويتابع مؤشر «ابلاين» عن كثب حركة اسهم ونشاط الشركات العشر المتميزة بالسيولة والرسملة من بينها مجموعة «اونا» القابضة وشركة «اونا» الوطنية للاستثمار SNI.

وحسب سماسرة «ابلاين» فان حجم الاسهم المتداولة في السوق الرسمية بلغ ٣,١ مليار درهم في الثلاثة اشهر الاولى من ١٩٩٧ مقابل ٣٠٠ مليون درهم فقط في نفس الفترة من السنة المنصرمة.

وبشكل عام يمكن القول بان حجم المعاملات في السوقين الرسمي وغير الرسمي بلغ ما قيمته ١٢٢ مليون درهم كمعدل يومي خلال الربع الاول من ١٩٩٧ اي حوالى ضعف حجم المعاملات في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦.

وفي نظر المحللين الماليين، فان ذلك يعود الى ارتفاع الطلب الداخلي نتيجة الحملة الاعلامية المركزة على البورصة من جهة، والى العمل المتواصل لصناديق الاستثمار خلال الفترة الاخيرة. فعدد الصناديق قد بلغ حالياً ٢٨ مؤسسة منذ ترخيص السلطات النقدية لهذا النوع من المؤسسات سنة ١٩٩٥ بالعمل الى جانب شركات السمسرة التي تخضع الى قوانين صارمة، فوصل عددها الى حوالى ١٢ شركة معظمها تابع للمصارف الضخمة المغربية من بينها «بنك الوفاء» و«البنك المغربي للتجارة الخارجية». وحسب التوقعات الرائجة في «الدار البيضاء» فان الاستثمارات قد تصل الى ١٠ مليارات درهم كاستثمارات في الاسهم مع نهاية ١٩٩٧ بالمقارنة مع حوالى ثلاثة مليارات درهم في سنة ١٩٩٦.

والحديث عن الاستثمارات يعني الاموال التي هي تحت ادارة صناديق الاستثمار ويتم توجيهها الى الاسهم ذات السيولة والارباح المتميزة في السوق. من جهة اخرى قال مسؤول في «بورصة الدار البيضاء» بأن «عودة الحيوية» الى النسيج التجاري والصناعي المغربي بعد النمو الذي حصل سنة ١٩٩٦ كان من بين العوامل التي حركت سوق الاوراق المالية.

وكان الاقتصاد المغربي قد عرف نمواً مهماً سنة ١٩٩٦ بلغ ١١,٨٪ من الدخل القومي مقابل تراجع سلبي بنسبة -٧,٦٪ سنة ١٩٩٥ نتيجة الجفاف الذي ضرب البلاد والذي كان له تأثير ملحوظ على جميع القطاعات المنتجة ومن بينها البورصة.

وقال المسؤول ان انخفاض معدلات الفائدة على القروض وعلى سندات الخزينة، سواء العمومية او تلك المطروحة في البورصة، أدى الى التخفيف من اعباء ونفقات الشركات وبالتالي اثر على اسعار اسهمها في السوق.

وقامت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي منذ بداية السنة بدعوة المصارف والخزينة العامة الى التخفيض من معدلات الفائدة لمساعدة الشركات على التمويل الذاتي وخلق رواج حقيقي يكون حافزاً للدفع بعجلة التنمية الى الامام. وفي هذا السياق خفضت المصارف التجارية المغربية البالغ عددها ١٨ مصرفاً من معدل الفائدة بنقطتين اي ٢٪ لصالح الاستثمار الداخلي وتمويل التجهيزات التحتية للشركات، وهو قرار بدأ العمل به منذ آذار/ مارس الماضي حتى نهاية السنة «كمرحلة تجريبية» على حد تعبير جمعية المصارف المغربية.

وقامت الخزينة العامة بتخفيض معدلات الفائدة لسنداتها بأكثر من نصف نقطة كما طرحت في البورصة سندات عمومية من فئة ٥٠٠٠ و٥٠ الف درهم للمدى القصير والمتوسط بمعدل ٨,٥ الى ٩,٥٪.

وكان الاكتتاب مفتوحاً للعموم في البورصة في الفترة ما بين ٢٤ و٢٨ آذار/ مارس الماضي. وقال مسؤول في وزارة المالية بان الخزينة حصلت على ما مجموعه ٤٠٠ مليون درهم كاكتتابات في سندات الخزينة العمومية المطروحة في السوق.

وأضاف ان حجم الربع الاول من ١٩٩٧ من هذه السندات قد انخفض عن حجم الربع الاول من ١٩٩٦ نتيجة «اهتمام المستثمرين بارباح قد يجنونها من اسهم البورصة بالمقارنة مع الارباح المنخفضة لسندات الخزينة هذه».

ويرى المحللون ان الانخفاض قد دفع المستثمرين للاهتمام بأسهم الشركات التي سجلت نتائج ايجابية وستدفع ارباحاً بدل المساهمة بكثافة في شراء سندات الخزينة. وتتوقع مؤسسة «ابلاين»، «بأن بورصة الدار البيضاء ستتابع نموها هذه السنة حيث ان تطورها سيؤدي الى ارتفاع نسبة الارباح على الاسهم بمعدل ١٢٪ بالمقارنة مع السنة المنصرمة». وتقول المؤسسة بان مؤشرها للمؤسسات العشر المتميزة بالسيولة سوف يرتفع بحوالي ١٥,٧٪ مع نهاية السنة. وتتوقع ان تصل اسهم كل من شركتي التمويل والتسليف «كريدور» و«دياك ماروك» الى ١٠٠٠ درهم للسهم بدل ٧٢٠ درهماً و٥٧٦ درهماً حالياً. كما تتوقع ان يظل البنك المغربي التجاري BCM و«بنك الوفاء» على راس المصارف في لائحة المؤسسات المصرفية المسجلة في السوق.

وتجدر الاشارة الى ثمانية مصارف مسجلة في بورصة الدار البيضاء، وتتراوح اسهمها ما بين ٨١٩ درهماً كحد اقصى و٣٣٣ درهماً كحد ادنى. وعقب اجراء عملية شراء «البنك الاسباني» UNIBAN (اونيبان) من قبل «بنك الوفاء» فان عدد المصارف المسجلة سوف ينزل الى سبعة بعدما يتم التشطيب على البنك الاسباني من لائحة شركات البورصة.

وختمت المؤسسة تحليلها قائلة بان الشركات المتوسطة او ما يطلق عليها المؤسسات ذات الترسملة المتوسطة، خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، سوف تعرف نمواً ملحوظاً وان اسهمها تشير الى الارتفاع في الاشهر المقبلة، وطرحت اسمي شركتي المشروبات «والماس» و«برانوما» كانموذج قد يحقق هذه النتائج.

وقد تبودلت اسهم الشركتين على التوالي بمعدل ١٥٠ درهماً و٥٠٠ درهم للسهم الواحد في اواخر الربع الاخير من هذه السنة.

ان انخفاض النسبة المئوية للضريبة على الشركات الى ٣٥٪ بدل ٣٩,٦٪ كان له اثر كبير على انشطة البورصة، وتزامن التخفيض مع القانون المالي لسنة ١٩٩٦ــ ١٩٩٧ الذي سينتهي العمل بموجبه في اواخر حزيران/ يونيو المقبل.

ويتوقع عدد من رجال الاعمال ان تبذل السلطات المالية مجهوداً جديداً للتخفيض من هذه النسبة بموجب القانون المالي الجديد ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨ الذي بدأت وزارة المالية اعداده قبل طرحه على امجلس الوزراء ثم البرلمان للمصادقة عليه.

عبد المجيد شومان وقع على التقرير السنوي وأعلن النتائج

سنة ١٩٩٦ مرت على «العربي» محملة أرباحاً وصلت الى ٢٠٠ مليون دولار!

❐ في تقرير «البنك العربي» السنوي الذي وقعه عبد المجيد شومان، صاحبه ورئيس مجلس ادارته، جاء ان البنك حقق خلال سنة ١٩٩٦ زيادة في صافي ارباحه وصلت الى ١٩٧,٨ مليون دولار أي ما نسبته ١٧,٧٪.

والنتائج المالية الجيدة، كما قال شومان في تقريره، تستند الى زيادة الدخل من فوائد وعمولات القروض واسترداد ديون مصنفة سابقاً على انها هالكة. وهذه الزيادات تعوض الانخفاض في ايراد تجارة العملات الاجنبية وتزيد.

وتتألف «مجموعة البنك العربي» من البنك العربي، والبنك العربي (سويسرا) وبنوك مملوكة بالكامل هي: البنك العربي (استراليا) والبنك العربي (النمسا) والبنك العربي «ايه جي في» فرانكفورت والبنك التونسي العربي الذي تمتلك المجموعة ٦٤,٢٤٪ منه.

وكان «البنك العربي»، اعلن في كانون الثاني/ يناير الماضي ارباحاً قياسية بلغت ١٣٥,٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٦. وايراد «مجموعة البنك العربي» قبل حساب الضرائب ارتفع الى ٥٤١,٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ من ٤٧٣,٩ مليون دولار في سنة ١٩٩٥. وارتفع ايراد الفوائد والعمولات قبل حساب الضرائب بمقدار ٤٣,٧ مليون دولار الى ٥٢٦,٠ مليون دولار سنة ١٩٩٥ ليعوض بذلك انخفاضاً بلغ ٦,٤ مليون دولار في ايراد تجارة العملات الاجنبية. وتحسنت مصادر الايراد الاخرى تحسناً كبيراً الى ٤١,٥ مليون دولار من ١٦,٥ مليون دولار بالاستناد الى الدخل من تداول الاوراق المالية للمجموعة واسترداد ديون معدومة وتأجير عقارات.

ومازال «البنك العربي» يبحث توزيع اسهم مجانية على المساهمين لكنه سينتظر التصديق على قانون بالغاء ضريبة قيمتها ١٥٪ على زيادة رأس المال.

وتحاشى عبد المجيد شومان في التقرير، نداءات من المساهمين لحضور الاجتماع السنوي العام لتحديد موعد للاصدار المنتظر منذ فترة طويلة والذي سيتم تمويله من تحويلات نقدية من الاحتياطي الى رأس المال المدفوع للبنك.

وقال انه عندما يصدر القانون فانه سيصبح مستعداً للدعوة لعقد اجتماع غير عادي لبحث هذه المسألة. وكان سهم «البنك العربي» قد هبط الى ٢٥٠ ديناراً من ٢٦٩ ديناراً في الاسبوعين الاخيرين من الشهر الماضي بعدما اصيب المستثمرون بقلق من ان البنك ربما يتخلى عن خطط توزيع اسهم مجانية، ولكن السهم ما لبث أن تحسن قليلاً الى ٢٥٦ ديناراً.

وقد أصدر البرلمان الاردني في وقت سابق من هذه السنة قانوناً بالغاء ضريبة قيمتها ١٥٪ على زيادة رأس المال لكن لم يتم التصديق عليه رسمياً حتى الآن.

اختاره «صندوق النقد العربي» كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة العربية البينية

سنة «الاعتماد اللبناني» كانت خيراً وبركة وأرباحاً وصلت الى ١٨ مليون دولار

النتائج المدققة لـ «بنك الاعتماد اللبناني» لسنة ١٩٩٦ اظهرت ان الارباح الصافية المجمعة وصلت الى ٢٨,٦ مليار ليرة لبنانية (١٨,٤٢١,٩٠٠ مليون دولار)، في مقابل ٨,٩ مليار ليرة في ١٩٩٥، اي بزيادة نسبتها ٢١٧٪ على ما كانت عليه في السنة السابقة.

وبلغ هامش الربح الصافي على مجموع الايرادات معدل ٣٦٪ لكل من ١٩٩٥ و١٩٩٦، في حين انخفضت نسبة المصاريف العمومية والرواتب من ٧٤٪ الى ٦٣٪ من الهامش الصافي.

وارتفعت نسبة الارباح قبل المؤونات الى مجمل الايرادات من ٧,٢٧٪ سنة ١٩٩٥ الى ١٦,٧٤٪ في نهاية سنة ١٩٩٦.

واقتطع المصرف من الارباح مؤونة استثنائية تغطي رصيد ايداعاته الكاملة لدى «بنك المشرق» (قيد التصفية)، وبالتالي جرى تحرير مصرف لبنان المركزي من موجبات الضمانة التي سبق واعطاها لـ «الاعتماد اللبناني» مقابل اية خسائر قد تترتب من جراء تصفية «بنك المشرق».

وارتفعت نسبة المردود على الاموال الخاصة (اي الارباح قبل المؤونات الى الاموال الخاصة الاساسية) من ١١,٠٤٪ الى ٣٤,٩٨٪ سنة ١٩٩٦.

ونمت الارباح بطريقة متلازمة مع النمو العام في الموازنة، اذ تضاعفت نسبة الارباح الى اجمالي الموجودات (مرجحة بنسب المخاطر) من ٤,٣٦٪ في سنة ١٩٩٥ الى ٩,١٤٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ مما يعزز مركز المجموعة المالي في مواجهة متطلبات السوق المستقبلية.

وقرأنا في بيان المصرف عن نتائجه المدققة انه قاد خلال سنة ١٩٩٦ اول عملية اصدار سندات دين دولية يجريها مصرف في لبنان. وفي مجال شبكة خدمات بطاقات الائتمان استمر التوسع في شبكة الدفع الالكتروني، وشبكات الدفع الدولية، التي تملكها «شركة خدمات بطاقات الائتمان» التابعة للمصرف، وهي الوحيدة التي تخدم بطاقات الائتمان: «فيزا» و«ماستركارد» و«اميركان اكسبرس» و«داينرز كلوب» و«لينك».

وفي الصيرفة الاستثمارية، تم تأسيس «بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار» يتعاطى التمويل المتوسط والطويل الاجل، لانعاش حركة التداول مما يصب في صناعة الاسواق المالية وخدمة التنمية الاقتصادية.

وقرأنا ايضاً ان المصرف هو الوكيل الوطني لبرنامج تمويل التجارة العربية وحصل على خطوط ائتمانية لدعم التجارة العربية وتمويلها.

وذكر البيان: «ان صندوق النقد العربي اختار «بنك الاعتماد اللبناني» كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة العربية البينية، والبنك ايضاً هو وكيل مؤسسة ضمان الاستثمارات العربية البينية».

■ **ايران** على الرغم من المقاطعة والعقوبات والحصار

طهران تسرّع خططها لتطوير مكامن الغاز الطبيعي في مياه الخليج!

❐ في مواجهة حاجة ملحاحة لتلبية الطلب المتزايد على الغاز محلياً، ورغبة في عقد صفقات تصدير مربحة، احتدمت منافسة اقليمية لتطوير مكامن الغاز الايرانية التي كانت مهملة من قبل.

وفي هذه المنافسة تجد ايران نفسها في موقع متخلف عن قطر ودولة الامارات العربية المتحدة، فيما يتعلق باستغلال بعض من اكبر الحقول البحرية للغاز في العالم.

ففي كانون الاول/ ديسمبر الماضي بدأت قطر التصدير من مشروع للغاز الطبيعي المسال تكلف سبعة مليارات دولار. وستستخدم حقل الشمال الذي يمتد حتى المياه الايرانية، حيث يعرف باسم «فارس الجنوبي»، كدعامة لمزيد من مشروعات الغاز الطبيعي المسال والمشروعات البتروكيماوية.

اما ابوظبي فقد تقدمت على ايران باعلانها خططاً لزيادة انتاج الغاز بحقل «ابو البخوش» الذي تتشارك فيه مع ايران، ويعرف باسم «حقل سلمان» على الجانب الايراني من الحدود البحرية.

ومن المتوقع ان تمنح ابوظبي في وقت لاحق من الشهر الحالي عقداً للتصميم الهندسي لتعزيز حقل «ابو البخوش» في اطار خطة تكلفتها ٨٠٠ مليون دولار لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الامارات.

وكانت طهران تعتزم تطوير مكامن الغاز في «حقل سلمان» قبل قرارها في سنة ١٩٩٥ عرض الحقل على مستثمرين اجانب لتطويره، الا ان المشروع تأجل بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات العالمية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار او اكثر سنوياً في قطاعي النفط والغاز في ايران.

وتقدر ايران ان ٧٠٪ تقريباً من مكمن «ابو البخوش» و«سلمان» تقع في الاراضي الايرانية.

وقال محللون انها نحت جانباً حوالي ٥٠ مليون دولار في ميزانيتها لسنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ للحفر واستخراج الغاز في «سلمان» في النصف الثاني من السنة الحالية.

والامر يتعلق باحتياطيات غاز قدرها مسؤول بشركة النفط الوطنية الايرانية بما يقرب من ١٧٠ مليون متر مكعب و١٠٥ ملايين برميل من النفط ستستخدم اساساً في تشغيل المشروعات الصناعية المحلية.

ويواجه العمال الايرانيون في منصة النفط في «حقل سلمان»، وهم على مرأى من العاملين بمنصات «ابوظبي» على الجانب الآخر من الحدود، امكانية قيام المنصات الاخرى باستخراج المزيد من مكمن «الخف» للغاز وهو مكمن مشترك على عمق ٣٦٠٠ متر تحت قاع البحر. وشركة النفط الوطنية الايرانية في مراحل متقدمة ايضاً لتشغيل «حقل فارس الجنوبي» وهو امتداد لحقل الشمال القطري.

ومن المتوقع ان تمنح الشركة عقداً تزيد قيمته عن مليار دولار لكونسورتيوم دولي في وقت لاحق من هذه السنة لتطوير المرحلة الثانية من الحقل الضخم الذي يقع على مساحة تزيد عن ٣٧٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الايرانية.

وتقول مصادر على علم ودراية، ان شركتي «توتال» و«رويال داتش شل» من اكثر الشركات المرجح ان تقود المشروع.

وتعمل احدى الشركات التابعة لشركة النفط الوطنية الايرانية في «حقل فارس» منذ سنة ١٩٩٣.

وهي تعتزم تشغيل المرحلة الاولى من انتاج الغاز والمكثفات في اواخر سنة ١٩٩٩. ومن ناحية اخرى، بدأ في الشهر الماضي انشاء مصفاة غاز لمعالجة انتاج «حقل فارس الجنوبي». ويشتمل الحقل على نحو ٤٠٪ من احتياطيات الغاز في ايران ويعد من العناصر الحاسمة بالنسبة الى خطط طهران تلبية الطلب المتزايد محلياً وتنفيذ مشروعات للتصدير لباكستان والهند واوروبا ولمصانع الغاز الطبيعي المسال الايرانية. وتتفاوض ايران ايضاً مع سلطنة عمان للمشاركة في تطوير «حقل هنجام بوخا».

وكان مسؤولون من البلدين التقوا في منتصف الشهر الماضي في مسقط لوضع اتفاق من حيث المبدأ للمشاركة في الانتاج بنسبة ٨٠٪ الى إيران و٢٠٪ لصالح عمان.

■ **الاردن** «سلطة المصادر الطبيعية» تنشط لجذب الأموال للبحث عن النفط والغاز والذهب

المملكة الهاشمية لم تكتشف كل معادنها... وللأميركيين حصة الأسد في التنقيب

❐ بين المؤسسات الرسمية الاردنية، كانت «سلطة المصادر الطبيعية» الانشط في تشجيع وجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية الى الاردن. فخلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذه السنة قامت «سلطة المصادر الطبيعية» بالاتصال بشركات عالمية مهتمة بالتنقيب عن النفط والغاز والمعادن في المملكة، ووقعت عدداً من العقود التي تأمل ان تعزز الواقع الاستثماري في الاردن بشكل عام، منها اتفاقية مع شركة «انداركو» الاميركية التي ستقوم بالتنقيب عن النفط في منطقة «الهضبة البازلتية» البالغة مساحتها حوالى ١٧ الف كيلومتر. وقد باشرت الشركة اعمالها في بداية هذه السنة وستنجز حفر اول بئر متى انتصفت السنة.

وكان خالد الشايب، مدير «سلطة المصادر الطبيعية» ذكر ان الشركة الاميركية، وفقاً للعقد معها، ستنفق خلال مراحل عملها ما قيمته ٢٠ مليون دولار. كما وقعت «السلطة» اتفاقية مع شركة «ترانس غلوبال» الاميركية ايضاً تشمل التنقيب عن النفط في منطقة البحر الميت بمساحة ٦٩٥٠ كيلومتراً مربعاً. وستنفق خلال مدة عقدها أيضاً ٢٠ مليون دولار.

وبالنسبة الى اتفاقية المشاركة في الانتاج مع ائتلاف شركتي «هيوير» و«ميراليون» الاميركيتين للتنقيب عن النفط في «منطقة السرحان»، فان الشركة ستحفر أربع آبار في مرحلتها الاولى وستنفق ٢٣ مليون دولار خلال فترة عملها.

وتتفاوض «سلطة المصادر الطبيعية» حالياً مع عدد من الشركات العالمية الراغبة في العمل في الاردن في مجال التنقيب، بما في ذلك «شركة كانوب» الكندية التي ستحفر آباراً استكشافية في المرتفعات الشمالية البالغة مساحتها ٦٧٠٠ كيلومتر مربع. وكان تم الاتفاق مع «شركة سوناطراك» الجزائرية لاجراء دراسات تقويمية جيولوجية في منطقة «غرب السرحان» الواقعة جنوب الاردن والتي تبلغ مساحتها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع. كما تم التوصل الى اتفاق مع «شركة بكتن» الاميركية المتخصصة في استخراج النفط من الصحراء، تقوم بموجبه باجراء تجارب في «منطقة اللجون» الشرقية.

وستركز السلطة نشاطاتها التنقيبية خلال السنة الحالية على الخامات المعدنية مثل «النحاس» و«الرمل الزجاجي» وخامات الاسمنت الاولية و«الحجر الجيري» النقي و«الزركون». فالدراسات الأولية اثبتت ان الاردن يمتلك ثروات كبيرة في هذا المجال تم اكتشافها حديثاً.

وتوقع ان تبلغ عائدات قطاع استخراج المعادن في الاردن خلال سنة ١٩٩٧، ما يقرب من ٥٠٠ مليون دينار بما في ذلك مبيعات «البوتاس» و«الفوسفات» و«الجبس» و«الغرانيت» وخامات الاسمنت الادولية وغيرها...

ويتوقع الخبراء في «سلطة المصادر الطبيعية» ان تكون السنة الحالية، سنة تحضير لاستثمارات كبيرة في السنوات المقبلة في مجالات التنقيب عن «النحاس» و«الذهب» و«الرمل الزجاجي».

وأوضح هؤلاء ان «السلطة» تلقت عروضاً من عدد من الشركات الكورية والاميركية والايطالية والكندية للاستثمار في هذا المجال. ونفى مسؤول على رفعة في المستوى، في حكومة المجالي الجديدة، وجود تعاون اردني ـ اسرائيلي مشترك في مجالات الطاقة، وقال ان التعاون مع الجانب الاسرائيلي في هذا المجال مقتصر على اجراء دراسات لمنطقة «حفرة الانهدام» وبمشاركة اميركية!

■ **اليمن** ٩٨٠ مليون دولار دخل صنعاء من النفط

٢٠ مليون دولار لتطوير «جنة» والشركات تتنافس لزيادة الانتاج ٢٠ ألف برميل في اليوم!

أصبح الدخل السنوي من عائدات النفط يربو على ٩٧٠ مليون دولار في حين انه كانت قبل سنة ونصف السنة لا تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار.

ويشير المحللون الاقتصاديون، الى ان بعض العوامل التي أدت الى زيادة تلك العائدات، ارتفاع الاسعار الدولية، وانخفاض سعر التكلفة من قبل الشركات العاملة في انتاج النفط في اليمن، والرقابة على استثمارات تلك الشركات العاملة، وتشغيل الايدي العاملة اليمنية ودخول صنعاء كشريك في رأس مال بعض الشركات النفطية الى جانب احتفاظها بنصيبها في الحق السيادي الذي يصل الى ٤٠٪ من الانتاج.

وكان الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الحكومة ووزير النفط والثروات المعدنية، اشار الى ان الحكومة مساهمة في «شركة جنة»، وهي شركة جديدة تستثمر في «حقل جنة» في مأرب منذ ايلول/ سبتمبر الماضي بحوالي ٢٠٪، كما وقعت اليمن اتفاقيات مساهمات جديدة مع شركة بريطانية بحوالي ٢٠٪، منوها الى ان مساهمة صنعاء في رأس مال هذه الشركات لا يدفع مباشرة من الحكومة ولكن تقوم تلك الشركات بدفعه بعد ضمان الانتاج.

واضاف العطار، ان الانتاج الفعلي من النفط يتراوح حالياً ما بين ٣٧٠ الف و٣٨٠ الف برميل يومياً ويتوقع ان يزيد الانتاج الى ٤٢٠ الف برميل يومياً اواخر سنة ١٩٩٧ اذا ما ارتفع انتاج حقل «شرق شبوه» الى ٢٥ الف برميل يومياً بالاضافة الى انتاج «شركة نمر» التي كانت قد توقعت حوالي ٢٠ الف برميل يومياً.

وهناك حوالي ١٨ شركة تعمل حالياً في مجالات الاستشكاف والتنقيب حيث تم التوقيع مؤخراً على خمس اتفاقيات جديدة.

ويصل الاستهلاك المحلي الى اكثر من ٧٥ الف برميل يومياً، منها ٦٥ الف برميل يومياً من مصافي «عدن» وما بين عشرة الى خمسة عشر الف برميل يومياً من مصافي «مأرب». ويتوقع العارفون، زيادة الاستهلاك المحلي للنفط خصوصاً اذا ما استمر على السعر الحالي المعتبر اقل من سعر اية دولة بما فيها دول الجوار. النفط اليمني جعل البعض يقوم بتهريبه الى الخارج في غياب سياسة اسعار حكيمة الى جانب ترشيد الاستخدام محلياً حتى تتمكن اليمن من تصدير اكبر كمية الى الخارج بهدف الاستفادة من عائدات النفط التي تباع بالعملات الصعبة.

ويقول المراقبون، ان الحكومة بحاجة ملحاحة وماسة لتمويل المشاريع الاقتصادية بالعملات الصعبة، خصوصاً بعدما ان توقفت مصادر اقتصادية كثيرة كانت البلاد تحصل منها على العملات الصعبة لتغطية التزاماتها الاقتصادية. وأهم تلك المصادر تحويلات المغتربين بعد عودة اكثر من مليون منهم اضافة الى توقف مساعدات بعض دول الجوار وضعف القروض والمساعدات بسبب التحولات السياسية الدولية.

أما عائدات الغاز اليمني فهي تشكل رافداً جديداً للاقتصاد عندما سيبدأ تصديره في سنة ٢٠٠١ ومن المتوقع ان يصل هذا العائد الى ما بين ٦٥٠ مليون و٧٥٠ مليون دولار سنوياً ولمدة ٢٥ سنة.

وقد دخلت اليمن شريكاً من خلال المؤسسة اليمنية للغاز بحوالي ٢٤٪ مع «شركة توتال» الفرنسية التي كان نصيبها ٣٦٪ و«شركة هانت» الاميركية ١٤,٥٪ و«اكسون» ١٤,٥٪ والشركة الكورية ٨٪.

وتدرس الحكومة اقامة ثلاث محطات كهرباء رئيسية تعمل على الغاز بقوة حوالي ٧٥٠ ميغاواط، احداها في شمال صنعاء والثانية في «بيحان» والثالثة في محافظة «حضرموت».

على صعيد أخر، تتنافس ثلاث شركات على مشروع لرفع الطاقة الانتاجية لقطاع جنة النفطي شرق شبوة بنحو ٢٠ الف برميل يومياً وبكلفة تصل الى ٢٠ مليون دولار. والشركات الثلاث التي تقدمت بعطاءات هي «الحاشدي» و«اتحاد المقاولين العالمية» (سي سي سي) و«هوك».

وكانت «هوك»، (وهي شركة محلية متحالفة مع احدى الشركات الفرنسية)، نفذت الاعمال الانشائية الاولى في حقل «حليوة» التابع لقطاع «جنة».

ويدير قطاع جنة، المقسم الى اربعة حقول، هي «دهب» و«النصر» و«عسير» و«حليوة» كونسورتيوم تقوده في مرحلة التشغيل شركة «هنت» الاميركية ويضم «توتال» الفرنسية و«كوفبيك» الكويتية و«يونيكال» الروسية و«اكسون».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح افتتح في ١٤ من تشرين الاول/ اكتوبر الماضي المرحلة الاولى لانتاج النفط من «حليوة» بطاقة ١٥ الف برميل يومياً يفترض ان ترتفع، حسب الخطط الموضوعة، الى ٥٠ الف برميل منتصف السنة الجارية ثم الى ٧٢ الف برميل في الربع الاول من ١٩٩٨.

وتتداول الاوساط النفطية انباء عن خلافات فجرها مشروع انابيب «جنة» بين وزارة النفط وشركة «هنت»، اذ ترى الاخيرة ان لها الحق المطلق باعتبارها الطرف المشغل في ارساء المناقصة، فيما ترى الوزارة ان «هنت» انفردت بالقرار من دون العودة اليها او دعوة مندوب عنها لحضور عملية فض المظاريف التي تمت في لندن من دون علمها.

وتشير الاوساط النفطية الى اصرار الوزارة على حقوقها السيادية واشرافها الكامل على كل التفاصيل المتعلقة بالمشاريع النفطية ومن ثم قد تدرس اعادة طرح المناقصة على الشركات.

ويبدي مراقبون لشؤون النفط في اليمن تفاؤلاً بإمكان التوصل القريب الى حلول مرضية.

■ تونس

عيون حكومة حامد القروي على أوروبا لإنعاش موسم السياحة المقبل

٦ ملايين سائح هذه السنة و«جربة» في التوقعات الأكثر جاذبية!

❐ عيون حكومة حامد القروي على أوروبا لاجتذاب السياح، والحملات الترويجية تضع الاسواق الاوروبية في مقدم اهتماماتها.

في لغة الأرقام الخارجة من وزارة السياحة، ان الارتفاع في حجم تدفق السياح الاوروبيين على تونس السنة الماضية بنحو ٣,٦٪ قياساً على حجمه سنة ١٩٩٥، فيما ارتفعت ايرادات العملة الصعبة الى ١,٣ مليار دولار السنة الماضية، أي بزيادة نسبتها أكثر من ٦٪ قياساً على الدخل السياحي سنة ١٩٩٥ الذي لم يتجاوز ١,٢ مليار دولار.

في الخطة الترويجية في اوروبا تجاوز التركيز على الأسواق التقليدية وهي أساساً المانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا، واسبانيا، الى بلدان جديدة يتوقعون ان تؤمن تدفقاً سياحياً مهماً في الاشهر المقبلة. وفي مقدم تلك البلدان البرتغال، واليونان، اللتان افتتحت تونس فيهما أخيراً مكتبين سياحيين، بالإضافة الى روسيا، التي افتتح في عاصمتها موسكو مكتب سياحي كلف تنفيذ خطة ترويج واسعة تستمر ثلاثة اشهر تمهيداً لاستقطاب الاف السياح لزيادة تونس في الصيف المقبل.

وتتوقع وزارة السياحة ان يتكثف إقبال السياح النمساويين بعدما اثبتت اعدادهم خلال موسم ١٩٩٦ انهم مفتونون بسحر السواحل والشواطىء التونسية، اذ ارتفع اجمالي الواصلين منهم من ٣١ الف سائح في سنة ١٩٩٥ الى ٤٠ الف سائح في موسم ١٩٩٦ اي بزيادة نسبتها ٢٨٪.

وعرّجت الحملة الترويجية على جميع بلدان اوروبا الوسطى والشرقية بما في ذلك يوغوسلافيا، إذ اقيم اخيراً اسبوع سياحي في بلغراد بالتعاون بين «المؤسسة الوطنية للسياحة»، ومجموعتي السفر «بارادايز سرفيس» و«هولدينتغ ترافل»، قدمت خلاله لوحات من الرقص والفولكلور الشعبي التونسي ونماذج من الاطعمة والالسبة المنتشرة في البلد.

ويعتقد التوانسة، ان سحر جربة التي يسمونها «جزيرة الاحلام» كفيل باستقطاب اعداد كبيرة من السياح الاوروبيين الباحثين عن الشمس والبحر في جميع الفصول.

لذا، عكفت حكومة حامد القروي على تطوير البنية الاساسية السياحية للموسم المقبل الجارية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد السياح الاوروبيين، وفي هذا الاطار توقع مسؤولون في «المؤسسة العقارية السياحية» (قطاع عام) ان يرتفع حجم الاستثمار السياحي بنسبة ٥٪ خلال هذه السنة بعدما سجل ركوداً طوال سنة ١٩٩٦.

وعزوا ذلك الى افتتاح فنادق جديدة شكلت زيادة في السعة الايوائية قدرها ١٢ الف سرير، فيما لم تتجاوز الزيادة سنة ١٩٩٦ حدود ١٠ آلاف سرير جديد.

ويعتقد المسؤولون في وزارة السياحة ان هذه السنة حملت مؤشرات ايجابية تؤكد ان الموسم السياحي سيكون جيداً، إذ سجل شهر شباط/ فبراير زيادة في معدل اقبال السياح قدرت نسبتها ١٠٪ قياساً على شهر شباط/ فبراير سنة ١٩٩٦.

ويضع المسؤولون رقماً هو ٦ ملايين سيزورون المرابع السياحية هذه السنة، اي بزيادة مليوني سائح عن الموسم الماضي. واستقرت ايرادات القطاع السياحي في حدود ١,٣ مليار دولار، فيما ارتفع عدد الليالي السياحية الى اكثر من ٢٦ مليون ليلة.

وعزا مسؤولون التراجع الطفيف للقطاع السياحي الى الصعوبات التي عرفتها السياحة في البلدان المتوسطية، وهي صعوبات تعود الى الركود العام المسجل منذ الربيع الماضي والكساد الاقتصادي في البلدان الغربية المصدرة للسياح، إضافة الى تنامي ظاهرة الحجز المتأخر التي ادخلت كثيراً من الاضطراب على الاسواق السياحية.

إضافة الى أن قيام بعض البلدان السياحية المنافسة لتونس بخفض اسعار عملاتها قد اسهم في اضعاف قدرة تونس على منافستها، مما انعكس تراجعاً في اقبال السياح على منتجعاتها ومدنها خلال ذروة الموسم السياحي، اي في شهري تموز/ يوليو وآب/ اغسطس الماضيين.

وتستقطب تونس ٢٪ من اجمالي السياح في المنطقة المتوسطية، إلا أنها تسعى الى زيادة حصتها عبر استقطاب فئات جديدة من الباحثين عن السياحة الراقية والمولعين بالرياضات البحرية «والغولف» والرحلات الاستكشافية في الصحراء.

ومن أجل تكثيف السياحة الراقية بدأ العمل منذ فترة في إقامة مدينتين سياحيتين متطورتين في الضاحية الشمالية للعاصمة تونس وجنوب مدينة حمامات التي تعتبر اعرق منطقة سياحية في تونس بهدف استقطاب فئات عليا من السياح الاوروبيين.

■ سلطنة بروناي

لأن عمر النفط في سلطنته يبدو قصيراً

سلطان بروناي يسعى الى السياحة بديلاً عن نضوب الذهب الاسود!

❐ يحسب حسن بلقيه، سلطان بروناي، الف حساب لنضوب النفط في سلطنته، ويحاول اقناع نفسه والمسؤولين معه عن مقدرات السلطنة الاقتصادية، ان السياحة هي بديل النفط، وان «بروناي» الصغيرة، بمقدورها ان تكون بوابة سياحية وتجارية الى جزيرة «بورنيو» في بحر الصين الجنوبي، التي تتقاسمها ايضاً ماليزيا واندونيسيا.

وفي حملة مركزة تهدف «بروناي» الى اجتذاب مليون سائح سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠ عندما تحتفل السلطنة باكبر حدث منذ استقلالها في سنة ١٩٨٤ باستضافة مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي (ابيك) في بداية الالفية الثانية.

في سنة ١٩٩٦ زار بروناي ٤٥٠ الف سائح اغلبيتهم من ماليزيا المجاورة استمتع بعضهم بأمسيات جميلة في متنزه «جيرودونغ» الواقع على مشارف العاصمة «بندر سري».

وعلى مقربة من فندق «جيرودونغ ريزورت» يجري العمل في مشروع آخر سيلعب دوراً مهماً في مستقبل بروناي هو ميناء للحاويات في «موارا» في خليج بروناي. كما تسعى حكومة السلطان الى ان تصبح السلطنة مركزاً نشطاً للتجارة والخدمات الاقليمية في منطقة تضم ايضاً «مندناو» في جنوب «الفلبين» وجزيرة «سولاويسي» التابعة لاندونيسيا واقاليمها الثلاثة في جزيرة «بورنيو» بالاضافة الى ولايتي صباح وساراوك الماليزيتين.

وتعتبر منطقة النمو في شرق اسيا، وهو الاسم الذي يطلق على مجموعة «بورنيو» مفتاحاً لجهود بروناي في تنويع اقتصادها.

وجاء في مقدمة خطة التنمية ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ لبروناي: «في منطقة عدد سكانها ٣٢ مليون نسمة توجد فرص للتعاون لاستغلال اكبر للاسواق والاستثمار في مجالات الزراعة ومصايد الاسماك والسياحة والنقل الجوي والصناعة والخدمات». وبفضل ثروة بلادهم النفطية لا يدفع مواطنو بروناي اي ضرائب بالاضافة الى التمتع برعاية صحية وتعليمية مجاناً والحصول على قروض معفية من الفوائد لشراء بيوت وسيارات واجهزة تلفيزيون. ولكن النفط، الذي منح سكان بروناي البالغ عددهم ٢٩٦ الف نسمة مستوى معيشة ربما لا يضاهيه آخر في العالم النامي بمتوسط دخل للفرد يبلغ ١٧ الف دولار سنوياً، ومن المتوقع ان يزيد الى ٢٠ الف دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠، لم يعد المحرك الوحيد لاقتصاد بروناي.

فقد انخفضت مساهمة قطاع النفط في اقتصاد السلطنة الى النصف في العقد الاخير ليشكل ٣٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٥ بالمقارنة مع ٨٥٪ سنة سنة ١٩٨٥ كما جاء في خطة التنمية ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠. ومن المتوقع ان يحقق اقتصاد بروناي متوسط نمو مقداره خمسة في المائة سنوياً في الخطة الخمسية الجديدة منها ٢٪ في قطاع النفط و١٪ في القطاع غير النفطي.

وينتظر ان يستمر احتياطي بروناي من النفط بين ٢٠ و٤٠ سنة اخرى حسب كميات الاستخراج.

وفي سنة ١٩٩٠ قررت بروناي الالتزام بسقف انتاج مقداره ١٥٠ الف برميل يومياً. ولكنها اضطرت بسبب انخفاض الاسعار في بداية التسعينات الى زيادة الحد الاقصى الى ١٧٥ الف برميل يومياً في سنة ١٩٩٥ تصدر منها ٩٦٪... ولا تزال بروناي تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي وان كانت الارقام غير متاحة كما في مجال النفط. واشارت الخطة الخمسية الى انه من المنتظر زيادة انتاج الغاز المسال الى ١٥٩ مليون متر مكعب يومياً من ١٣٨,٩ مليون متر مكعب كمتوسط للانتاج اليومي في غضون السنوات الخمس الماضية. وساعدت ايام العز عندما كان سعر برميل النفط ٣٠ دولاراً في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات «وكالة بروناي للاستثمار» التي تتسم انشطتها بالسرية الى بناء احتياطي نقدي هائل تراوح بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار تستخدم في استثمارات في الخارج في البورصات العالمية وشراء عقارات مثل فندق «دورشستر» في لندن.

وأحياناً يوصف سلطان بروناي حسن بلقية بأنه اغنى رجل في العالم لانه حاكم مطلق وصاحب القرار الاوحد في كيفية استثمار اموال بلاده. ولكن الديبلوماسيين الغربيين في «بندر سري» يقولون ان اغلبية العائدات تستخدم لتمويل مشروعات تنموية، كما يتم رصد مخصصات ضخمة لتوفير المواد الغذائية. وتستورد بروناي حالياً حوالي ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية.

■ الاردن

سياح عمان من الخليج

السعوديون اولاً وبعدهم الكويتيون والاماراتيون والعرب الآخرون!

❐ اخر ما طلع من دفاتر وزارة «السياحة والآثار» الاحصائية، ان السياح الآتين من الدول الخليجية شكلوا ٥١٪ من السياح الذين زاروا الاردن سنة ١٩٩٦.

وأشارت الاحصائيات الى ان عدد السياح الخليجيين الذين زاروا الأردن خلال ١٩٩٦ ناهز ٥٧٢ الف سائح من اصل ١,١ مليون سائح زاروا المملكة الاردنية الهاشمية خلال ١٩٩٦، مقابل اكثر من ٥٦٦ الف سائح خليجي خلال سنة ١٩٩٥، اي بزيادة نسبتها ١٪.

وكانت سنة ١٩٩٥ شهدت اول تدفق للسياح الخليجيين على الأردن بعد انخفاض في عددهم بلغ ادنى درجاته سنة ١٩٩١، وهي السنة التي اعقبت حرب الخليج المدمرة.

وأشارت الاحصائيات الى ان السياح الآتين من المملكة العربية السعودية الى الاردن شكلوا النسبة الكبرى من سياح منطقة الخليج، حيث بلغ عدد السياح السعوديين نحو ٤٥٩ الف سائح، مقابل نحو ٤٥٢ الف سائح سنة ١٩٩٥ اي بزيادة نسبتها ١,٤٪.

وحلت الكويت في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد السياح الكويتيين الذين زاروا الأردن في سنة ١٩٩٦ نحو ٤٧ الف سائح، مقابل نحو ٤٦ الف سائح في سنة ١٩٩٥، اي بزيادة نسبتها ٢,٦٪.

وبلغ عدد السياح الآتين من دولة الامارات العربية المتحدة نحو ١١ الف سائح، ومن البحرين نحو ٣٨ الف سائح، ومن سلطنة عمان نحو ١٠ الاف سائح، ومن قطر نحو ٦٠٠٠ سائح.

وأظهرت الاحصائيات ان السياح الآتين من الدول الاوروبية حلوا في المرتبة الثانية على الرغم من انخفاض عددهم مقارنة بمن زاروا المملكة من هذه الدول خلال سنة ١٩٩٥ بما نسبته ١,٤٪ حيث بلغ عدد السياح الاوروبيين سنة ١٩٩٦ نحو ٢٥٢ الف سائح مقابل نحو ٢٥٥ الف سائح زاروها سنة ١٩٩٥.

وجاء في المرتبة الثالثة السياح الاسرائيليون الذين بلغ عدد زوار الاردن منهم نحو ١٢١ الف سائح مقابل نحو ١٠٠ الف سائح سنة ١٩٩٥، اي بزيادة نسبتها ٢١٪.

وتأتي اسرائيل في المرتبة الثانية من حيث عدد الدول التي وفد منها سياح الى الاردن، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي اتى منها اكثر من نصف مليون سائح، اذ زاد عدد السياح الآتين من اسرائيل على ١٢١ الف سائح، تلاها سياح دولة الامارات العربية المتحدة بنحو ١١٠ الاف سائح، ثم السياح الآتون من الولايات المتحدة الاميركية، الذين بلغ عددهم نحو ٨٦ الف سائح.

وأوضحت الاحصائيات الخاصة بالسياح الاسرائيليين ان اكبر عدد منهم زار المملكة في شهر آب/ اغسطس، حيث قارب عددهم في ذلك الشهر ١٩ الف سائح، وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٦ ناهزوا ١٤ الف سائح. ومن المعروف ان القسم الاكبر من السياح الاسرائيليين الذين يزورون الاردن هم من الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل بعد سنة ١٩٤٨، غير انهم يدرجون، جنباً الى جنب مع السياح الاسرائيليين اليهود، تحت اسم السياح الاسرائيليين.

بروفيل

الملك الحزين...

❑ الناظر الى صور العاهل الاردني الملك حسين بن طلال، خلال زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة الاميركية، يرى في خطوط لحيته الناصعة البياض كثلوج حرمون، ملامح الهموم التي زرعتها الأيام وتعهدتها الحدثان ولونتها يد الاقدار.

حتى ليخيل الى الناظر ان ذلك الرجل الذي جلل الوقار وجهه بتلك الخطوط البيضاء، بلغ الشيخوخة من غير ان يمر في الكهولة، او حتى في الشباب. او لعل مر الجديدين، كما في رد أبي الاسود الدؤلي على معاوية بن ابي سفيان، لم يبقيا له، في طول افتراقهما، ما ينبىء بواقع الحال!

بل لعل الملك حسين بلغ الشيخوخة منذ أن كان طفلاً برفقة جده الملك عبد الله بن الحسين يوم اغتياله غدراً قبل نصف قرن، حتى لينطبق عليه قول الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري:

وبدا على وجه الحفيد وجده،
للناظرين، تقارب الأعمار!

ومع ان العاهل الأردني قد توصل الى «سلام» واقعي ومعقول مع اليهود هو بحاجة إليه في الظروف العربية المعلومة، إلا ان ذلك السلام في الوضع الراهن للمنطقة بات مؤرقاً كالحرب، وربما أكثر.

وليس أدل على ذلك من الطريقة غير المألوفة التي صرفت فيها حكومة عبد الكريم الكباريتي الصراف!

وكذلك لهجة التقريع التي استخدمها العاهل الاردني في انتقاد أداء تلك الحكومة، وهو في الحقيقة أداء لا يختلف كثيراً عن الممارسات السابقة إلاّ نادراً، ومن نوادرها حكومة وصفي التل، وربما إحدى حكومات زيد الرفاعي.

وإذا صح ما تناقلته الصحف من ان الملك حسين قد وجه لوماً قاسياً الى العسكريين الذين كانوا في خندق واحد مع الجندي الاردني الذي اطلق النار على البنات الاسرائيليات في منطقة الحدود، لأنهم لم يقتلوا زميلهم على الفور لفعلته هذه، فان ذلك قد يكون مجرد زلة لسان تحت وطأة الأرق والإنفعال بسبب الحالة الحرجة التي تمر بها عملية السلام، لا تعبيراً عن طبيعة العاهل الاردني الهادئة والصبورة والطويلة البال والأناة.

وحتى لو كان ما نسب الى العاهل الأردني مجرد زلة لسان تحت وطأة الانفعال الفوري، فهو في جانب منه يشير الى مدى ارتفاع منسوب التوتر في الحياة الاردنية الراهنة في ظل هذا السلام المقلوب والعاثر. ويبدو ذلك بيّناً بالمقارنة والتشبيه، خصوصاً ان للملك حسين في الوضع الداخلي مبادرات كريمة ومشهود لها بسعة التسامح والمرونة.

بل كأن الملك حسين الذي قيل إنه دعا الى قتل الجندي الذي اطلق النار على الفتيات الاسرائيليات، هو غير الملك حسين الذي قام بنفسه باطلاق سراح نقيب المهندسين الاردنيين ليث شبيلات واقتاده الى منزله بسيارته الخاصة حراً طليقاً.

وربما كان في الكتاب المفتوح الذي وجهه ليث شبيلات الى العاهل الاردني بعد فترة من إطلاق سراحه، ما ينبىء بمدى التوتر الراهن في الحياة الاردنية. ففي ذلك الكتاب، قدم نقيب المهندسين عرضاً بالشواهد على بوادر انفصام عرى الوحدة الوطنية في الأردن، مسمياً الاشياء بأسمائها، ومحذراً من أن يؤدي ذلك، اذا تفاقم، الى حرب أهلية في الاردن لا تبقي ولا تذر، ولا سيما ان الجهات الخارجية المستعدة والمتأهبة للتدخل في مثل هذا الاضطراب في المملكة الاردنية الهاشمية، لا سمح الله، غير قليلة العدد والعدة بدءاً من أقرب الأشقاء، وانتهاء بأبعد الأعداء، او حتى الأصدقاء!

يضاف الى ذلك أن مجمل العلاقات الخارجية الأردنية، ربما باستثناء بريطانيا والولايات المتحدة، هو أيضاً غير واضح وغير مهفوم. فلا السلام مع اليهود سلام سوي ومتوازن، ولا العلاقات مع سوريا والعراق معروف ما إذا كانت ودية أو عدائية، ولا العلاقات مع السعودية والكويت ودول الخليج المجاورة، معروف ما إذا كنت قائمة او منقطعة، والأهم من ذلك، ان العلاقات مع الفلسطينيين الذين يشكلون عنصراً داخلياً أساسياً يحسب له حساب، تبدو هي الأخرى غير مريحة، وفيها ملامح تربص مغلف بالتبصر.



ونحن اللبنانيين الذين اكتوينا في يوم من الأيام ولسنوات طويلة ومديدة بنار اشتعلت في ظروف تفسخ عرى الوحدة الوطنية، لا نملك سوى الدعاء الى الله أن يجنب الأردن، شعباً ومليكاً، مثل تلك التجربة المهلكة، وأن ندعو الاشقاء العرب الى إعادة حساباتهم بالنسبة الى الأردن وإعادة صياغة علاقاتهم معه، لأن ذلك خير وسيلة للدفاع عن انفسهم وحفظ مصالحهم من حيث قد يظن البعض أن مصلحته هي في التدخل المخرب تشفياً اوعن سوء قصد.

ومما لا شك فيه أن الملك حسين يعرف أن السلام للعرب غاية، وأنه للاسرائيليين مرحلة.

إنه يعرف قطعاً أن قوته وشرعيته نابعة من شعبه وليس من موادعة غير أهل الوداعة!

الضيف

العازب العزوف العامل ليبقي لبنان بلداً له طعم

جورج جبر ضمد ّجروح الحرب ليواجه جنوح السلم!

❑ لا أحد يعرف ان في لبنان حزباً اسمه الحزب الديمقراطي المسيحي، حتى يلتقي المحامي الكبير الأستاذ جورج جبر، فيرى ان في الرجل وحده حزباً يعادل كل الاحزاب. بل إنه يضاهي ويفوق نظراءه في المانيا وايطاليا وغيرهما من البلدان التي أعطت لما يسمى «الديمقراطية المسيحية» إطاراً علمانياً لا مكان فيه للتعصب الديني أو العرقي أو الثقافي.

بل إن للأستاذ جبر منزلة احترام وتقدير ملفتة في دوائر الأحزاب المحافظة والليبرالية في أكثر من بلد أوروبي، بحيث انعكس ذلك على نظرة تلك الأحزاب، حاكمة ومعارضة، على لبنان ورأيها فيه ودوره في العالم، خاصة بالنسبة الى أوروبا.

وفي هذا الإطار فإن الاستاذ جبر، لمن لا يعرفه ويجتمع إليه من غير معرفة، قد يخاله لأول وهلة انه من الاسلاميين المستنيرين لتعشقه الثقافة العربية وآدابها وتاريخها. ولهذا يريد الاستاذ جبر ويسعى لكي تكون الديموقراطية المسيحية هي خلاص المسيحيين من أوهام سابقة لتحقيق تعايش ديموقراطي جدي، فعال ومتفاعل، ولأنه يرى ان في خلاص المسيحيين خلاصاً للمسلمين من بعض الأمراض الخبيثة وردود الفعل المستعصية.

بقي جورج جبر عازباً في شبابه لأنه أعطى كل وقته لمهنته وتوسيع ثقافته العامة والمهنية، ولم يعمل في السياسة او يطمح اليها، لأنه أبى ان يكون طرفاً في المنازعات أياً كانت أسبابها وغاياتها، بل آثر أن يبقى جسراً للحوار والتفاهم وتقريب ذات البين بين المتنافرين الى درجة الاقتتال، من غير اي نظرة مسبقة قد تجعله منحازاً الى هذه الجهة او تلك.

ويصمت مطبق عمل جورج جبر طوال الحرب اللبنانية على تضميد الجراح، والأهم من ذلك، على تخفيف الغلواء لدى المغالين لمعرفته ان الغلواء هي باب الولوج والتوغل في سفك الدماء.

وبهذه الروحية الشفافة المستنيرة، يتعشق الاستاذ جبر الطبيعة ويمقت العدوان البشري عليها، خاصة اذا كان هذا العدوان مدفوعاً بالجشع المادي وبالأنانية البشعة على حساب الأوطان والانسان. ولذا تراه في كل سانحة، او عطلة أسبوعية، يتوجه رأساً الى قريته بيت شباب مستريحاً متأملاً في حوار دائم مع الذات ومع الطبيعة التي تكارمت على لبنان فبادلها اللبنانيون بالعقوق ونزلوا بها تشويهاً باسم العمران... والتغني بمحبة لبنان!

وفي أوائل عهد الاستقلال اللبناني، كانت الكتب المدرسية التي تعطى لأطفال المدارس الابتدائية تذكر بيت شباب على انها القرية اللبنانية التي اشتهرت بصناعة الأجراس، فكانوا كلما سمعوا دقة جرس في قبة كنيسة أيام الآحاد او الأعياد او الأفراح او الأحزان، تذكروا بيت شباب، فكأن تلك القرية الوادعة في سفوح جبل لبنان قد أصبحت بذاتها جرساً يقرع في ذاكرة اللبنانيين لعلهم يصحون من الغفلة، او يرعوون عن المزالق.

فلا عجب أن يقرع جورج جبر أجراسه في الملمات منبهاً ومحذراً.

وفي بيت شباب اليوم مركز مهم لمعالجة المعوقين، وخصوصاً ان الحرب قد ضخمت أعداد هؤلاء المعوقين الأبرياء، ونقترح على الاستاذ جبر ان يسعى الى توسيع هذا المركز لمعالجة بعض الساسة والقادة «المعوقين» في لبنان هذه الايام!



ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738